الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور مناخ الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي

دراسة مقارنة بين مصر والجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالب:

- عيسى ياسف

إشراف الدكتور:

-عبد الحفيظ عيمر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: آمال ينون	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: عماد الدين براشن	جامعة جيجل	مناقشا
الأستاذ: عبد الحفيظ عيمر	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2017/2016

*** اللهم إن أصبت فهو من صوابك وإن أخطئت فهو مني ومن الشيطان وأعود بالله من الشيطان الرجيم ***

شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله تعالي الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع ويسر لي أمري وأمدني بالصبر والعزيمة فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف الدكتور عيمر عبد الحفيظ على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة وعلى كل ما قدمه لي من يد العون والآراء القيمة

كما لا يفوتني ان أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل الذين قدموا لي المساندة العلمية خلال مشواري الدراسي وساهموا في تكويني إلى غاية وصولي إلى هذا المستوى.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

دعاء

إهداء

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة..... أ-ج

الفصل الأول: مناخ الإستثمار الجاذب للإستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد..... 5

1. عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر..... 6

1.1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر..... 6

2.1. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....11

3.1. دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر.....13

4.1. الإستثمار الأجنبي المباشر والعولمة.....15

2. آثار الإستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره.....16

1.2. الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.....17

2.2. الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.....21

3.2. مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر.....24

3. عموميات حول مناخ الاستثمار.....29

1.3. مفهوم ومبادئ مناخ الاستثمار.....30

2.3. مكونات مناخ الإستثمار.....31

3.3. مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار.....41

4.3. مناخ الإستثمار وبعض التطورات العالمية.....48

4. سياسات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.....50

1.4. إجراءات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.....51

2.4. سياسات تنظيم ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر.....54

3.4. الإتفاقيات الثنائية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.....58

خلاصة الفاصل.....61

الفصل الثاني: دراسة وتقييم سياسات تحسين مناخ الإستثمار للنهوض بالقطاع السياحي في مصر والجزائر

تمهيد.....63

1. دراسة مناخ الإستثمار في مصر والجزائر.....64

1.1. المعطيات السياسية والبشرية.....64

2.1. المعطيات الاقتصادية.....65

3.1. البنية التحتية.....70

4.1. المقومات السياحية.....73

2. سياسات تحسين مناخ الإستثمار في القطاع السياحي.....75

1.2. جهود النهوض بالقطاع السياحي.....76

2.2. تطور تشريعات الإستثمار.....80

3.2. حوافز وضمانات الإستثمار في القطاع السياحي.....85

2-4. الإطار التنظيمي للإستثمار.....91

3. تقييم مناخ الإستثمار في مصر والجزائر.....93

1.3. تقييم مناخ الإستثمار وفق مؤشرات دولية مختارة.....94

2.3. حصيلة مصر والجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر.....106

3.3. تحديد فعالية مناخ الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.....112

خلاصة الفصل.....120

الخاتمة العامة.....121

قائمة المراجع.....126

قائمة الجداول
والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مختلف الأخطار السياسية التي تواجه المستثمرين	26
02	درجات مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية	47
03	بعض مؤشرات الاقتصاد المصري خلال الفترة 2011-2016	67
04	بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2016	69
05	أهداف خطة التنمية السياحية في مصر للفترة 1997-2017	77
06	الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إطار المرحلة الأولى 2008-2015	79
07	وضعية مصر والجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة 2003-2012	94
08	الأوزان الفرعية وعتبات الدخل لمراحل التنمية وفق مؤشر التنافسية العالمية	95
09	مراحل التنمية في الإقتصاد المصري والجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمية خلال فترة 2006-2017	96
10	وضعية مصر والجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2017/2016	97
11	وضعية مصر والجزائر في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2017	99
12	وضعية مصر والجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2017	101
13	وضعية مصر والجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة خلال الفترة 2007-2015	102
14	وضعية مصر والجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية السياحية والسفر في سنة 2017	103
15	تدفق الإستثمارت الأجنبية المباشر في كل من مصر والجزائر خلال الفترة 2003-2015	106
16	توزيع الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى مصر والجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2003-2015	108

17	توزيع الشركات والمشاريع والوظائف للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر والجزائر خلال الفترة 2003-2015	111
18	ترتيب الجزائر ومصر وفق مؤشرات قياس مناخ الإستثمار محل الدراسة	113
19	ترتيب الجزائر ومصر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية السياحية والسفر في 2015	115
20	نقاط القوة والضعف في كل من مصر والجزائر	116
21	مقارنة بين إمكانات مصر والجزائر	117

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم وحسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة 1995-2014	09
02	هيمنة المخاطر المرتبطة بسيايات مناخ الإستثمار على مخاوف المستثمرين	32
03	التغيرات في سياسات الإستثمار الوطنية خلال الفترة 200-2013	54
04	تدفق الإستثمارت الأجنبية المباشر في كل من مصر والجزائر خلال الفترة 2003-2015	107
05	توزيع الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى مصر والجزائر حسب القطاعات ما بين جانفي 2003 وماي 2015	109

المقدمة العامة

تعتبر السياحة من الصناعات الرائد في العالم يتم الإعتماد عليها في كثير من الدول وذلك لمساهمتها في زيادة مواردها نتيجة لما تدره من مداخيل كبيرة. فقد وصفت صناعة السياحة بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نموا حيث وصلت الإيرادات العالمية الناتجة عن هذه الصناعة حوالي 264.1 مليار دولار[1] سنة 1990، لتصل سقف 1260 مليار دولار سنة 2015 [2]. بمعنى آخر، أصبحت السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية للدول وذلك لما تعود به من إيرادات ضخمة من العملة الصعبة وخلق مناصب عمل مباشرة فيه، وغير مباشرة داخل القطاعات التي تمد النشاط السياحي بالسلع والخدمات كقطاعي الصناعة والزراعة النقل وغيرها. وقد جعلت هذه المميزات وغيرها الدول النامية ومنها مصر والجزائر تسعى إلى النهوض بقطاعها السياحي من خلال وضع إستراتيجيات على المدى الطويل من أجل تفعيل المقومات السياحية التي يزخر بها البلدان، ولا شك أن ذلك يتطلب زيادة حجم الإستثمارات في القطاع السياحي.

إن نقص المدخرات المحلية وقلتها، إضافة إلى فشل البديل الأخر الخاص بالقروض الأجنبية والتي تبينت عدم كفاءتها وفعاليتها نتيجة أتعاب الديون المترتبة عنها والتي أغرقت الدول النامية في المديونية الخارجية، وفي ظل ما شهده العالم في الحقبة الأخيرة من تغيرات منها موجات العولمة التي قادتها الشركات متعددة الجنسيات والتي أدت إلى زيادات في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة. كل هذه الظروف جعلت الدول النامية تسعى إلى جذب هذا النوع من الاستثمار نظرا إلى مزاياه عديدة، فهو يعتبر وسيلة تمويلية خارجية اقل خطورة مقارنة بالقروض الأجنبية، إلى جانب سد الفجوة الناتجة عن نقص المدخرات المحلية وخلق مناصب عمل ونقل التكنلوجيا الحديثة وغيرها من المزايا.

وإنطلاقا من كون قرار الإستثمار في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية يتوقف على ما يعرف **بمناخ الإستثمار**، سعت كل من مصر والجزائر إلى تحسين مناخها الإستثماري منذ تسعينيات القرن الماضي، من خلال إنفتاحها على السوق وإنتهاج إصلاحات شاملة مست العديد من الجوانب المؤسساتية والقانونية وغيرها، سعيا منها لتحسين مناخها الإستثماري وجذب جزء من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية والتي من بينها القطاع السياحي.

[1] جليط الطاهر، مناخ الإستثمار السياحي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: مقومات وتحديات الإستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، أيام 10/09 جانفي 2017، ص2.

[2] world tourism organization, Tourism Highlights, Edition 2016, p 5.

في هذا السياق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

كيف يساهم مناخ الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي؟

وترتبط هذه الإشكالية بجملة من التساؤلات الفرعية التي تساهم في الإجابة عنها وفي توضيح مختلف جوانب موضوع الدراسة:

- لماذا تعمل الحكومات على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- فيما يتمثل مناخ الإستثمار؟ وماهي معايير تقيم جاذبيته؟
- ما مدى مساهمة الجهود التي تقوم بها كل من مصر والجزائر على مستوى البيئة التنظيمية والبيئة التشريعية في تحسين مناخها الإستثماري؟
- هل تمكن القطاع السياحي في الجزائر من جذب إستثمارات أجنبية مباشرة هامة؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

1. للإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على الدول المضيفة له.
2. مناخ الإستثمار هو مختلف الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والتنظيمية، يتم تحديد كفاءتها بالإعتماد على معايير ومقاييس معينة، يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في تحديد وجهت إستثماراته.
3. تعتبر قوانين الإستثمار أحد أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي، وتظهر فعالية هذه القوانين من خلال حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في كل من مصر والجزائر.
4. يعاني مناخ الإستثمار في الجزائر من العديد من المعوقات مما أدى إلى ضعف الإستثمارات الأجنبية الواردة في القطاع السياحي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية موضوع مناخ الإستثمار والإستثمار الأجنبي المباشر من الأهمية المتزايد للسياحة في العالم، والضرورة الملحة لتوفير التمويل المناسب للإستثمار في القطاع السياحي الجزائري، حيث يمكن أن يساهم في تبيان مكامن الخلل في المناخ الإستثماري في الجزائر التي تعيق الإستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحي

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- بلورة المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الإستثمار
- التعرف على المناخ الإستثماري في الدول محل الدراسة
- التذكير بأهم المقومات السياحية التي تتميز بها كل من مصر والجزائر
- معرفة وتحليل موقع البلدين في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الإستثمار
- معرفة تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول محل الدراسة، والقطاعات التي تتوزع عليها
- دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الإستثمار في البلدين محل الدراسة، حيث سيتم تسليط الضوء على الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في القطاع السياحي.

منهج الدراسة

بناءا على الإشكالية الرئيسية المطروحة، والتساؤلات الفرعية. فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كلاً من المنهج الوصفي في أجزاء الفصل الأول، لوصف وإستعراض الجوانب المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، من مفاهيم وآثار وأهمية. وكذا إستعراض مفهوم مناخ الإستثمار ومكوناته ومؤشرات قياسه مع الإشارة إلى بعض السياسات التي تتبعها الدول لتشجيع وجذب الإستثمارات إليها. أما الفصل الثاني فقد إعتمدنا على المنهج التحليلي المقارن من أجل إبراز المناخ الإستثماري الأنجح في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين كل من مصر والجزائر، واستنتاج أهم نقاط القوة والضعف في كلاً البلدين، من خلال التطرق إلى مختلف مكونات المناخ الإستثماري لكل من مصر والجزائر، ودراسة موقعهما في مجموعة من المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار في مجموعة من المؤشرات الدولية التي تقييس مناخ الإستثمار. ولإنجاز هذا العمل تم الإعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية، من مجلات وبحوث، وتقارير رسمية للعديد من المنظمات والهيئات الدولية، إضافة إلى هيئات وطنية للدول محل المقارنة، ومواقع إلكترونية متعددة.

صعوبات الدراسة:

- قلة الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي للدول محل الدراسة.
- قلة الكتب التي تناولت موضوع الاستثمارات في القطاع السياحي.

الفصل الأول: المناخ الإستثماري الجاذب للإستثمار الأجنبي المباشر

1. عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر
2. آثار الإستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره
3. عموميات حول مناخ الاستثمار
4. سياسات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تسعى الدول النامية إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بإعتباره وسيلة تمويلية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية وبديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية. لكن الإستفادة من آثاره الإيجابية ليس بالأمر السهل، بإعتبار أن ذلك يعتمد على مدى توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لضمان المنافسة في هذا المجال. لهذا تجتهد الدول في التعريف والتعرف على نقاط قوة بيئتها الإستثمارية ومستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الإستثمارات. وتقوم العديد من الهيئات والوكالات والمنظمات الدولية بإصدار تقارير تقيس مناخ الإستثمار في العديد من دول العالم والتي يأخذها بعين الإعتبار كل مستثمر. لذلك تعمل الدول جاهدة لتحسين مركزها التنافسي ضمن هذه التقارير. سنتناول في هذا الفصل بشيء من التفصيل الإستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الإستثمار ومختلف مكوناته ومؤشراته، مع الإشارة إلى أهم العناصر التي تساعد على تحسينه. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

1. عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر.
2. آثار الإستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره.
3. عموميات حول مناخ الاستثمار.
4. سياسات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

1. عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الإستثمار الأجنبي المبشر لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة إقتصادية معقدة الجوانب نالت وما زالت تنال القدر الكافي من إهتمامات الإقتصاديين ورجال الأعمال والدول المتقدمة والنامية، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الذي زاد من أهمية دراسته والتعمق في تفسيره أكثر وإيجاد أجوبة من شأنها أن تزيل الكثير من الغموض الذي يكتنف هذه الظاهرة.

1.1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

قبل الولوج إلى موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر لابد من الوقوف على تعريف الإستثمار.

1.1.1. تعريف الإستثمار بشكل عام

لقد تعددت التعاريف التي صيغت للإستثمار بتعدد الجوانب التي إنطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه، ومن هذه التعاريف نجد:

أ- التعريف اللغوي للإستثمار

الإستثمار في اللغة من الثمر، يقال ثمر ماله أي أنماه، ويقال ثمر الله مالك أي كثر.[2]

بصيغة أخرى، يمكن القول أن الإستثمار في اللغة هو " إستخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الإستخدام فيكثر المال، وينمو بمرور الزمن".[3]

ب-التعريف القانوني للإستثمار

لا يخرج معنى الإستثمار في القانون عن معناه في اللغة، فقد عرفه أحد رجال القانون على أنه" عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط إقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية، أو في شكل قروض".[4]

---

[2] أحمد عبد الموجود، محمد عبد اللطيف، محددات الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص 82.

[3] معاوية أحمد حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان التكامل الاقتصادي الخليجي، الواقع والمأمول، 2009، ص 2.

[4] صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص 18.

أ- التعريف الاقتصادي للإستثمار

يعرف الإستثمار إقتصاديا بأنه " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر".[5]

كما يعرف أنه" صرف النقود أو مختلف المصادر لخلق مد متواصل للأرباح مستقبلا".

يعرف أيضا أنه " أي إستعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح".[6]

نستنتج من التعاريف السابقة أن الإستثمار عبارة عن توظيف أموال لتحقيق عوائد ومنافع مستقبلية.

2.1.1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" استثمار في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، بحيث يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع" [7]

من جهة يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، بحيث يجب أن تفوق أو تساوي ملكية حصة رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل 10% من السهم العادي أو القوة التصويتية، وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع، وبذلك يتضمن الإستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وأيضا الإقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن، وعقود الإدارة، وحقوق الامتياز، والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.[8]

---

[5] محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري ولتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 94.

[6] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 14.

[7] مفتي محمد البشير، واقع وإستراتيجيات جلب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة لتجارب بعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد العاشر، المجلد الأول، 2014، ص 325.

[8] المرجع نفسه، ص 326.

بشكل عام، يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما لإمتلاكه لرأس مالها بشكل كلي أو اشتراكه فيه بشكل جزئي يبرر له حق المشاركة في إدارة المشروع، ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها: [9]

- نشاط إنتاجي من طرف مستثمر أجنبي في إقليم البلد المضيف؛
- الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج؛
- ينطوي على تحقيق مصلحة دائمة من خلال إقامة علاقات إقتصادية طويلة الأجل بين مستثمر أجنبي ومؤسسة في بلد آخر؛
- لا يجلب الإستثمار الأجنبي المباشر رؤوس الأموال فحسب، بل يجلب معه التكنلوجيا، الخبرة والمعرفة المهنية والتنظيمية.... الخ؛
- ضمان الرقابة والسلطة في إتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة؛
- يسمح هذا الإستثمار بتكوين رأس مال ثابت مشترك في المؤسسة مما يحقق روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج؛
- إن القائم على الإستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المشروع الإستثماري بما فيها الخسائر وذلك طبقا للصلاحيات المخولة إليه من حقوق الرقابة والسلة والإشراف؛
- يتسم الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه دو حركة داخلة وخارجة، الأمر الذي أكسبه مفهوما متدفق للداخل والخارج، لكن هذه الحركية ليست بهذه البساطة بل تحكمها آليات وقوى متعددة غالبا ما تتم على يد الحكومات والشركات الكبرى.

3.1.1.أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة نظرا لمساهمته في التنمية الاقتصادية، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالإستقرار في الأزمات المالية، كما أنه يعتبر تمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، كذلك يترتب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إنتقال للقدرات والخبرات الإدارية والتسويقية، والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق

[9] كمال عليواش قربوع، قانون الإستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 1999، ص12.

تنميتها الاقتصادية.[10] كما ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في إنخفاض المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث زاد دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية، كما يعتبر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف له.[11]

شكل رقم (1): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم وحسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة 1995-2014 (مليار دولار)

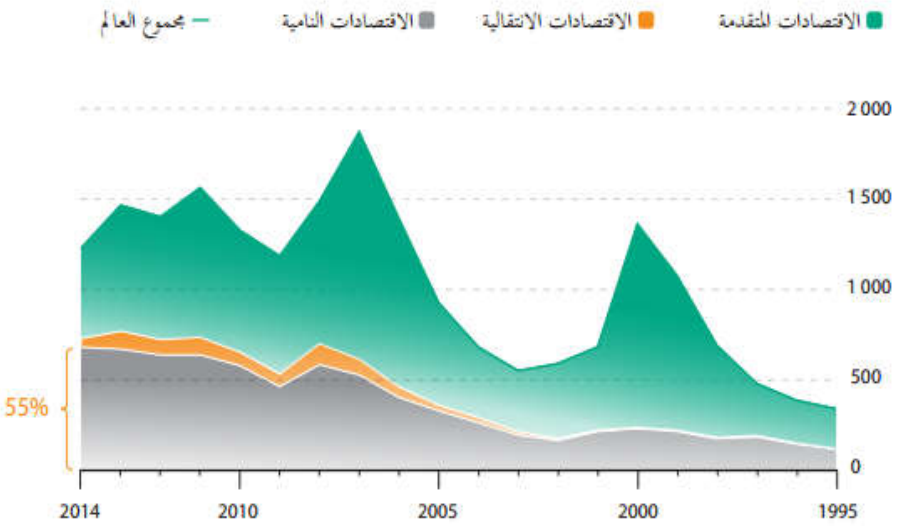

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2014، ص20.

يلاحظ من الشكل رقم(1)، التنامي المستمر للرصيد العالمي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نلاحظ زيادة في هذه الإستثمارات خلال الفترة 1995-2014 بالإنتقال من حوالي 400 مليار دولار إلى حوالي 1250 مليار دولار سنة 2014، كما يلاحظ أن رصيد الإقتصاديات النامية إرتفع من حوالي 150 مليار دولار سنة 1995 إلى حوالي 550 مليار دولار سنة 2014، وهذا ما يعكس الأهمية الكبيرة للإستثمار الأجنبي المباشر. وتعود هذه الأهمية الكبيرة مجموعة من الأسباب نذكر منها :[12]

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية بسبب تعرض موازين مدفوعات معظم الدول النامية لعجز شديد في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، هذا العجز تمت معالجته من خلال زيادة الإقراض من المصادر الخاصة ذات الشروط المتشددة، مما أدى إلى ظهور حجم هائل من الديون المستحقة على هذه البلدان،

[10] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص 315.

[11] يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثالث، جوان 2008، ص166.

[12] جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص13-14

الأمر الذي حول الإتجاه إلى الإستثمار الأجنبي المباشر ليصبح المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في هذه الدول؛

- تعتبر الخصخصة واحدة من أهم العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن نحو 17% من مجموع هذه الإستثمارات التي تتدفق إلى أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1989-1993، قد تمت لشراء مشاريع عامة معروضة للخصخصة، بل كانت تلك النسبة أعلى بكثير في بعض الدول مثل الأرجنتين؛
- إدراج الإستثمارات الأجنبية في جولة الأروغواي ضمن إتفاقيات مما يضمن لها المزيد من التحرير والحماية، كما تدعم تحرير الإستثمار الأجنبي بتزايد اتفاقيات الإستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف التي تحمي طرفي العملية الإستثمارية من أشكال الإخلال بشروط العقد.

4.1.1. مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر

وفقا للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي، يتكون الإستثمار الأجنبي المباشر من البنود التالية: [13]

- إستثمارات رؤوس الأموال من قبل المقيمين في شكل تدفقات للإستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن10% من رأس مال مؤسسات الإستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.
- إستثمارات في أدوات حقوق الملكية عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة، ويشترط أن تكون النسبة أكثر من 10% من حقوق الملكية، وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة تقل عن 10% من ملكية المؤسسات كإستثمارات المحفظة فإنها لا تعتبر إستثمار أجنبي مباشر، إلا بعد شراءه لإضافات بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغير من وضعية استثمارات الحافظة إلى إستثمارات أجنبية مباشرة.
- معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى، بما فيها إقراض أو إقتراض الأموال.
- قيام غير المقيمين بإعادة الإستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الإستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها.

[13] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 29، العدد الفصلي الثاني، أبريل 2011، ص6.

- إستثمارات غير المقيمين في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.
- إستثمارات غير المقيمين في التنقيب أو إستخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن...الخ.

2.1. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يحوي الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال نذكر منها:

1.2.1. الإستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الإختراع أو العلامات التجارية ... الخ، كما أنه في حالة إشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي (سواء كانت شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو التكنلوجيا فإن هذا يعتبر إستثمارا مشتركا. [14]

2.2.1. الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعني هذا النوع من الإستثمار، إحتفاظ المستثمر الأجنبي بحق الملكية للمشروع الإستثماري، وإحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته. [15] يمثل هذا النوع من الإستثمارات أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، لذلك نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا بل وترفض في بعض الأحيان بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من إحتمالات سيادة حالة الإحتكار للشركات الأجنبية لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.[16]

3.2.1. المشاريع المجمعة: قد تأخذ هذه المشروعات شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة اللازمة أو المعرفة اللازمة لذلك في

---

[14] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص ص15-16.

[15] هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص 86.

[16] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص21.

مقابل عائد مادي يتفق عليه، وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع التجميع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار الأجنبي.[17]

4.2.1. الإستثمار في المناطق الحرة: تعرف المنطقة الحرة بأنها جزء من أرض داخل الدولة منعزلة بحدودها وتخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة. [18] وتصنف المناطق الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع هي: [19]

أ- **مناطق حرة تجارية:** وتأخذ ثلاثة أشكال؛ الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية؛

ب-**مناطق حرة صناعية:** وتأخذ شكلين هما: المناطق الحرة للصناعات التصديرية، والمنطقة الحرة للمؤسسات أي منطقة الشغل؛

ج-**مناطق حرة خدمية:** وتضم شكلين أساسيين هما: المناطق الحرة المالية والتي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين، أما الشكل الثاني فهو المناطق الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية.

يهدف هذا الشكل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال إنشاء مناطق جاذبة للإستثمار الأجنبي تستفيد المشاريع الإستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والإعفاءات،[20] حيث يكون الإستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي.

5.2.1. عقود التراخيص: تعتبر التراخيص أو إمتياز الإنتاج أو التصنيع أو إستخدام العلامات التجارية، أحد الأساليب التي يمكن للشركة الأجنبية أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلي للدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي إتفاق إستثماري، وتراخيص الإنتاج والتصنيع هي عبارة عن إتفاق بمقتضاه تقوم الشركة الأجنبية بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر في الدولة المضيفة لإستخدام براءة إختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية ...الخ في مقابل عائد مادي معين.[21]

---

[17] المرجع السابق، ص 24.

[18] غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدري مرباح، ورقلة العدد العاشر، 2012، ص 103.

[19] رزيق سورية، دور الإستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، مدكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007-2008، ص4.

[20] هدروق أحمد، مرجع سابق، ص86.

[21] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص27.

6.2.1. عقود الإنتاج: هي عقود تتم بين الأطراف الأجنبية والمحلية من أجل إنتاج سلع معينة يتم تحويلها إلى البلدان المضيفة، والهدف من ذلك في حقيقة الأمر، هو محاولة الشركات الأجنبية إختبار مدى إستجابة سوق البلد المضيف لنوع معين من السلع على أن يتم إنتاجها مستقبلا إذا ما كانت النتائج مرضية.

7.2.1. عقود المناولة الدولية: تسمى أيضا بالتعاقد من الباطن حيث تلتزم الشركة الأجنبية تجاه شركة وطنية بإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع لعقود المناولة: [22]

- قد يكون بين مستثمرين مستقلين عن بعضهما في بلدان مختلفة، قد تكون واحدة متقدمة والأخرى نامية؛
- قد يكون بين فروع شركة متعددة الجنسيات وشركة محلية داخل الدولة المضيفة؛
- قد يكون بين شركة متعددة الجنسيات وإحدى فروعها أو بين فرعين من نفس الشركة ولكن في بلدان مختلفة؛
- قد يكون بين فرعين من فروع الشركات متعددة الجنسيات، مختلفتين وتقعان في نفس الدولة المضيفة.

3.1. دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

يسعى كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهدافه الخاصة والتي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها، ولدراسة هذه الدوافع نميز في هذا المطلب بين دوافع المستثمرين ودوافع البلد المضيف.

1.3.1. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات تستثمر في دول أخرى غير الدولة الأم في النقاط التالية:

- التخلص من التكنلوجيا القديمة، ومخلفات الإنتاج في الدول المضيفة؛
- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية، واستخدام العملاء في البلد المضيف؛
- الإستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدول المضيفة؛
- استغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة، والإستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف هذه الدول.[23]

---

[22] عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص25.

[23] فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 36.

- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الإستثمارات الأجنبية مثل الحروب والتأميم والمصادرة...الخ، ومنه نشر هذه الإستثمارات في عدد كبير من الدول سوف يقلل من هذه المخاطر؛
- التغيرات النسبية في أسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى الإتجاه نحو الدول الأخرى؛
- إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة في الاقتصاد وسياسة الدولة المضيفة لهذا الإستثمار.[24]
- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة، إذ هناك بعض الأنماط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة البحث عن أسواق إستهلاك ملائمة ونقل وحدات الإنتاج والتسويق أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها؛
- الإستفادة من المزايا المكانية التي تتميز بها إقتصاديات بعض الدول؛
- رغبة الدولة الأم للمستثمر في الهيمنة والسيطرة على إقتصاد الدول وإحلال الإستعمار الاقتصادي مكان الإستعمال العسكري.[25]

2.3.1. دوافع الدول المضيفة لإستقبال الإستثمار الأجنبي المباشر

تسعى مختلف الدول النامية إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب:

- الحصول على التكنلوجيا وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية، وتحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة؛
- إنشاء صناعات حديثة ومتطورة، والتوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة والتأمين؛
- الإحتكاك بالكفاءة الأجنبية؛
- تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة.[26]
- سد فجوة الإدخار والإستثمار وذلك بتوفير الإستثمار الأجنبي المباشر لتمويل الإستثمارات الوطنية؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات، حيث تسعى الدول التي تعاني من عجر في موازين مدفوعاتها إلى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو التقليل منه، ويفضل الإستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- لا يلزم الإستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف بمدفوعات خارجية مستقبلا إلا أذا حقق المشروع أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية النتائج؛

---

[24] صلاح الدين سوالم، مقترحات لتطوير مناخ الإستثمار الأجنبي في الدول العربية، المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، 24-25 نيسان 2013، ص 05.

[25] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص ص54-55.

[26] فريد النجار، مرجع سابق، ص 36.

- يساهم في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني إستراتيجية إنتاج من أجل إحلال الواردات.

4.1. الإستثمار الأجنبي المباشر والعولمة

تعرف العولمة بشكل عام على أنها إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والإستثمارات المباشرة وإنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأس مالية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والإنحسار الكبير في سيادة الدولة.[27]

إن العولمة لم تظهر كما نراها اليوم، فقد أدى التحرير المتزايد إلى تغيير الطريقة التي بواسطتها تتكامل الدول مع الاقتصاد العالمي بتغيير السياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة والدعوة إلى المنافسة، وقد لعبت المنظمات الدولية كالبنك الدولي والصندوق الدولي دورا كبيرا في نشر العولمة، من خلال الدعوة إلى إقتصاد السوق بواسطة تحرير التجارة والخوصصة وتفعيل آليات السوق والمنافسة، وحماية حقوق الملكية بما يتلائم مع طبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية من الدول الرأس مالية، وهذا ما أدى إلى إنفتاح بعض الدول التي كانت محكمة الإغلاق، مثل الإتحاد السوفياتي والصين كما أن بعض دول جنوب شرق آسيا فتحت الأبواب للإستثمارات الأجنبية المباشرة وتمكنت من الإندماج في السوق العالمي وحققت نجاحات هائلة، وهذا ما حفز العديد من الدول النامية الأخرى لوضع حوافز لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة حتى تدفع عمليتها التنموية وتندمج مع الاقتصاد العالمي، وذلك بعرض حوافز ضريبية إضافة إلى المساندة الحكومية وتطوير البنى التحتية، والتخفيض المتصاعد للتشريعات التي تعيق حركة تلك الإستثمارت.[28]

تعتبر الشركات الرأسمالية الكبيرة متخطية القوميات (متعددة الجنسيات) العنصر الأساسي لظاهرة العولمة[29]، وتعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها " كل شركة لها مركز رئيسي في بلد وتمارس نشاطها في بلد أو بلدان أخرى بواسطة فروع تنخرط في الإستثمار في الأصول الإنتاجية أو المبيعات أو تشغيل الفروع، وهي ليست مجرد إستثمار لرؤوس أموال وإنما هي بناء إقتصادي وإجتماعي دو آثار

[27] كمال علاوي، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2009، ص41.

[28] معطى الله سهام، النوعية المؤسساتية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التنمية والتحليل المؤسساتي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012-2013، ص 22.

[29] كمال علاوي، مرجع سابق، ص 41.

شاملة".[30] وحسب قائمة فورتون 500 لعام 2013، تتواجد المقرات الرئيسية لهذه الشركات في ثلاثة مناطق رئيسية هي الإتحاد الأوروبي (155 شركة)، الولايات المتحدة (153) واليابان 141 شركة، وتستحوذ هذه الشركات على 80% من إجمالي الإنتاج العالمي وحوالي 85% من إجمالي التجارة العالمية، وفي تقرير آخر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الإستثمار العالمي لعام 1998، تبين أن التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر قد ظلت تنمو بوتيرة أسرع من التجارة العالمية أو الإنتاج العالمي، وترجع هذه التدفقات إلى 45000 شركة متعددة الجنسيات حيث استثمرت ما يقارب 3.4 تريليون دولار في حوالي 449 ألف شركة فرعية في العالم [31]، وهذا ما يدل على أن هذه الشركات تؤثر بشكل كبير على تدفقات الإستثمار الدولي عبر العالم.

يمكن القول أن العولمة من خلال دعائمها المتمثلة في المنظمات الدولية سهلت الطريق للإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الدعوة للإنفتاح والتحرر وبالمثل ساهمت أهم أداة للعولمة وهي الشركات متعددة الجنسيات في إنتشار العولمة من خلال إستثماراتها المباشرة ونشر سلعها في العالم والإستحواذ على فكر المستهلك، مما أدى إلى دمج الأسواق العالمية وزيادة التقارب العالمي لأدواق المستهلكين، الأمر الذي عزز ظاهرة العولمة.

[30] الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور إسترتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السادس، 2015، ص87.

[31] المرجع نفسه، ص 108.

2. آثار الإستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشر عن باقي أنواع الإستثمارات الأجنبية ينبع من الآثار الإيجابية التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع من الإستثمارات والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لكن ذلك لا يعني أنه يخلو من آثار سلبية. كما أن للإستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المخاطر، نتيجة للمدى الزمني الطويل لها وكذلك إختلاف ظروف البلد المصدر عن ظروف البلد المستضيف، مما يزيد من إحتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي.

سنتناول في هذا الجزء مختلف آثار الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشقيها السلبي والإيجابي على البلد المضيف دون التطرق للآثار على المستثمر أو البلد المصدر للإستثمار، وهذا نظرا لأهمية هذه الآثار على البلد المضيف، إذ أن أغلب الدراسات تشير إلى إيجابية آثار هذا الإستثمار على المستثمر والبلد المصدر له، كما سنتطرق إلى بعض المخاطر التي يمكن أن تواجه المستثمر الأجنبي.

1.2. الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

للإستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار الإيجابية والتي يمكن حصرها في:

1.1.2. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه " سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة ".[32]

وينقسم ميزان المدفوعات إلى:[33]

أ- **الحساب الجاري:** ويتكون من جزئين، الأول حساب السلع والخدمات والذي يشتمل على الصادرات والواردات من السلع والخدمات، والجزء الثاني يتضمن حساب التحويلات من الجانب الواحد.

ب-**حساب رأس المال:** تسجل فيه كل المعاملات التي تتضمن مبادلة رأس المال النقدي، وينقسم بدوره إلى:

- **حساب رأس المال طويل الأجل:** ويتعلق بمعاملات ديون أو حقوق الدولة التي تستحق بعد فتر زمنية أطول من سنة، وتشمل الإستثمار المباشر، واستثمار المحفظة في الأوراق المالية، والقروض طويلة الأجل ...الخ.

[32] أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990، ص157.

[33] المرجع نفسه، ص ص164-167.

- **حساب رأس المال قصير الأجل:** ويتعلق بالمعاملات التي تتم خلال فترة زمنية أقل من سنة كالأصول النقدية وودائع البنوك...الخ

يعالج تدفق رأس المال الأجنبي عن طريق الشركات الأجنبية الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الإستثمارية مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات، أما بالنسبة لعائدات التصدير فيظهر تأثير الشركات الأجنبية على ميزان المدفوعات بشكر مباشر من خلال زيادة صادرات شركات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تمتلكه من تكنلوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق...الخ، كما يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم بإستيرادها قبل قدور الإستثمار قد لا تقوم بإستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات التي يتم إنتاجها من طرف الشركات الأجنبية، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة.[34]

2.1.2. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

يمكن إيضاح التأثير الإيجابي للإستمثار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي في النقاط التالية:

- كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الإستثماري، زاد حجم التدفق النقدي من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف؛
- تدفق العملات الأجنبية نتيجة قيام المستثمر الأجنبي بالتصدير إلى الخارج؛
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج؛
- التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات تحصل عليها الشركات الأجنبية من خلال الحكومات الأم. [35]
- تركيز الإنفاق الرأس مالي للمشروع الأجنبي على شراء أصول محلية كلما أمكن ذلك والتقليل من إستيرادها من الخارج من أجل توفير النقد الأجنبي؛
- إعادة إستثمار أرباح المشروع الأجنبي، إما لتوسيع المشروع أو في مشروعات أخرى، تنتج منتجات لإحلال الواردات، وبالتالي التقليل من إخراج العملات الأجنبية إلى الخارج.[36]

---

[34] شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الأول، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014، ص ص71-72.

[35] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص436.

3.1.2. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

يجب معرفة طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث إقامته للمشاريع الجديدة أم يقوم بشراء مشاريع ومؤسسات قائمة. ففي الحالة الأولى ينبغي الإنتباه إلى مجال نشاط هذا النوع من الإستثمار من جانب الإستخدام المكثف لليد العاملة أم الإستخدام المكثف للآلات التكنلوجية المتقدمة، لأن إستخدام هذه الأخيرة كبديل عن اليد العاملة أو نظرا لكون طبيعة الإستثمار تستدعي ذلك لن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة إلا في حدود ضيقة وبنوعية تكوين عالي قد لا تتوفر في بعض الدول النامية، أما إذا كان مجال نشاطه يستدعي الإستخدام المكثف لليد العاملة فنطرح السؤال التالي؛ هل فرص العمل تشغل من طرف اليد العاملة المحلية أم من طرف اليد العاملة الأجنبية؟. [37]

4.1.2. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي

تناولت العديد من الدراسات آثار تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو ودورها في زيادة الإستثمار الكلي في الدول النامية. ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي قام بها bosworth & Collin بهدف معرفة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأمول على الإستثمار المحلي في 58 دولة نامية و18 دولة تمثل الأسوق الناشئة خلال الفتر 1978-1995، وبينت أن للإستثمار الأجنبي المباشر تأثير أقوى على الإستثمار المحلي مقارنة بالقروض والإستثمار بالمحفظة، إذ أن كل دولار من الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الإستثمار المحلي بنسبة 80% بالنسبة للدول النامية، و 90% بالنسبة للدول الصاعدة.[38]

عموما، ينجم عن معدل الإنتاجية المرتفع الذي تمارسه وتتميز به الشركات الأجنبية نتيجة لإستقرارها على مستوى الإقتصاديات النامية إستفادة الشركات المحلية من عدة إيجابيات منها:

- تحسين إنتاجية الشركات المحلية من خلال تبني الممارسات الإنتاجية والإدارية التي تطبقها الشركات متعددة الجنسيات؛
- إنتقال العمال من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية يكفل إنتقال المعارف العلمية والإدارية الحديثة إلى العمال الناشطين على مستوى الشركات المحلية؛

---

[36] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص126.

[37] عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 115.

[38] شوقي جباري، مرجع سابق، ص76.

- تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على مورديها المحليين عند التعامل معهم على أساس احترام معايير الجودة المطبقة على السلع الوسيطة مما يحسن من جودة السلع الموردة ونوعية الخدمات المقدمة؛
- ترفع الشركات متعددة الجنسيات من درجة المنافسة مما ينعكس بالإيجاب على إنتاجية الشركات المحلية من خلال تخليها عن المسارات غير الفعالة خلال العملية الإنتاجية.

5.1.2. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها زيادة قيمة الإنتاج الكلي ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير[39]، وقد إختلف الإقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للإستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر والإقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب هذا النوع من الإستثمارات، حيث توصلت دراسة firebaugh عام 1992 إلى أن كل زيادة في الإستثمار الأجنبي بنسبة 1% ترتب عليها حدوث تحفيز في النمو الاقتصادي بحوالي 0.08%، في حين آخر فإن زيادة الإستثمار المحلي بنسبة 1% ترتب عليها زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.23%.

6.1.2. آثار إيجابية أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر

- تقليد الشركات الوطنية في الدول المضيفة للشركات الأجنبية يجعلها أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنلوجيا الأكثر تقدما أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول؛
- إدخال التكنلوجيا الجديد إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول وذلك عن طريق التدريب للعمالة المحلية؛
- زيادة المنافسة في السوق المحلي للدول المضيفة الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو إستخدام التكنلوجيا وتحديث قاعدتها التكنلوجية طبقا للشركات الأجنبية.[40]
- التخفيف من فجوة الإدخار والإستثمار في الدول المضيفة خاصة منها الدول النامية؛
- يقدم الإستثمار الأجنبي المباشر تكنلوجيا نظيفة تساهم في إحداث قفزة نحو تحقيق التنمية المستدامة بمعناها البيئي؛

---

[39] المرجع السابق، ص 160.

[40] مجدي الشوربجي، أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر 14-15 نوفمبر 2005، ص 263.

- يؤدي الإستثمار إلى توسيع القاعدة الضريبية والمساهمة في الإيرادات الحكومية.

2.2. الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

رغم الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة إلا أنه يحمل في طياته آثار سلبية وعيوب، تأثر على الدولة المضيفة أذا لم تحسن إستخدام وتوجيه هذه الإستثمارات نحو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

1.2.2. التأثير على ميزان المدفوعات

إن الآثار الإيجابية التي يحدثها الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، لا تلبث أن تتحول إلى آثار سلبية، حيث تبدأ هذه الآثار في الظهور عندما تقوم الشركات الأجنبية بـ:

- تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- تسديد الفائدة على رأس المال الأجنبي المستثمر المقترض من الخارج؛
- تحويلات لجزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الإستثمارية إلى بلدانهم؛[41]
- مدفوعات خدمة نقل التكنلوجيا المستخدمة في المشروعات الإستثمارية والتي تتمثل في مقابل براءات الإختراع، العلامات التجارية، التراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى.

هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو كل الدول، حيث كثيرا ما تحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى بالشروط التقييدية. [42]

تؤثر هذه المدفوعات على ميزان المدفوعات بالسلب لأنها تمثل بندا مدينا في هذا الميزان، وتؤدي على عجزه بسبب النقل العكسي للموارد من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها تؤثر أيضا على النقد الأجنبي للدولة المضيفة لأنها تعتبر خروج للعملة الصعبة من البلد المضيف.

كما أن إستخدام الشركات الأجنبية رؤوس أموال خاصة بالدولة المضيفة لتمويل إستيراد السلع الوسيطة والخدمات خصوصا في حالة ما إذا كانت هذه السلع أو الخدمات غير متوفرة في السوق المحلي للبلد المضيف أو أن جودتها ضعيفة وغير ملائمة مقارنة مع مثيلاتها الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات

---

[41] نزيد عبد المقصود مبروك، مرجع سبق دكره، ص479.

[42] زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول، 2004، ص 134.

وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات سلبا، ويزداد هذا التأثير إذا لم تقابل هذه الزيادة في الواردات زيادة في الصادرات من المنتجات والخدمات التي تنتجها الشركات الأجنبية داخل البلد المضيف.

2.2.2. التأثير على الإستثمارات المحلية

رغم الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي، ينبغي أن لا نتجاهل بعض أثاره السلبية على نفس العنصر، فقد يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مزاحمة الإستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الإستثمارات المحلية، فإذا تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على إستخدام الموارد المحلية أو على الأسواق المحلية....الخ ، إضافة إلى ذلك يترتب عن تمويل الإستثمارات الأجنبية بجزء من الموارد المالية المحلية نقص هذه المدخرات التي تتجه إلى الإستثمارات المحلية، ، وهذا ما يؤدي إلى تطبيط الإستثمار المحلي ولربما زوال المستثمرين المحليين غير القادرين على منافسة المستثمرين الأجانب. كما أن رفع الأجور والرواتب للكفاءات الحلية من طرف الشركات الأجنبية يؤثر على الوضع المالي للشركات المحلية من القطاعين العام والخاص ويضعف من قدرتها على جذب هذه الكفاءات، فإذا اضطر القطاعان العام والخاص لزيادة الأجور والرواتب تماشيا مع نفس إجراء الشركات الأجنبية سيؤدي إلى زيادة الإلتزامات المالية لها وبالتالي تنامي إنفاقها الجاري الأمر الذي ينعكس على التكلفة ومن ثم المنافسة.

توصلت دراسة " إيمان عطية ناصف " التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-200)، إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الإستثمار المحلي، إذ أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض الإستثمار المحلي بنسبة 0.23%، وأرجعت ذلك إلى أن الإستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية إتجهت بشكل أكبر لتغطية إحتياجات السوق المحلي. [43]

3.2.2. السيطرة على الاقتصاد الوطني

إذا كان من شأن رؤوس الأموال الأجنبية أن تحقق للدول المضيفة بعض المزايا، إلا أن زيادة هذه الأموال قد يؤدي إلى تضخمها وتركزها في أيدي قليلة مما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني، كما يمكن توجيه هذه الأموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية إضرارا بها، كإغراق السوق بمنتجات

[43] شوقي جباري، مرجع سابق، ص78.

صناعية رخيصة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات المحلية.[44]

4.2.2. الأثر على السيادة الوطنية

تشكل الشركات الأجنبية المستثمر في الدول المضيفة وسيلة جديدة للدول المتقدمة للسيطرة على الدول النامية، من خلال توجيه القرار السياسي فيها، من هنا تتعرض المصالح الوطنية إلى ضغوط، حيث يؤثر نشاط تلك الشركات سلبا على الإستقلالية السياسية والإقتصادية للدول النامية بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، كما أن نشاط تلك الشركات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، والتي تكرس مفهوم الإستعمار في ثيابه الجديدة، فهم يقدمون مصلحة هذه الشركات على مصلحة بلدانهم.[45] وفي بعض الحالات تسيطر الشركات على قطاعات التقنية المتقدمة ذات الأهمية للأمن القومي أو ذات الأهمية الإستراتيجية لتنافسية الاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال أثارت السلطات الأمريكية المخاوف من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من اليابان وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة في مناسبات عدة عن الإلتزام بالتحرير الكامل لمجالي الإستثمار والتجارة، إلا أنها إتخذت إجراءات عديدة من شأنها حماية سيادتها، وأهمها تمديد المدة اللازمة لإقرار تملك الأجانب للمشاريع داخل أراضيها وبخاصة إذا كان المستثمر الأجنبي مؤسسة مملوكة جزئيا أو كليا لحكومة أجنبية ما.[46]

5.2.2. آثار سلبية أخرى

لا تتوقف الآثار السلبية للإستثمارت الأجنبية المباشرة على الدولة المضيفة عند هذا الحد بل هناك آثار سلبية أخرى نذكر منها:

- قد يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الإستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات إلى تأكل إيرادات الدولة الضريبية؛
- أصبحت الفكرة القائلة أن الإستثمارات الأجنبية تؤدي إلى القضاء على البطالة غير صحيحة لأن المتعارف عليه حاليا أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة إندماجها أو إبتلاعها لشركات أخرى

---

[44] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمار الأجنبي في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص21.

[45] شوقي جباري، مرجع سابق، ص 80.

[46] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 25، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2007، ص11.

تكون في الغالب مصحوبة بعملية تسريح العمال، كما أن التنافس المحموم بين الدول النامية جعل ملها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل كلفة الساعة الواحدة لأجور العمل في أمريكا 3.13 دولار بينما في هونغ كونغ 0.87 دولار وفي كوريا 0.33 دولار، سنغافورة 0.29 دولار، وهذا ما يعني أن أمريكا تعادل 10.43 مرة متوسط الأجور في هذه الدول، وتبرز هذه الإحصائيات إحدى دوافع توجه الشركات الأجنبية للإستثمار في الدول النامية، ويعتبر ذلك شكلا من أشكال الإستغلال الحقيقي للمورد البشري وإحياء لأعراف العبودية.[47]

- عدم تدريب اليد العاملة المحلية والإكتفاء بالكفاءات منها فقط؛
- تركز الإستثمارات الأجنبية في الصناعات الإستخراجية مثل البترول والغاز في البلدان النامية يزيد من التلوث، هذا الأخير يعد أحد عناصر التكاليف التي يجب أن تتحملها الدول المضيفة.

3.2. مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمخاطر الاستثمار الأجنبي تلك المخاطر التي يواجها المستثمر، والتي تكون ناتجة عن العديد من العوامل منها:

1.3.2. مخاطر عدم القدرة على السداد

تشير المخاطر المالية إلى إحتمال عدم قدرة بلد ما على سداد إلتزاماته الأجنبية، ومما لا شك فيه أن البلدان ذات المخاطر المالية العالية من المرجح أن تواجه أزمة مالية مفاجئة، وخلافا للقروض المصرفية قصيرة الأجل وإستثمارات المحافظ المالية، لا يمك أن يكون سحب الإستثمار الأجنبي المباشر سهلا عندما تتغير الحالة المالية للبلد المضيف، لذلك قد تكون الشركات الأجنبية حساسة جدا للمخاطر المالية للبلد المضيف.

2.3.2. مخاطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج

تقوم الدولة المضيفة في بعض الأحيان بمنع تحويل الأرباح المحققة من طرف المستثمر الأجنبي بغرض إعادة إستثمارها أو للتقليل من خروج العملة الصعبة.

[47] شوقي جباري، مرجع سبق دكره، ص ص80-81.

3.3.2. خطر سعر الصرف

إن التغيرات المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد بعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي، وقد أثبتت التجارب أن أسعار الصرف من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر إقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي بحدوث تضخم، والذي يعكس عدم استقرار السياسة الاقتصادية، أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب المشروع وقد تؤثر على بقائه واستمراريته.[48]

4.3.2. المخاطر السياسية. (المخاطر القطرية)

أصطلح على تسمية مختلف المخاطر السياسية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي في البلد المضيف بخطر البلد (Le risque de pays) أو المخاطر القطرية. وتختلف التعريفات بإختلاف خطر الأبحاث ومدى تطورها وتعتبر محاولة Mark Fitzpatrick لإيجاد تعريف موحد لمفهوم الخطر السياسي خطوة جريئة، ولكنه لم يستطع أن يقدم سوى محاولة في هذا المجال، ومع ذلك إستطاع أن يقدم خلال دراسته في هذا المجال أربعة نماذج: [49]

- نموذج التدخل الحكومي والأضرار التي تنجم عنه؛
- نموذج الخطر الناتج عن طبيعة السياسة (حوادث سياسية) وهو ما يفرض على نوع معين من الصناعات على مستوى الشركات؛
- الخطر السياسي الناتج عن البيئة والمقصود بذلك بيئة الأعمال التجارية؛
- الخطر السياسي الناتج عن البيئة بشكل عام مثل التغيرات الدولية.

عموما يغطي مصطلح الأخطار السياسية جانبا واسعا من المخاطر ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية وكذا أخطار خارجية وداخلية كما هو موضح في الجدول رقم(1):

[48] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 183.

[49] عبد اللطيف عبد اللطيف، إدارة خطر البلد ومضمونه في الإدارة الدولية – مثال دول الخليج، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، 2006، ص 3.

الجدول رقم (1): مختلف الأخطار السياسية التي تواجه المستثمرين.

الأخطار الكلية		الأخطار الجزئية	
المرتبطةبالمجتمع	المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة
الداخليـــــــــــة		**الداخليـــــــــــة**	
– الثورة	– التأميم / المصادرة	الإرهاب الانتقائي	–التأميم الانتقائي
–الحروب الأهلية	– صراع القيادة	الإضراب الانتقائي	– الضغوط على الشركات المشتركة
الصراعات العرقية	التضخم	المقاطعة القومية للمنشأ	الرقابة على الأسعار
الإرهاب	الصراعات البيروقراطية	–	–
المقاطعة	–	–	–
اختلافالرأي لعام	–	–	–
الخـــــــــــارجية		**الخـــــــــــارجية**	
الإرهاب الدولي	الحرب النووية	المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات	الضغوط الدبلوماسية
الرأي العام العالمي	المقاطعة الدولية	الإرهاب الدولي الانتقائي	القيود على التجارة الدولية

المصدر: قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الإئتمان وتنمية الصادرات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني،2002، 222.

5.3.2. أخطار مرتبطة بملكية الإستثمار

تمتد إتفاقية الإستثمار بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف عادة لسنوات طويلة، وأثناء سريانها قد تقوم الدولة المضيفة بإنهاء الإتفاقية بإرادتها المنفردة ونزع ملكية المستثمر[50] بالإستيلاء على المشروع الإستثماري أو تأميمه أو تسخيره أو مصادرته... وطرد المستثمر الأجنبي من أراضيها، وقد كيفت نزع الملكية بكل صورها على أنها من المخاطر السياسية غير التجارية الأكثر خطورة التي تتعرض لها شركات الإستثمار الأجنبية في الدول المضيفة.[51]

6.3.2. مخاطر العائد على الإستثمار

يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي للإستثمار خارج البلد، وينبغي أن تكون هذه العوائد أكبر مما يحققه المستثمر في البلد الأصل، حتى تغطي المخاطر الأخرى التي يمكن أن يتعرض لها، غير أن قلة

[50] تعرف نزع الملكية على أنها" تمليك الدولة لأموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة تحقيقا لدواعي الصالح العام بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة".

[51] حسن نوارة، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانونية، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص ص 36-37.

توافر المعلومات الكافية عن البلد المضيف ومدى شفافيتها يجعل توقعات العائد المستهدف غامضة وهنا يكمن خطر العائد، حيث يمكن أن يتخذ المستثمر قراره بالإستثمار في بلد ما، بناءا على التوقعات المسبقة له لمقدار العوائد الممكن تحقيقها، غير انه بعد التنفيذ لا يصل إلى النتائج المرجوة.

7.3.2. مخاطر المنافسة [52]

قد يكون دافع المستثمر الإستثمار في الخارج هروبا من المنافسة، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا ومستقبلا، ومن الأخطار التنافسية التي قد يواجها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التميزية التي يتخذها البلد المضيف للإستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي، وهذه أمور يحتمل وقوعها في المستقبل ومن الصعب مواجهتها.

8.3.2. خطر الإزدواج الضريبي على الأرباح المحولة

قد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف للإستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة على الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الأخير بعدما يكون قد خضع لنفس الضريبة في البلد الذي تحققت فيه هذه الأرباح، مما يقلص صافي أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر.

4.2. آليات وسبل تجنب مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا الجزء إلى سبل مواجهة بعض المخاطر التي سبق ذكرها وكذلك بعض آليات مواجهة هذه المخاطر.

1.4.2. بعض السبل غير الشرعية لمواجهة مخاطر الإستثمار

1.1.4.2. مخاطر منع التحويل الأرباح

وتتلخص هذه السبل في إستحداث خسائر متعمدة أو تخفيض الأرباح إلى مستويات أدنى وذلك بإتباع العديد من الطرق:[53]

- تقديم قروض للفرع الأجنبي من طرف الشركة الأم بأسعار فائدة مبالغ فيها، وهذا حتى في حالة عدم إحتياج الفرع للقروض، وذلك بهدف خلق أعباء إضافية تؤثر سلبا على النتيجة النهائية لهذا الفرع.

[52] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 123.

[53] المرجع السابق، ص125.

- التلاعب بأسعار التحويل بين فروع الشركة الواحدة، حيث ترفع الشركة الأم أسعار صادراتها إلى فروعها في الخارج وتستورد منها بأسعار منخفضة، الشيء الذي يحدث خسائر في الفروع وتحول أرباحه إلى الشركة الأم بطريقة غير شرعية.
- استرجاع القروض حين تنخفض قيمة عملة البلد المضيف للفرع.

2.1.4.2. سبل مواجهة مخاطر سعر الصرف.

بهدف التخلص من الآثار السلبية لهذا الخطر يلجأ المستثمر إلى:

- طلب قروض أكثر بالعملة التي يتوقع إنخفاض سعر صرفها؛
- تخفيض الرصيد النقدي من العملة التي يتوقع إنخفاض سعر صرفها بإستخدام استثمار ثنائي في المخزون السلعي أي في غيره من الأصول الحقيقية؛
- تسريع أو تأجيل بعض التحويلات بالعملات الصعبة بإستخدام آليةLeads and Lags القاضية بتسبيق المدفوعات التي تجرى بالعملات المنخفضة وتأخير المقبوضات حينما تكون قيمة العملات المعنية بإتجاه الإرتفاع في يوق الصرف.

3.1.4.2. سبل مواجهة الإزدواج الضريبي.

من بين السبل التي يلجأ إليها المستثمرون لمواجهة الإزدواج الضريبي هو التهرب الضريبي والذي يكون في شكل:[54]

- **التلاعب بالتصريح بأسعار الصفقات التجارية:** وذلك عن طريق تضخيم أسعار المشتريات عند الإستيراد أو تخفيض أسعار المبيعات؛
- **المبالغة في تقييم التكاليف:** كأن يقوم المستثمر بالتلاعب بالمكافئات الممنوحة للموظفين خارج البلد مع أشخاص وهميين، كما يمكن تطبيق نفس الطرق المذكورة في سبل مواجهة أخطار تحويل الأرباح.

كما قد يتم التهرب الضريبي من خلال إنشاء شركات وهمية داخل الجنات الضريبية والتي تعد من أدوات التهرب الضريبي.

[54] بوقروة إيمان، كيفية تفادي الإزدواج الضريبي الدولي في إطار الإتفاقيات الجبائية الدولية، دراسة حالة الإتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2010/2009، ص28.

2.4.2. الآليات العامة للتعامل مع مخاطر الأسثمارات.

بعد التعرف على المخاطر، فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

1.2.4.2. التحويل: وتتمثل في نقل الخطر إلى طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود، ويعتبر التأمين مثال على نقل الخطر عن طريق العقود، وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الإلتزام بدفع أقساط التأمين.

2.2.4.2. التفادي: وتتمثل في تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب الخطر، إلا أن هذا التجنب قد يؤدي إلى الحرمان من الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

3.2.4.2. التقليص: طريقة لتقليل من حدة الخسائر عند حدوثها، وتعتبر هذه الطريقة مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد المخاطر أكبر من إجمالي الخسائر، وعليه فإن كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها.

3. عموميات حول مناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، القانونية والتنظيمية، التي تسعى الدول الى تحسينها من أجل الترويج للفرص الاستثمارية فيها، ذلك لأن المستثمرين خصوصا الأجانب منهم لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة معينة إلا بعد فحص الشروط العامة للمناخ الاستثماري، حيث يتوقف قرار استثمارهم في الدول على دراسة العديد من المؤشرات المعتمدة دوليا والتي تعكس المناخ الاستثمار للدولة المضيفة، وبناءا على ما سبق سنحاول في هذا المبحث التعريف بمناخ الاستثمار ومكوناته، وسائل تهيئته، ومؤشرات تقييمه.

1.3. مفهوم ومبادئ مناخ الاستثمار

إن القرارات الاستثمارية محكومة بالعديد من العوامل الشروط الصارمة التي لا يمكن تجاوزها أو الإغفال عنها والتي تشكل ما أصطلح على تسميته بمناخ الإستثمار.

1.1.3. مفهوم مناخ الإستثمار

هناك العديد من التعاريف لمناخ الإستثمار نذكر منها:

ينصرف تعبير مناخ الإستثمار إلى " مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي على حركة وإتجاهات الإستثمارات ، وهي تشمل الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة ببعضها، إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة و التداعي مرة، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال". [55]

يربط هذا التعريف مناخ الإستثمار بمجمل الظروف السياسية والإقتصادية، الاجتماعية، القانونية والتنظيمية والتي تأثر على توجهات رأس المال.

[55] علي عبد القادر علي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 34، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص5.

يعرف أيضا على أنه "" مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي على حركة وإتجاهات الإستثمارات.[56]

كما يعرف بأنه " مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقافة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون آخر.[57]

بناءا على ما تقدم من التعاريف، فإن مناخ الّإستثمار هو مختلف الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والتنظيمية، تشكل في مجموعها البيئة التي يتم فيها الإستثمار.

2.1.3. المبادئ الأساسية للمناخ الإستثماري

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع مناخ إستثماري مشجع لترقية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الشروط التالية: [58]

أ- **شرط الشفافية والتناسق:** يقتضي هذا الشرط ان تكون المعلومات المتعلقة بالإستثمار واضحة ومنتظمة ومتوفرة لجميع الراغبين في الاستثمار داخل البلد سواء كانوا مستثمرين مقيمين أو غير مقيمين، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

- إنشاء هيئة أو جهاز شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات؛
- تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الإستثمارات؛
- يجب أن يتضمن نظام ترقية الإستثمارات مبدأين أساسيين، مبدأ حرية الإستثمار ومبدأ عدم التمييز بين المستثمرين.

ب-شرط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين:

- **مبدأ آلية أو تلقائية التحويل:** أي حرية التحويل لرؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي للمستثمر؛
- **مبدأ حرية الدخول الى سوق العملات الصعبة:** ويضمن هذا المبدأ تحويل رؤوس الأموال والعوائد على الإستثمارات بشكل دائم.

---

[56] عبد المجيد تماوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الإستثماري، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أفريل 2006، ص 242.

[57] النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص126.

[58] عبد المجيد تماوي، مصطفى بن نوي، مرجع سابق، ص 242.

ج- **شرط الاستقرار:** بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الإستثمار من جهة أخرى.

2.3. مكونات مناخ الإستثمار

تعرف مكونات مناخ الإستثمار على أنها ' مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر على قرارات المستثمر لكنها تخرج عن سيطرته،'[59] وبالتالي فإن مناخ الإستثمار يتكون من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والإقتصادية، والإستثمارية، والتشريعية، ودرجة جاذبيته لإستقطاب وتوطين الإستثمار.[60] وفيما يلي سنتطرق إلى أهم مكونات المناخ الإستثماري:

1.2.3. البيئة السياسية

حسب إحدى الدراسات التي قام بها البنك الدولي والتي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في إتخاذ القرارات الإستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الإستثمار في هذه الدول[61]، وحسب تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي لسنة 2005 تحت عنوان تحسن مناخ الإستثمار من أجل الجميع، والذي يشمل 26000 شركة في 53 دولة، جاءت المخاطر المرتبطة بالبيئة السياسة في المرتبة الأولى كأهم إهتمامات الشركات فيما يتعلق بالمناخ الإستثماري كما يوضحه الشكل رقم(2).

[59] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 29، العدد الفصلي الأول، 2011، ص10

[60] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، ص13.

[61] أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص 93.

الشكل رقم(2): هيمنة المخاطر المرتبطة بسياسات مناخ الإستثمار على مخاوف الشركات.

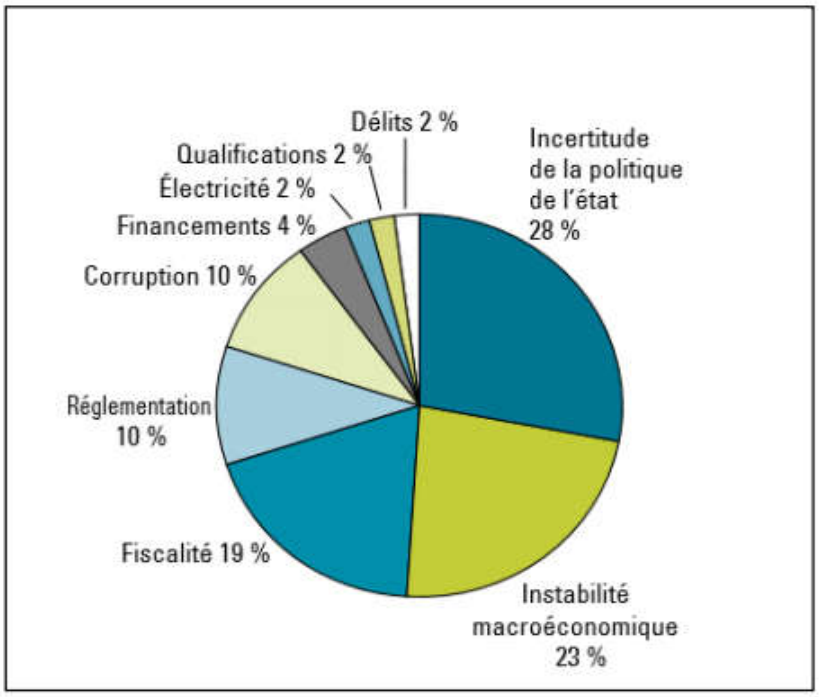

Source : The World Bank, Report World development, 2005, p46

يظهر من خلال الشكل رقم(1)، أن الشركات المستثمرة في البلدان النامية تنظر إلى عدم التيقن وغموض السياسيات على أنه الشاغل المسيطر من بين القيود الأخرى على مناخ الإستثمار، حيث بلغت نسبتها 28% مما يجعل البيئة السياسية من أهم المحددات لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول، في حين يأتي عدم استقرار الإقتصاد الكلي في المرتبة الثانية بنسبة 23% يليه عامل الضرائب بنسبة 19%. وعليه فإن مدى استقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الإعتبار[62]، وترتبط العوامل السياسية بمجموعة من المخاطر والتي ندكر منها: الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم التأميم، الصراعات المسلحة، الإنقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب.

ومن أجل تحسين البيئة السياسية لابد من تطبيق الإجراءات التالية:[63]

- تقوية سلطة وقوة القانون والنظم المطبقة والحد من تدخل المؤسسات العسكرية في الحكم؛

[62] المرجع السابق، ص93.

[63] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية، السنة 29، العدد 4 2011، مرجع سابق، ص7

- تعزيز مستوى المساءلة، الديموقراطية وضمان حرية التعبير والإنتقال السلمي للسلطة؛
- إستقرار الحكم وتعزيز مستوى الدعم الشعبي له؛
- ضمان إستقرار الحدود الدولية مع الجوار وتحسين العلاقات مع العالم الخارجي.

2.2.3. البيئة الاقتصادية

تأتي العوامل الاقتصادية في المقام الثاني بعد الاستقرار السياسي، ويتمثل الإستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي لما لها من تأثيرات على نجاح المشروع الإستثماري[64]، وفيما يلي أهم المؤشرات التي تعكس الاستقرار الاقتصادي.

1.2.2.3. القوة التنافسية للإقتصاد

تمثل القوة التنافسية للإقتصاد الوطني أحد المحددات الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك عاملاً إيجابيا لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، ويمكن الإستدلال على القوة التنافسية للإقتصاد من خلال عدة مؤشرات، أهمها معدل نمو الصادرات، الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فكلما إتجه إلى الإنخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للإقتصاد الوطني في مجال جذب الإستثمار الأجنبي.[65]

2.2.2.3. حجم السوق وإحتمالات النمو والتقدم الاقتصادي

إن كبر حجم السوق وإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي عناصر تؤدي إلى تزايد تدفق الإستثمارات الأجنبية[66]، ويقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما إحتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، والدولة التي تتميز بإرتفاع متوسط الفرد من الناتج المحلي وعدد سكان مرتفع تعد محفزة للإستثمارات الأجنبية المباشرة.[67]

---

[64] بابا عبد القادر، أجري خيرة، الإمتيازات الجبائية ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص16.

[65] فريد أحمد قبلان، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص205.

[66] بابا عبد القادر، أجري خيرة، مرج سابق، ص17.

[67] بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها–دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص102.

3.2.2.3. درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي

يساهم الإنفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الإستفادة من إنتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنلوجيا الحديثة،[68] فكلما كانت درجة الإنفتاح مرتفعة كلما دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الإستثماري والعكس صحيح، ويمكن الإستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة، ومن هذه المؤشرات: [69]

أ. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن ارتفاع هذه النسبة معناه إعتماد الناتج المحلي عليها، مما يدل على الإنفتاح الاقتصادي والمناخ الإستثماري جيد والعكس صحيح.

ب. درجة تركز الصادرات: إن إرتفاع درجة تركز الصادرات معناه إرتباط هذا الاقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول، وهذا يعرض الاقتصاد القومي إلى هزات عنيفة بعيدة عن إرادة الدولة، وما يستتبع ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الإنتاج، وهو ما يحاول رأس المال الأجنبي الإبتعاد عنه.

4.2.2.3. حجم إحتياطي الصرف وحجم الديون الخارجية

حيث تساعد إحتياطات الصرف المرتفعة على زيادة قدرة الدولة لتحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد الوطني، داخلية كانت أم خارجية، بحيث كلما انخفض مؤشر الدين الخارجي كلما دل ذلك على إمكانية

جذب الاقتصاد الوطني للإستثمارات الأجنبية. فحسب **Ghura & Godwin (2000)** فإن نسبة الدين الخارجي المتصاعدة تشير إلى إرتفاع الضرائب المستقبلية لخدمة الدين، كما أن ارتفاع هذه النسبة سيضعف قدرة الدولة على تحقيق التقدم نحو جذب إستثمارات جديدة.[70]

---

[68] صائب حسن مهدي، الإستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 11، العدد الثالث، 2009، ص118.

[69] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق دكره، ص 62.

[70] معطى الله سهام، مرجع سبق دكره، ص60.

5.2.2.3. وضع البلد في المؤشرات الدولية

هناك العديد من المؤشرات والدراسات الكمية التي تقوم بها وكلات متخصصة يلجأ إليها المستثمرون لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية، فتصنيف الدولة في هذه المؤشرات له دور كبير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها.

6.2.2.3. نوعية الهياكل القاعدية

تتمثل هذه الهياكل في الطرقات والجسور، الموانئ، المطارات، والإتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية، إذ تسهم في تقليل التكاليف الأولية للإستثمارات وتضمن الإنطلاق القوي والسريع للمشاريع الإستثمارية.[71]

7.2.2.3. السياسة المالية

تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن في أو عجز في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الإستثمار هو العجز المفرط لها [72]، فالدولة التي تعاني عجز في ميزانيتها العامة تقوم بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابل للتداول والإعتماد على فوائد المدخرات الحكومية لتمويل هذا العجز، كما أنها تعمل على تخفيض الإنفاق الإستثماري للتكيف مع الإيرادات المسجلة، وعليه فإن حالة عجز الميزانية العمومية تعتبر من العوامل الطاردة للإستثمار الأجنبي المباشر.[73]

8.2.2.3. السياسة الاقتصادية

تشير السياسة النقدية إلى التغير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الإتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وبخصوص مناخ الإستثمار ينبغي التحكم في السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم[74]. فسعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على حجم الصادرات وتقليل الواردات، فإذا كان هناك عجز

---

[71] محمد محجوب الحدد، شوقي جباري، مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا، دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، الإصدار 31، 2013، ص 155.

[72] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص60.

[73] بابا عبد القادر، أجري خيرة، مرجع سابق، ص16.

[74] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 61-60.

في الميزان التجاري تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة حجم الصادرات وتقليص الواردات، فسعر الصرف يعتبر عاملا جادبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الإستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الإستثمارية. [75]

أما بالنسبة للتضخم[76] فهو من أسباب ضعف النمو الاقتصادي، وفقدان ثقة الأعوان الإقتصاديين المحليين منهم أو الأجانب، إضافة إلى أنه يشوه النمط الإستثماري بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى أكثر الأنشطة قصيرة الأجل[77]، كما يؤثر أيضا على تكاليف الإنتاج وحجم الأرباح التي تعتبر من محفزات الإستثمار للشركات متعددة الجنسيات، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الإستثمارات.[78]

9.2.2.3. عناصر إقتصادية أخرى

أ- **درجة مخاطر الإستثمار**: قد يتساوى عائد الإستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد يتعرض لها الإستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الإستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ...الخ، ولهذا كلما قلت المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الإستثمار، والعكس صحيح.[79]

ب- توفر المناطق الحرة: تعرف المناطق الحرة بأنها " جزء من أرض الدولة معزولة بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكالمة" ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للإستثمار الأجنبي المباشر.[80]

ج- العمالة: تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى إختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الإستثمار إليها.[81]

---

[75] بابا عبد القادر، أجري خيرة، مرجع سابق، ص17.

[76] يقصد بالتضخم: الإرتفاع المتواصل في مستويات الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض.

[77] بابا عبد القادر، أجري خيرة، ص17.

[78] بولرباح غريب، مرجع سبق دكره، ص102.

[79] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص 64.

[80] بولرباح غريب، مرجع سبق دكره، ص 103.

[81] المرجع السابق، ص 102.

بصفة عامة حتى تكون البيئة الاقتصادية محفزة للإستثمارات الأجنبية السياحية وغير السياحية، لابد على الحكومات القيام بالإجراءات التالية: [82]

- التحكم في معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، وإستقرار سعر الصرف، وكفاءة أداء السياسة المالية، والتحكم في الدين العام المحلي، ونجاعة وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل بتكاليف معقولة وشروط ميسرة؛
- تحسين أداء الاقتصاد على المستوى الخارجي، كرصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات، مستوى الإحتياطات الدولة ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية على الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- التناغم والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية؛
- تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للإقتصاديات الصغيرة.

3.2.3. البيئة المؤسساتية

تشمل البيئة المؤسساتية كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال المتمثلة في آليات تأسيس المشاريع وإستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه والتسجيل في الملكية العقارية والحصول على المعلومات الإئتمانية وآليات توظيف العاملين، ومرونة دفع الضرائب، نزاهة النظام القضائي، سرعة فصله في المنازعات وأخيرا آليات حماية المستثمرين وسهولة خروجهم من السوق في حالة فشل مشاريعهم، فكل هذه العوامل تعتبر من مكونات مناخ الإستثمار[83]. عموما يمكن تقسيم البيئة المؤسساتية إلى:[84]

- **النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار والإطار التنظيمي:** فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للإستثمار والعكس صحيح؛

---

[82] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية لضمان الإستثمار، العدد الفصلي 4، 2011، ص7، مرجع سابق.

[83] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية لضمان الإستثمار، السنة 29، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص10.

[84] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص193.

- **المنظمون:** كلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح؛
- **نظام المعلومات الإستثمارية:** فكلما أتاح البيانات والمعلومات الإستثمارية بالصورة التفصيلية وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح.

4.2.3. البيئة التشريعية

تعتمد الإستثمارات بصفة عامة على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل مخاطر التأميم والمصادرة، بالإضافة إلى حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة.[85]

ويعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الإستثمارية للدولة أو التعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها. وتشريعات الإستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم رأس المال، أو غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي وقوانين التصدير والإستيراد، فعدم التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقة المستثمرين.[86] ما يلاحظ في مجال البيئة التشريعية أنه:[87]

- كلما كانت قوانين وتشريعات الإستثمار واضحة ومرنة وغير متضاربة فيما بينها كلما كانت جاذبية الإستثمار والعكس صحيح؛
- كلما كان قانون الإستثمار والتشريعات المكلمة تحتوي على الضمانات الكافية للإستثمار، من عدم المصادرة وعدم تأميم أموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح .... كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار والعكس صحيح؛
- كلما كان قانون الإستثمار والتشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمارات.

ومن أجل تحسين البيئة التشريعية لابد على الحكومات أن تقوم بإنشاء إطار تشريعي وتنظيمي يتكفل بموضوع الإستثمار يتميز بالجوانب التالية:

---

[85] بابا عبد القادر، أجري خيرة، مرجع سبق دكره، ص18.

[86] عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000-2001، ص 55

[87] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص194.

- تميز التشريعات بالتفاصيل الدقيقة التي تعالج كل المسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالعملية الإستثمارية؛
- تجسيد التشريعات الإستثمارية على أرض الواقع، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشخيص مختلف العوائق التي يمكن أن تواجه المستثمر الأجنبي؛
- إنشاء هيئة مسؤولة عن تشجيع الإستثمار من حيث تكوينها ومهامها وإعتماداتها المالية، تعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الإستثمار وإستقبال المستثمرين وتوجيههم ومتابعتهم؛
- تميز التشريعات بالديناميكية والعمل على تطويرها بشكل دائم وتحديثها بشكل يتناسب مع التطورات والمستجدات المختلفة، من دون المساس بمبدأ إستقرار التشريع لتوليد الثقة لدى المستثمر الأجنبي؛
- إعطاء مصداقية أكبر لتشريعات الإستثمار المحلية بتوقيع الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المرتبطة بترقية وحماية الإستثمارات.

5.2.3. البيئة الاجتماعية والثقافية

تشتمل مكونات مناخ الإستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة، والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات وغيرها.[88] أما الجانب الثقافي فيشمل كل المكونات الثقافية للمجتمع من لغة وعادات وتقاليد وأديان والبعد الحضاري وغيرها، كل هذه العناصر تؤثر بصورة كبيرة على مناخ الإستثمار.

تطرقنا في هذا الجزء إلى مختلف مكونات المناخ الإستثماري في شكل عناصر منفردة، إلا أنه ينبغي الإنتباه إلى أن المستثمر الأجنبي ينظر إلى هذه المكونات مجتمعة وليست منفردة، وقد تختلف الأهمية النسبية لكل مكون من مستثمر إلى أخر، نظرا لإختلاف ظروفهم وأهدافهم وإستراتيجياتهم ومواقعهم الجغرافية التي تربط البلد المستثمر بالبلد المضيف. ويمكن حصر عدة عناصر يمكن أن تغطي بمجموعها أهم المكونات المحفزة للمستثمر، التي يبني عليها المستثمر قراره الإستثماري فيما يلي: [89]

- تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والإقتصادي؛

[88] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية لضمان الإستثمار، العدد الفصلي1، مرجع سابق، ص10.

[89] محمد داوي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13-العدد الثاني، 2011، ص8.

- حرية تحويل الأرباح والإستثمار للخارج؛
- استقرار سعر العملة الوطنية؛
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الإستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة؛
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- وضوح القوانين المنظمة للإستثمار واستقرارها؛
- توفر شريك محلي من الدولة المضيفة؛
- حرية التنقل، وحرية التصدير وتوفر فرص استثمارية.

3.3. مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار

سبق عرض أهم مكونات المناخ الإستثماري عرضا نضريا بعيدا عن القياس الكمي الإحصائي الذي يسمح بمعرفة مستوى حسن أو رداءة هذا المناخ، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات الدولية، ومن ثم تأثير مناخ الإستثمار في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد ما. ويتم تقييم مناخ الإستثمار من طرف الشركات أو مستشارين خارجيين، أو من طرف المنظمات والهيئات الدولية، ويمكن تقييم مناخ الإستثمار بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات منها:

1.3.3. المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

أ- التعريف بالمؤشر

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم مند إطلاقه سنة 2004، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

ب-مكونات المؤشر[90]

يتكون مؤشر سهولة الأعمال المركب في تقرير 2015 من عشرة مؤشرات فرعية، بدء النشاط التجاري، إستخراج التراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، كما يقيس هذا التقرير تنظيمات سوق العمل، وهي غير مدرجة في ترتيب هذا العام.

[90] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي 4، السنة 32، ديسمبر 2014، ص 9.

2.3.3. مؤشر التنافسية العالمية

أ- التعريف بالمؤشر [91]

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا مند عام 1979 عن المنتدى الإقتصادي العالمي، وهو من أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، حيث يقدم صورة شاملة تضم عددا كبيرا من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل إقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والإزدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية.

ب-مكونات المؤشر

يتكون مؤشر التنافسية العالمية من مؤشر مركب يشتمل ثلاثة مجموعات من المؤشرات الفرعية، مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، مؤشر القدرة على الإبتكار والتقدم العلمي والتقني، وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة يتم إعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية (جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي)، ووفقا للمؤشر فإن الإقتصاد يمر بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى من التنمية: يعتمد الإقتصاد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة.

المرحلة الثانية: ينتق الإقتصاد إلى هذه المرحلة كلما إرتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية، وخلال هذه المرحلة يبدأ الإقتصاد في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في الإرتقاء بجودة المنتوج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية.

المرحلة الثلاثة: ينتقل الإقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة.

[91] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2008، ص ص 128-129.

3.3.3. مؤشر جاهزية البنية الرقمية [92]

أ- التعريف بالمؤشر

يصدر هذا المؤشر ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللإستفادة من التطورات المستثمرة في قطاع تقنية المعلومات والإتصال من خلال حوالي 71 مؤشر فرعي منها 32 مؤشر. أي بحوالي 45% بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي تشمل التقرير، ويغطي هذا المؤشر 138 دولة منها 15 دولة عربية وذلك لعامي 2011/2010 مقارنة ب 133 دولة منها 14 دولة عربية ضمن تقرير 2010/2009.

ب-مكونات المؤشر

يتكون مؤشر جاهزية البنية الرقمية من ثلاثة مؤشرات فرعية، حيث يحتوي كل مؤشر فرعي على 3 أعمدة كما يلي:

- **بيئة تقنيات المعلومات والإتصالات:** وتشمل؛ بيئة السوق، بيئة البنية التحتية، والبيئة السياسية والإطار التنظيمي؛
- **مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والإتصال:** وتشمل؛ جاهزية الأفراد، جاهزية رجال الأعمال، جاهزية الحكومة؛
- **مدى إستخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والإتصالات:** وتشمل؛ إستخدام الأفراد، إستخدام رجال الأعمال، وإستخدام الحكومة.

4.3.3. مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية

يصدر هذا المؤشر منذ عام 2001 عن شركة A.T.Kearney إحدى أكبر الشركات الإستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الإستشارات الإستراتيجية، التشغيلية والتنظيمية للشركات الناهضة في هذا المجال، ويقوم هذا المؤشر على فرضية أنه كلما تطورت الأسواق المحلية لتجارة التجزئة وارتفع مستوى دخل الفرد في دولة ما زاد مستوى طلب المستهلك المحلي على المنتجات ذات العلامة التجارية الشهيرة عالميا، ومن ثم تشجيع الشركات الدولية لتجارة التجزئة على إفتتاح فروع لها في هذه الدول، ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الشركات الدولية لتجارة

[92] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، ص ص 151-152.

التجزئة على ترتيب أولويات إستراتيجياتها الإستثمارية في دول الأسواق الناشئة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 7 دول عربية(الكويت، السعودية، الإمارات، تونس، مصر، المغرب، الجزائر).[93]

5.3.3. مؤشر تنافسية السفر والسياحة [94]

أ- التعريف بالمؤشر

أصبحت صناعة السياحة من أهم القطاعات في الإقتصاد العالمي ومحفز هام لنمو الإقتصاد وتوفير فرص العمل، إذ تعتبر هذه الصناعة أسرع الصناعات نموا كونها موردا للعملات الأجنبية، ويوفر المناخ الملائم للسياحة فرصا هامة للدول لرفع مستواها المعيشي في الدول النامية، والحد من وطأة الفقر، وقد أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي التقرير الثاني لتنافسية السفر والسياحة والذي يغطي بيانات عام 2007، وتكمن أهمية هذا التقرير في كونه أداة لرواد الأعمال للتغلب على الصعوبات التي تواجه التنافسية في عالم صناعة السياحة والسفر، وتحقيق الفائدة القصوى من تطوير هذا القطاع. ويقيس هذا المؤشر الذي يتضمنه التقرير، مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا، ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة، مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة...الخ.

ب-مكونات مؤشر السفر والسياحة

يتألف هذا المؤشر من 14 عنصرا لقياس تنافسية السفر والسياحة، وتدخل ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المعتمدة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:

- **مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة:** يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة ويشمل؛ الصيغ القانونية والإجرائية، الإستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.
- **مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية:** يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية للإقتصاد، ويشمل؛ تنافسية الأسعار المحلية للإقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي، والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والإتصالات.

[93] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية،2010، مرجع سابق، ص 162.
[94] المرجع نفسه، ص ص174-175.

- **مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة:** وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل إقتصاد (مواد بشرية، جاذبية السفر والسياحة، والموارد الطبيعية والثقافية).

6.3.3. مؤشر التنمية البشرية [95]

أ- التعريف بالمؤشر

يصدر هذا المؤشر سنويا مند عام 1990 عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لتعزيز التنمية البشرية (الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد)، وقد غطى هذا المؤشر في سنة 2005 نحو 177 دولة منها عشر دول عربية.

ب- مكونات المؤشر

يتم إحتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى خمس سنوات في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية:

- طول العمر (متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة)؛
- العلم والمعرفة (معدل محو الأمية ونسب الإلتحاق في المراحل التعليمية)؛
- المعيشة (معدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

ج-دليل المؤشر

- **80% فأكثر:** تنمية بشرية مرتفعة؛
- **من 50% إلى أقمل من80%:** تنمية بشرية متوسطة؛
- **أقل من 50%:** تنمية بشرية منخفضة.

7.3.3. مؤشر الحرية الاقتصادية.

أ- التعريف بالمؤشر

يصدر هذا المؤشر مند عام 1995 عن معهد " هيرتاج فاونديشن" وصحيفة " وول ستريت جورنال" لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الإقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الإقتصادية لأفراد المجتمع.

ب-مكونات المؤشر

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، جودة حواجز غير جمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدول (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛

[95] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص، 69، ص177.

- حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)
- تدفق الإستثمارات الخاصة والإستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

ج- دليل المؤشر

- (1-1.95) يدل على حرية إقتصادية كاملة؛
- (2-2.95) يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.95) يدل على حرية إقتصادية ضعيفة؛
- (4-5.00) يدل على حرية إقتصادية معدومة.

8.3.3. مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويغطي 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية، ويبرز مدى تأثر الإلتزامات المالية للشركات بأداء الإقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية، وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بإلتزاماتها المالية في تواريخ الإستحقاق. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين[96]، **مجموعة الدرجة الإستثمارية 'A'، ومجموعة درجة المضاربة**، تتفرع كل درجة إلى مجموعة من المستويات يعبر كل مستوى عن وضعية البلد كما هو موضح في الجدول رقم(2).

[96] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص158.

جدول رقم (2): درجات مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

الدرجات	مستويات المؤشر	التوصيف
درجة الإستثمار	A1	البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. أو أن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا
	A2	إحتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1
	A3	بروز بعض الظروف السياسية والإقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد
	A4	سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حلا مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية، ورغم ذلك فإن امكانية السداد تبقى مقبولة جدا.
درجة المضاربة	B	يرجح أن تكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيء اصلا
	C	قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور أكبر في سجل السداد السيء اصلا
	D	ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة الاقتصادية والسياسية في دولة ما الى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص 281.

9.3.3. المؤشر المركب لمناخ الإستثمار في الدول العربية:

أ- مكونات المؤشر

قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار مند 1995 بإطلاق مؤشر مركب لقياس ماخ الإستثمار في الدول العربية. حيث يتكون من مؤشرات إقتصادية تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة على الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.[97]

ب- دليل المؤشر

تتراوح قيمة المؤشر من (-3 إلى +3) حيث:[98]

- **أقل من 1:** يعني عدم تحسن في مناخ الإستثمار؛
- **من 1 إلى 2:** يعني تحسن في مناخ الإستثمار؛
- **من 2 إلى 3:** يعني تحسن كبير في مناخ الإستثمار.

4.3. مناخ الإستثمار وبعض التطورات العالمية

مما لا شك فيه أن مناخ الاستثمار يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، والتي ألقت بضلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع الدول، وفيما يلي تأثير بعض التطورات العالمية على مناخ الاستثمار.

1.4.3. أثر العولمة على مناخ الإستثمار

إن الحديث عن العولمة يأخذنا إلى التكلم عن أدواتها، ولعل أبرز هذه الأدوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يبرز دورهما في نشر العولمة من خلال برامج التثبيت وبرامج الخوصصة والتعديل الهيكلي التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية بإجبار الدول النامية على الإلتزام بتطبيقها عند اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية بهده الدول، مما أدى إلى تغيرات سريعة ومتلاحقة وعميقة، إذ نشأ نظام اقتصادي جديد في الاقتصاد العالمي يتسم بالتحرير وإزالة القيود والإندماج بين كل أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، والملاحظ هو زيادة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة

---

[97] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2009، مرجع سابق، ص18.

[98] المرجع نفسه، ص 233.

ومتواصلة، الأمر الذي أدى إلى تكثيف الجهود من طرف مختلف الدول لتعظيم حصتها من هذه التدفقات، وذلك بتهيئة المناخ الإستثماري الملائم، هذه المنافسة في إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية جعلت من المناخ الإستثماري عبر العالم شبه شامل ومتماثل.

وهناك عوامل عديدة ساهمت في شمول مناخات الإستثمار وتشابهها في العالم نذكر منها: [99]

- بروز وتنامي ظاهرة التدويل (الإنتاج، التسويق، التمويل والخدمات) والإنتقال من سوق دولي إلى سوق عالمي بقيادة الشركات متعددة الجنسيات، التي ساهمت في ظهور تقسيم دولي جديد للعمل، وذلك بتوطين الصناعات في مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي ساهم في عالمية الأسواق وإزدياد المنافسة التي تستوجب المرونة والسرعة في التنفيذ؛
- ظاهر التسارع التكنلوجي في كافة المجالات، مع وجود دورة حياة قصيرة للمنتجات الأمر الذي ساهم في تسارع العولمة ووسائل الإتصال وتجاوزها للطاقات البشريةّ؛
- بروز تكتلات إقتصادية إقليمية تمنح إمتيازات للبلدان المنظمة إليها دون غيرها، والتي فرضت أسلوبا جديدا من التفكير لدى صانعي القرار؛
- عدم الاستقرار السياسي في بعض مناطق العالم وقيام الحروب الأمر الذي زاد من معاناة شعوب هذه المناطق؛
- قيان أوروبا بتوطيد علاقاتها في حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وذلك على غرار ما تفعله كل من أمريكا واليابان، وذلك لضمان سوق لمنتجاتها ومنطقة تمدد للتصدير والإستثمار، خاصة وأن هذه المناطق تتمتع بالقرب الجغرافي ويد عاملة رخيصة.

2.4.3. أثر الإنضمام إلى التكتلات الإقليمية على مناخ الإستثمار

لقد شهد العقد الماضي إنتشار كبيرا للتكتلات الإقليمية، وأصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، كما أن أكثر، حيث تم تكوين 84 تكتلا إقليميا جديدا خلال عقد التسعينيات، في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات المقامة كل عشرة سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبعة تكتلات.[100] فزاد الصراع على الأسواق الدولية بين التكتلات الإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.

---

[99] عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الإستثمار، مدكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، لشلف، الجزائر، 2011-2012، ص81.

[100] شريط عابد، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 39، صيف 2007، ص 32.

إن الحامل الأساسي للإستثمارات الأجنبية المباشر هي الشركات متعددة الجنسيات، والتي تفضل الإستثمار داخل التكتلات الاقتصادية، وذلك من أجل تجنب التعريفة الجمركية الخارجية، وتتمثل آثار التكتلات الإقليمية على مناخ الإستثمار فيما يلي:

- تجعل المنطقة المتكاملة أكثر جاذبية للإستثمار، حيث أنها تساعد على خلق سوق مشتركة كبيرة وتساهم في تحسين الكفاءة الكلية وأيضا تساهم في رفع مستويات الدخول في هذه السوق، وهذا ما يلاحظ في الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكثر التكتلات جذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لإستقراره وتوسع نطاق السوق الإقليمي فيه وإنخفاض تكاليف الحماية؛
- تضمن التكتلات قدرا من التسويق في السياسات الاقتصادية وإسقرار الأوضاع الاقتصادية وتجنب الآثار المترتبة على تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية، كما تسمح لأعضاء التكتل بتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال، حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تونس ضمن المراكز الأولى عربيا في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2012، كما جاءت أربعة دول من مجل التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالميا في نفس المؤشر.
- التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، فلقد أقدمت كندا على إبرام اتفاقية (نافتا) كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق؛
- يرتبط التكتل بالإستقرار الأمني ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، مثل إتجاه الإتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

4. سياسات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

يشمل تشجيع الإستثمار جميع الأنشطة والتدابير الرامية إلى إيجاد محددات مواتية للإستثمار الأجنبي في البلد المضيف وتتضمن هذه المحددات إطار سياسات الإستثمار الأجنبي والمحددات الاقتصادية وتسيير الأعمال، ويمكن تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بطريقتين أساسيتين: إما من خلال إجراء إنفرادي يتخذه البلد المصدر لرأس المال أو البلد المستورد لرأس المال، أو من خلال التعاون الدولي، الثنائي أو متعدد الأطراف، وفيما يتعلق بالطريقة الأولى، فإن ضمانات الإستثمار من أهم سبل تشجيع الإستثمار من جانب بلد موطن المستثمر الأجنبي، أم بالنسبة للبلد المضيف فأمامه عدد كبير من الخيارات فيما يتعلق بتشجيع الإستثمار، حيث أنها يمكن أن تغطي جميع المحددات السابقة، وتشمل أنشطة تشجيع الإستثمار الأكثر

شيوعا في البلدان المضيفة الحوافز والإعفاءات وحملات الدعاية والإعلان وإقامة وكالات لتشجيع الإستثمار من أجل تيسير إجتذاب المستثمرين الأجانب.[101]

1.4. إجراءات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

لم تكتفي معظم دول العالم بالعمل على إيجاد المناخ الإستثماري الملائم من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بل سعت إلى إنشاء بنية إدارية متكاملة وجهات متخصصة تتولى مهمة تنظيم وتشجيع والترويج للإستثمارات الأجنبية.

1.1.4. إنشاء هيئات وأجهزة لتنظيم الإستثمار الأجنبي المباشر

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية تكون مهمتها الأساسية هي التخطيط وتنظيم وتوجيه الإستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الإستثمار والتعريف بها في الداخل والخارج، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات بإختيار مستوى التكنلوجيا التي توائم متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والإجتماعية بالدولة. ويمكن تلخيص الأنشطة والمهام العامة لأجهزة الإستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:[102]

- تخطيط الإستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة؛
- تنظيم وتوجيه مشروعات الإستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة؛
- متابعة ومراقبة إنجازات وممارسات الشركات الأجنبية؛
- حل المشاكل التي تواجه المستثمرين الأجانب؛
- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب؛
- وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الإستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات؛
- توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب؛
- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستمرين الأجانب؛
- القيام بمنح موافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الإستثمار بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة.

---

[101] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الإستثمار في إتفاقيات الإستثمار الدولية، سلسلة بشأن سياسات الإستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008، ص1.

[102] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص55-56.

2.1.4. الخطوات والإجراءات الخاصة بمشروعات الإستثمار

إن إختلاف درجة المركزية في إتخاذ القرارات الخاصة بالإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة والعوامل المحددة لدور الهيئات والأجهزة المعنية بالإستثمارات، بالإضافة إلى محددات بناءها بصفة عامة قد تؤثر إلى حد كبير على مدى التعقيد أو السهولة في الإجراءات المرتبطة بمشروعات الإستثمار، وتتمثل هذه الإجراءات في: [103]

أ- **تكوين ملف الإستثمار:** يتوجب على المستثمر الأجنبي توفيره ويشمل عدة معلومات متعلقة بقطاع النشاط، الموقع ومناصب الشغل المستحدثة، التكنلوجيا المستعملة والمخطط المالي للمشروع.

ب-**التصريح بالإستثمار:** يتم تقديم ملف الإستثمار إلى الهيئة المختصة لدى الدولة المضيفة التي يرغب المستثمر في الإستثمار بها.

ج-**الإعتماد:** بعد دراسة الملف المقدم يتم إعتماده أو رفضه من طرف الهيئات المسؤولة عن الإستثمارات، هذه الدراسة تأخذ مدة زمنية تختلف من دولة إلى أخرى، كما يمكن الطعن في قرار المشروع من طرف المستثمر مقدم ملف الإستثمار.

والملاحظ أنه كلما كانت الفترة الزمنية التي تتم فيها إجراءات القبول والإعتماد ومنح تراخيص الإستثمار قصيرة كانت التكاليف المصاحبة لها أقل، وهذا ما يؤثر على عملية تحفيز المستثمر، ومن أجل التقليص من المدة الزمينة والتقليل من الفساد الإداري والمحسوبية في هيئات تنظيم الإستثمار، لجأة العديد من الحكومات إلى تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، وذلك من أجل رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين وتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالإجراءات المتبعة للدولة المضيفة، كما لجأة بعض الدول إلى تقديم خدمة الشباك الواحد والذي أوكلت له مهمة إصدار مختلف التراخيص والتصاريح لمطلوبة من المستثمرين مثل (السجلات التجارية و وثائق التأسيس)، هذه الخدمات كانت بمثابة الوسيلة الفعالة لمواجهة طول المدة المستغرق في إجراءات الإستثمار وتحسين الخدمات الإستشارية للمستثمرين.

[103] رايس حدة، تنظيم سياسات الإستثمار على المستوى الدولي والمحلي-دراسة حالة الجزائر، أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014، ص 9.

3.1.4. الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر

أ- تعريف الترويج للإستثمار

يعرف الترويج على أنه مجموعة الأنشطة والمعلومات والمهام المتعلقة بتحفيز وإستقطاب جهات الإستثمار المحلية والإقليمية والدولية للمساهمة في بعث المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتمويل الفرص الإستثمارية في بلد معين. وفي هذا المعنى يشكل الترويج المنشط أو العامل المحفز للجمع بين الفرص الإستثمارية وجهات التمويل التي تبحث عن هذه الفرص، كما يندرج الجهد الترويجي عادة ضمن خطة ترويجية شاملة ذات صلة وثيقة بالإستراتيجية القومية.

ب-أهمية الترويج للإستثمار الأجنبي

تسعى الأنشطة الترويجية التي تقوم بها هيئات الإستثمار إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تجسير الفجوة بين الإنطباع السلبي الذي قد يتكون لدى المستثمرين المحتملين عن القطر كموقع مضيف للإستثمار والواقع القائم، أو تحسين الصورة العامة عن القطر كموقع مضيف للإستثمار؛
- توضيح سياسة الحكومة تجاه الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- إبراز أي تطور في بيئة الإستثمار على المستوى التشريعي أو الإجرائي؛
- تمييز البلد أو الاقتصاد كموقع فريد ومشجع على الإستثمار، حيث كشفت دراسة متخصصة بعنوان " قوة المواقع" صدرت عن شركة بريطانية إستنادا إلى تحاليل آراء مجموعة من كبار المسؤولين التنفيذين في 22 شركة عالمية تنشط في 140 دولة، عن تزاد الحاجة لجهود التمييز للبلد المضيف عن غيره من البلدان ليصبح موقعا مستهدفا للاستثمار بعد أن تساوت الدول في عروضها.[104] وقد أوضحت دراسة قامت بها مؤخرا جامعة " **أكسفورد**" أن كل دولار واحد يتم إنفاقه على الترويج للإستثمار يؤدي إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار 189 دولار،[105] وهذا ما يعكس أهمية الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر.

2.4. سياسات تنظيم ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر

إن سعي الدول المضيفة إلى تعظيم عوائدها ومنافعها من الإستثمار الأجنبي المباشر، أو تخفيض حدة الآثار السلبية لهذه الإستثمارات وكذلك الممارسات غير المقبولة من جانب الشركات الأجنبية، جعلها تفكر

[104] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 30، العدد الفصلي الثالث، 2012، ص7.
[105] مجموعة البنك الدولي، تقرير أفضل ممارسات ترويج الإستثمار العالمي، 2012، ص2.

في تصميم بعض السياسات ووضع عدد من الضوابط التي تحكم السلوكيات والممارسات السلبية للشركات الأجنبية، ومن جهة أخرى تقوم بمنح تحفيزات وضمانات للمستثمرين الأجانب من أجل تشجيعهم وجذبهم للإستثمار فيها. ويظهر رصد أونكتاد للسياسات العامة في 2013 أن 59 بلدا إعتمد ما مجموعه 87 من التدابير والسياسات التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي، كما أن سياسات الإستثمار الوطنية ظلت موجهة نحو تشجيع الإستثمار وتحريره، وإستمر في الوقت ذاته ارتفاع النسبة الإجمالية لسياسات الإستثمار التنظيمية والتقييدية، إذ إرتفعت من 25 إلى 27 بالمائة.

شكل رقم (3): التغيرات في سياسات الإستثمار الوطنية خلال الفترة 2000-2013.

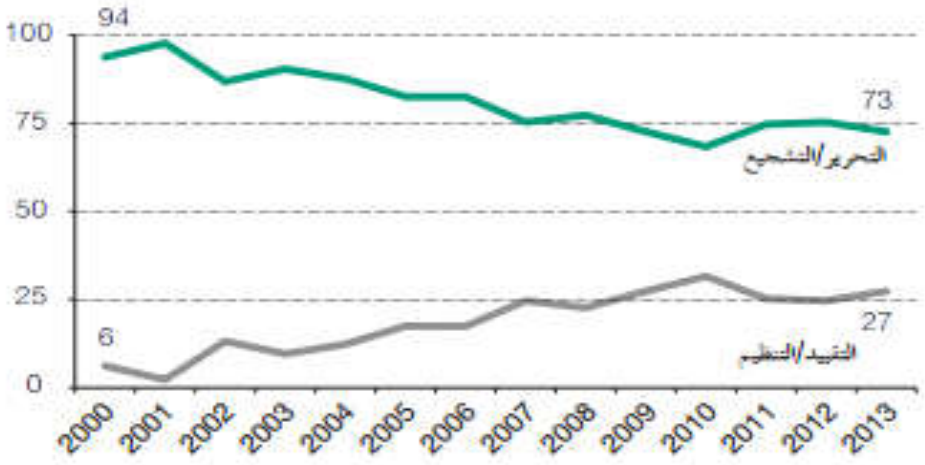

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2014، ص20.

1.2.4. سياسات وضوابط تنظيم الإستثمار الأجنبي المباشر

1.1.2.4. بعض أنواع السياسات الحاكمة للإستثمار الأجنبي

هناك العديد من السياسات والضوابط التي وضعت حديثا في معظم الدول المتقدمة والنامية، ولعل أبرز هذه السياسات: [106]

أ- سياسات التميز في منح الحوافز والتسهيلات والإمتيازات للمستثمرين

تقوم هذه السياسات على عدد من الأسس منها:

- مدى مساهمة المشروع في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية؛
- مدى تميز المشروع الإستثماري على المستوى الدولي والمحلي.

[106] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 64-67.

- مدى مساهم المشروع في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة، فالمستثمر الذي يقيم مشروعا أو يتقدم بطلب الإستثمار في مثل هذه المناطق يعطى إمتيازات وتسهيلات أكثر من نظيره الذي يقيم مشروعا في المناطق الكثيفة بالسكان والمتقدمة؛
- مدى مساهمة المشروع في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها؛

ب-سياسات تستهدف الربط بين منح الحوافز وبين أداء المشروع الإستثماري

تسعى هذه السياسات إلى الربط بين الحوافز وأداء المشروع الإستثماري، لذلك تشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها إما على مراحل تتزامن مع بدأ تنفيذ المشروع وحتى بداية تشغيله، أو بعد بدء التشغيل الفعلي للمشروع، ومن الممكن أيضا ربط السياسة السابقة وهذا النوع من السياسات في وقت واحد.

ج- السياسات الموجهة بالإنجاز

يتشابه هذا النوع من السياسات مع النوعين السابقين غير انه تشترط الحكومة المضيفة العديد من القيود والشروط مثل:

- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية؛
- ضرورة إستخدام الموارد المادية المحلية طالما أنها متوافرة بالكم والجودة الازمتين؛
- تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير، وتحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنويا؛
- حظر الإستثمار في بعض النشاطات مثل الأسلحة.

د- سياسات مرتبطة بنقل التكنلوجيا

ومن أبز الأمثلة على هذه السياسات تجربة المكسيك، حيث يوجد جهاز حكومي متخصص لتقييم وإختيار أنواع التكنلوجيا المنقولة، وفي هذا الشأن وضع الجهاز عددا من القيود والضوابط على التكنلوجيا المنقولة إلى المكسيك ومن أمثلتها:

- رفض جميع أنواع التكنلوجيا الواردة التي لها نظائر في السوق المحلي؛
- إستبعاد التكنولوجيا المكلفة وكذلك التكنلوجيا المضرة بالبيئة؛
- ضرورة أن يكون حق غدارة المشروع للطرف الوطني؛
- رفض التراخيص التي تحد من قيام الطرف الوطني بالبحوث العلمية والتطوير.

2.1.2.4. الضوابط العامة لترشيد وتجنب مشكلات الإستثمار الأجنبي

ومن أمثلة هذه الضوابط نذكر:

- يجب ألا يترتب على مشروعات الإستثمار الأجنبي خروج أي شركة أو مشروع وطني من السوق؛
- عدم دخول الإستثمارات الأجنبية في مجالات نشاط مخدومة مقدما من خلال الشركات الوطنية؛
- يجب ان تستخدم مشروعات الإستثمار الأجنبي الموارد المحلية وتقوم أيضا بتنميتها؛
- يجب ان تساهم مشروعات الإستثمار الأجنبي في مساعدة الموردين ورجال الأعمار الوطنيين، تحسين جودة المنتجات والسلع وبيعها بأسعار مقبولة ومنخفضة؛

إن مختلف السياسات والضوابط التي تم ذكرها تساعد الدول المضيفة على زيادة منافعها من الإستثمارات الأجنبية، وقد تكون أيضا محفزة ومشجعة لبعض المستثمرين الأجانب، كما أنها يمكن أن تكون منفرة وطاردة لبعض المستثمرين بدلا من جدبهم وتشجيعهم، وعليه فإن هذه السياسات والضوابط سيف دو حدين، ومن أجل تجنب خسارة بعض المستثمرين المحتملين جراء السياسات والضوابط التي تطبقها الحكومة تقوم بتقديم العديد من الحوافز والتي قد تشجع المستثمرين الأجانب على توجيه استثماراتهم إليها رغم هذه القيود والضوابط والسياسات التي ينتهجها البلد المضيف.

2.2.4. الحوافز والإعفاءات لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

تستخدم الحكومات الحوافز على نطاق واسع كأداة من أدوات السياسة العامة لإجتذاب الإستثمار الأجنبي، وحسب تقرير الإستثمار العالمي (أونكتاد) كان أكثر من نصف تدابير تحرير أو تشجيع الإستثمار أو تيسيره تتعلق بتقديم الحوافز الإستثمارية.[107] وتعرف الحوافز على أنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم إقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الشركات للقيام بعملية الإستثمار، توجيه الإستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للإستثمار من خلال منح حوافز إستثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها.[108]

وهناك العديد من الحوافز التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمرين الأجانب نذكر منها:

أ- **الحوافز المالية:** من بين الحوافز التي تقدمها الدول لجذب وتشجيع الإستثمار ندكر:

- **الإعفاء الضريبي:** هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه وموقعه الجغرافي، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كلي، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى 15 سنة في

[107] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2014، ص20.

[108] طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبة وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، السداسي الأول، العدد السادس، 2009، ص316.

بعض الدول، غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل من بينها؛ مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي، هل يحتسب من بداية الحصول على الموافقة أم من تاريخ بدء الإنتاج؛

- **التخفيضات الضريبية:** وهي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الإلتزام ببعض الشروط كإعادة إستثمار الأرباح؛
- **المعدلات التمييزية:** وهي عبارة عن تصميم جدول لأسعار الضريبة يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما إنخفضت نتائج المشروع.[109]
- **حوافز مرتبطة بإستثمار رؤوس الأموال:** الإستهلاك المعجل بدل الإستثمار وإعادة الإستثمار؛
- **حوافز متعلقة بالعمالة:** مثل خفض إشتراكات الشمان الاجتماعي، خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين أو أي نفقات أخرى متعلقة بالعمالة؛
- **حوافز متعلقة بالمبيعات:** تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات؛
- **حوافز متعلقة بالإستيراد:** إعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية، والمعدات أو المواد الأولية، والأجزاء والوسائل المتعلقة بعملية الإنتاج، وإعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المفروضة على المعدات أو اللوازم المستورة؛

ب-الحوافز التمويلية: عبارة عن التسهيلات الإئتمانية والقروض المقدمة للإستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد منخفضة.[110]

ج-حوافز مرتبطة بالضمان ضد المخاطر: وهناك عدة أنواع من الضمانات التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمرين الأجانب منها:

- ضمانات حرية تحويل الأرباح المتأتية من الإستثمار إلى الخارج؛
- ضمانات للتعويض على مخاطر سعر الصرف؛
- ضمانات ضد أخطار التأميم والإستحواذ وغيرها من الضمانات التي يزيد من ثقة المستثمرين في القطب المضيف.

د- حوافز أخرى:

- تخفيض المقاييس المعمول بها في مجال البيئة أو الصحة أو السلامة او العمل؛
- النص على شروط للتثبيت تضمن عدم تعديل القوانين الحالة بما يضر بمصلحة المستثمر؛

---

[109] المرجع السابق، ص318.

[110] رايس حدة، مرجع سابق، ص10.

- تخصيص هياكل أساسية مدعومة كالكهرباء والماء والنقل بأقل الأسعار التجارية؛
- تقديم خدمات مدعومة للمستثمرين مثل إجراء الدراسات الإستثمارية وتقديم معلومات عن الأسواق. [111]

3.4. الإتفاقيات الثنائية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

تسعى العديد من الدول بتشريعاتها الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، وتحرص على توفير الحماية القانونية لها،[112] غير ان الإطار القانوني الداخلي لم يعد يوفر الضمان الكافي لتوفير مناخ ملائم للإستثمارات، إذ يخضع القانون الداخلي عادة لتعديلات أحادية الجانب من قبل الدول المضيفة، ما يتسبب بعدم استقراره، وأصبحت الدول المضيفة مطالبة اليوم بالمصادقة على التزامات دولية أكثر صرامة وأكثر تقييدا لها، وذلك من خلال إبرام معاهدات دولية مع الدول المصدرة للاستثمارات. ولقد صادقت الدول المضيفة فعلاً على مجموعة من الاتفاقيات الدولية مع أغلبية الدول المصدرة. [113] ومن أبرز الإتفاقيات الدولية هي عقد اتفاقيات ثنائية للإستثمار بين الدولة المصدرة والمضيفة.

1.3.4. تعريف الإتفاقيات الثنائية

يقصد بالإتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الإستثمار " تلك الإتفاقيات التي تهدف إلى تشجيع الإستثمارات التي تتم بإحترام تشريعات الدولة المضيفة بالترخيص بإبرام عقد المساعدة التجارية والإدارية والتقنية التي لها علاقة بالإستثمارات".[114]

2.3.4. أهداف الإتفاقيات الثنائية [115]

تهدف الإتفاقيات الثنائية عموما إلى:

- تشجيع الإستثمارات المتبادلة؛
- إعطاء ضمانات لحماية الإستثمارات؛
- ضمان معاملة عادلة للإستثمارات؛

---

[111] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة دراسات أونكتاد بشأن مسائل إتفاقيات الإستثمار الدولية، نيويورك وجينيف، 2004، ص6.

[112] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الإستثمار في إتفاقيات الإستثمار الدولية، مرجع سابق، ص9.

[113] اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، دليل الإتفاقيات الثنائية للإستثمار، الأمم المتحدة 2011/07/06، ص12. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/a_introduction_final_draft_manual_bit_22_aug_2011.docx

[114] بن صغير عبد المومن، المقاربة الثنائية لحماية وتشجيع الإستثمار الأجنبي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2010، ص171.

[115] المرجع نفسه، ص 170.

- ضمان تعويض فوري في حالة نزع الملكية؛
- ضمان حرية تحويل العائدات الإستثمارية؛
- وضع إطار قانوني ملائم يتولى الفصل في المنازعات التي تنشب بين المستثمر والبلد المضيف.

3.3.4. حماية الإستثمارات الأجنبية في الإتفاقيات الثنائية [116]

تتضمن الإتفاقيات الثنائية العديد من الشروط التي توفر الحماية للمستثمرين الأجانب نذكر منها:

أ- **الحماية ضد مخاطر التأميم ونزع الملكية:** وهي من أهم الضمانات التي نصت عليها الإتفاقيات في تحصين المال الأجنبي ضد إجراءات أخذ الملكية كالتأميم والمصادرة وغيرها من الإجراءات المماثلة، وفي هذا المجال وضعت الإتفاقيات قيود على الدولة المستقبلة للإستثمار كالحضر المطلق أو المشروط لنزع الملكية، وعدم التمييز في نزع الملكية.

ب- **الاتفاق على قدر التعويض:** ففي حالة نزع الملكية يجب على الدولة المضيفة تقديم تعويض مناسب للمستثمر، ولم تكتفي الإتفاقيات الثنائية عند هذا الحد فقط بل تحدد أيضا تحديدا دقيقا لأوصاف التعويض المستحق بشكل يمنع من إثارة أي نزاع حوله في المستقبل.

ج- **التحكيم كضمانة قضائية**

يعتبر الإلتجاء إلى القضاء الوطني للدولة المضيفة للإستثمار لتسوية المنازعات بين الدول والمستثمر الأجنبي أمرا غير مستحب لهذا الأخير، ولا يقابل بالرضا التام من جانبه، فغالبا ما ينظر المستثمر الأجنبي إلى القضاء الوطني بعين الريبة والشك في خبرة هذا القضاء، وإنعدام الثقة والنزاهة وعدالة محاكم الدولة المضيفة، إضافة إلى عدم قبوله الخضوع بسهولة لقضاء دولة أجنبية ولنظام قانون يختلف عن نظام دولته الأم، وعليه فإن الإتفاقيات الثنائية تنقل التحكيم في النزاعات بين المستثمر والدولة المضيفة من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي وهذا ما يعطي طمأنينة وثقة للمستثمرين في هذا الشأن.

من خلال ما سبق نجد أن هذه الإتفاقيات تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب في البلد المضيف لإستثماراتهم وذلك لعقده إتفاقيات مع الدولة الأم له من شأنها أن تقلل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، كما أن هذه الإتفاقيات تخدم مصالح الدولة المضيفة والدولة المصدرة للإستثمار الأجنبي، فبنسبة للدولة المصدرة فنجد أنها تقلل من العقبات أمام المستثمر الأجنبي من خلال إزالة القيود على سيره، وتحسين معاملة المستثمرين الأجانب وتحميهم في حالات التأميم أو المصادرة أو المنازعات. أما بالنسبة للدولة

[116] المرجع السابق، ص،172،175،187. بالتصرف.

المضيفة فهذه الإتفاقيات توفر إطارا تنظيميا شفافا ومستقرا يمكن التنبؤ به عكس الإرطار التنظيمي المحلي الذي يمكن أن تحدث عليه تغيرات طارئة، ومنه يمكن القول أن إبرام الدول المضيفة لمثل هذه الإتفاقيات يزيد من جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل من خلال عرضنا لبعض المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الإستثمار إلى النقاط الأساسية التالية:

- يحوي الإستثمار الأجنبي العديد من الأشكال، كما أنه يحمل في طياته العديد من الآثار الإيجابية التي لا يمكن الإستغناء عنها، إلا أنه على الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية أن تأخذ بالحسبان السلبيات التي تترتب عن هذا النوع من الإستثمارات.
- هناك العديد من الدوافع التي يسعى إلى تحقيقها كل من المستثمرين الأجانب والدول المضيفة لإستثماراتهم.
- يعبر مفهوم مناخ الإستثمار عن البيئة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والتشريعية، والتنظيمية، تشكل في مجموعها البيئة التي يتم في الإستثمار، ولا يمكن الوصول على مناخ إستثماري مشجع إلا بتكامل مختلف المتغيرات المكونة لكل لجميع البيئات.
- تسعى الدول إلى إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي من خلال توفير أفضل مناخ إستثماري.
- يتم تقييم مناخ الإستثمار بواسطة العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الإقتصاديين ورجال الأعمال، تصدر من طرف العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وتعتبر مرجع الكثير من المستثمرين في تقييم البلدان التي سيوطنون بها إستثماراتهم.

الفصل الثاني: دراسة وتقييم سياسات تحسين مناخ الإستثمار والنهوض بالقطاع السياحي في مصر والجزائر

1. دراسة مناخ الإستثمار في مصر والجزائر
2. سياسات تحسين مناخ الإستثمار في القطاع السياحي
3. تقييم مناخ الإستثمار في مصر والجزائر

تمهيد

لقد أصبح جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مجالا واسع المنافسة بين الدول، نظرا للأهمية التي يكتسيها بصفته أهم محرك للتنمية الاقتصادية، ومصدرا هاما من مصادر التمويل، مما جعل الدول النامية تتجه إلى إعتماد سياسات إقتصادية ومالية جديدة وتطوير القوانين وتخفيف القيود التي كانت تفرضها على الإستثمارات الأجنبية، إضافة إلى إستحداث هياكل مؤسسية بهدف تحسين مناخها الإستثماري وخلق أفضل الظروف لتدفق الإستثمارات الأجنبية وجذبها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحي، وكغيرها من الدول النامية فإن كلاً من مصر والجزائر إتخذت خاصة في السنوات الأخير خطوات ملموسة نحو تغيير سياساتها الاقتصادية وأطرها القانونية بما يحقق مزايا وحوافز كافية لجذب المستثمرين. وسنحاول في هذا الفصل دراسة مناخ الإستثمار في كل من مصر والجزائر مع التركيز على الإطار القانوني المتبع لتحفيز الإستثمارات في القطاع السياحي لكل بلد، ومن ثم سنحاول تقييم ومقارنة أي المناخين أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك ضمن الأجزاء التالية:

1. دراسة مناخ الإستثمار في مصر والجزائر.
2. سياسات تحسين مناخ الإستثمار في القطاع السياحي
3. تقييم مناخ الإستثمار في مصر والجزائر

1. دراسة مناخ الإستثمار في مصر والجزائر

يعتمد المناخ الإستثماري بصورة عامة على الأوضاع المختلفة للبلد، منها السياسية، الاقتصادية والإجتماعية، والتي تؤثر على ثقة المستثمر الأجنبي والإستثمار، كما يمكن أن تؤدي هذه الأوضاع إلى عزوف المستثمر على الإستثمار، وسنلقي الضوء في هذا الجزء على ما يتوفر عليه مناخ الإستثمار في كل من مصر والجزائر.

تتميز كل من مصر والجزائر بميزة المساحة، حيث تقدر مساحة جمهورية مصر العربية بحوالي 1.002 مليون كلم^2، بمساحة مأهولة تبلغ حوالي 553 ألف كلم^2 بنسبة 5.5% من المساحة الإجمالية، بساحل يبلغ طوله 955 كلم، على البحر الأبيض المتوسط، وساحل يبلغ طوله 1941كلم على البحر الأحمر.[117]

أما بالنسبة للجزائر فتبلغ مساحتها حوالي 2.382 مليون كم^2، بشريط ساحلي يقدر بحوالي 1600 كلم على البحر الأبيض المتوسط. وتحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا كونها لا تبعد كثرا عن أوروبا. زيادة عن ذلك تمتلك كل من مصر والجزائر خصائص سياسية وبشرية تؤهلهما لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

1.1. المعطيات السياسية والبشرية

1.1.1. المعطيات السياسية والبشرية في مصر.

قبل 25 جانفي 2011 عرفت مصر إستقرار سياسيا إلى حين إندلاع ثورة سلمية من الشعب المصري ضد نظام الحكم نتيجة لتدني أوضاع المعيشة. أما فيما يخص عدد السكان في مصر فقدر نهاية 2014 بحوالي 86 مليون نسمة مقارنة بـ 68 مليون نسمة سنة 2003، 49% حيث يتمركز ما نسبته 49% في الفئة العمرية (5-29 سنة) وذلك سنة 2014، كما أن نسبة توزيع السكان حسب الجنس شبه متساوية، إذ يمثل الذكور ما نسبته 50% و49% بالنسبة للإناث من إجمالي عدد السكان، كما أن توزيعهم حسب المدن والأرياف غير متفاوت، حيث قدرت نسبة السكان في الأرياف بـ 42 %، وسكان المدن بـ 58%. [118]

[117] وزارة البترول والثروة المعدنية، على الموقع الإلكتروني المطلع عليه بتاريخ (2019/04/12) على الساعة 15:50.
http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/pages/locationandClimate.aspx

[118] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصر في أرقام، إصدار 2003، 2014، بالتصرف.

2.1.1. المعطيات السياسة والبشرية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر أزمة أمنية وسياسية سيئة جدا خلال بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي إمتدت إلى أكثر من 10 سنوات، حيث تسببت في تشويه صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، لكن مع إعتماد سياسة المصالحة الوطنية منذ 1999، بدأ الأمن يعود تدريجيا إلى الجزائر وتقلصت درجة المخاطر.

أما بخصوص المعطيات البشرية، فقد قدر عدد سكان الجزائر في منتصف سنة 2015 بحوالي 40 مليون نسمة، مقارنة بـ 31.4 مليون نسمة في 2000. يتمركز 63% منهم في الشمال، كما تميزت تركيبة السكان في الجزائر بإرتفاع نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، في حين تواصل إنخفاض الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15–59 سنة) حيث تراجعت من 64% إلى 63.6% في الفترة ما بين 2012 و2013، لتبلغ 63.1% في نهاية 2014، إلا أنها تبقى نسبة النسبة الأكبر في تركيب سكان الجزائر.[119]

1–2. الواقع الاقتصادي

كغيرهما من الدول النامية، عرفت مصر والجزائر تطورات عديدة مست إقتصادهما، والتي كان لها أثر هام على مسيرتهما التنموية، حيث قامت كل منهما بإتباع منهج إصلاحي من أجل اللحاق بالتغيرات والتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي وبناء قاعدة إقتصادية قادرة على جذب المستثمرين إليها.

1.2.1. المعطيات الاقتصادية لمصر

شهد الاقتصاد المصري تراجعا في معدلات نموه وثقل خدمة الدين الخارجي في ظل إنهيار أسعار البترول سنة 1986، إتجهت الحكومة المصرية نحو الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1991 إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية في إقتصادها من خلال تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي. الهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار المالي وإستعادة التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، ويمكن تلخيص مضمون هذه الإصلاحات فيما يلي: [120]

1.1.2.1. سياسات التثبيت الاقتصادي: ومن أهم ما إشتملت عليه:

أ- **الإصلاح المالي:** وذلك من خلال ترشيد النفقات العامة وزيادتها، حيث أصبحت الإستثمارات التي تقوم بها الدولة تقتصر على المجالات الضرورية فقط. بالإضافة إلى ذلك تخفيض بعض بنود الدعم وإلغاء البعض

[119] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، إحصائيات ديموغرافيا الجزائر سنة 2015، ص14.

[120] أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2004–2005، ص 165.

الأخر إلى جانب فرض ضريبة على المبيعات ورفع رسوم قناة السويس التي تعتبر من أهم موارد الخزينة العمومية، وإجمالا يهدف هذا الإصلاح إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

ب- الإصلاح النقدي: قامت مصر بالعديد من الإصلاحات في مجال النقد والتسعير نذكر منها:

- تحرير أسعار الفائدة على ودائع القروض وفقا لقوى العرض والطلب في الأسواق النقدية؛
- السماح لغير البنوك بالتعامل في العملات الأجنبية بعد الحصول على الموافقة والتصريح؛
- تحرير أسعار الصرف وربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي.

2.1.2.1. برنامج التكييف الهيكلي: في المرحلة الثانية من الإصلاحات ركزت جهود مصر على:

- إصلاح القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص؛
- تحرير الأسعار بمعنى عدم تدخل الدولة في تحديد أسعار المنتجات أو الخدمات سواء كانت خاصة أو عامة؛
- تحرير التجارة الخارجية بإلغاء العديد من القيود على الصادرات والواردات.

إضافة إلى هذه الجهود قامت مصر بتطبيق سياسية الخصخصة،[121] وقد تصدر قطاع السياحة عمليات هذه السياسة، فقد باعت الحكومة في أول صفقاتها عدة فنادق من الدرجة الأولى بما في ذلك شيراتون الغردقة وفندق المريديان في 1991، وفندق شيراتون القاهرة في 1994.[122] والجول رقم(3) يبين وضعية الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة.

[121] تعرف الخصخصة على أنها تنازل الحكومة عن بعض وظائفها وأنشطتها للقطاع الخاص.

[122] ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في الأقطار العربية، إصدارات المعهد العربي لتخطيط، سلسلة أوراق عمل، 2001، ص14.

جدول رقم(3): بعض مؤشرات الاقتصاد المصري خلال الفترة 2011-2016

المؤشرات	الوحدة	السنوات					
		2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	235,6	256,7	271,4	286,4	/	/
معدل النمو للناتج الإجمالي	%	1,8	2,2	2,1	2,2	4	4,3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	11,1	8,6	6,9	10,1	10,3	10,5
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-6,1	-7,9	-6,4	-2,4	/	/
إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	مليار دولار	48,4	47,6	49	43,6	42,1	42,6
إجمالي الواردات من السلع والخدمات	مليار دولار	61,6	67,2	67,3	69	69	72,7
إجمالي الإحتياطات الرسمية	مليار دولار	26,4	15,2	14,5	16,3	18,7	21,2
الدين الخارجي % من الناتج المحلي الإجمالي	%	14,8	13,4	15,9	16,1	15,5	15,8
الناتج المحلي للفرد	دولار	2930,1	3111,9	3204,6	3303,8	/	/
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	12,1	12,3	13	13,4	13,1	12,5

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2012-2013، 2015.

تكشف لنا هذه الأرقام أن الاقتصاد المصري أصبح يتمتع ببيئة مساندة للنمو، وهذا نتيجة للجهود المتواصلة التي بدلتها الحكومة المصرية حيث إنخفض إجمالي الدين من 49.2 مليار دولار في 1991 وذلك عند بداية الإصلاح الاقتصادي ليصل إلى 15.8 بحلول 2016. كما يعطي نمو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي صورة واضحة المعالم، فهو يتسم بالتحسن المستمر، حيث أنتقل من 1.8% في 2011 إلى 4.3% في 2016. أما بالنسبة للإحتياطات الرسمية والتي تعكس قدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه المستثمرين، فقد إنخفضت من 26.4 مليار دولار في 2011 إلى 14.5 مليار دولار في 2013، وهذا نتيجة للعجز المسجل في ميزان الحساب الجاري. هذا الأخير شهد إنخفاضا في العجز المسجل في 2014، ورغم التحديات التي واجهتها الحكومة المصرية خصوصا في 1997 بسبب الأزمة الاقتصادية وإنخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى الثورة المصرية في 2011 إلا أن مصر إستطاعت أن تسيطر على معدلات التضخم والتقليل من خدمة ديونها بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.1. المعطيات الاقتصادية للجزائر

عرفت الجزائر مند نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إنهيارا في مؤشراتها الاقتصادية الكلية، نتيجة لتراجع سعر برميل النفط في 1986، حيث أدى ذلك إلى شبه عجزها عن تسديد إلتزاماتها الخارجية تجاه دائنيها. لهذا تبنت الجزائر مند 1988 مجموعة من الإصلاحات في إطار برنامج التصحيح الهيكلي حتى تضمن الإنتقال إلى إقتصاد السوق. ويمكن تلخيص هذه الإصلاحات فيما يلي:

أ- **تحرير الأسعار:** أقدمت السلطات الجزائرية على تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير عمليات التسويق والتوزيع وتقليص الدعم في العديد من المنتجات والخدمات لتصل إلى أسعارها الحقيقية.

ب-**التحكم في السياسة المالية:** وذلك من خلال تقليص الإنفاق العام بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها والمقدرة بـ 12% مع نهاية 1994، وزيادة الإيرادات العامة بتبني إصلاحات ضريبية شاملة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الضريبة على أرباح الشركات التي وحدت الضريبة المطبقة على المؤسسات المحلية والأجنبية، وكذا الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، إلى جانب توسيع مجالات تطبيق الضريبة على الدخل وهذا من أجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تهيمن على تمويل الميزانية العامة.

ج- **إصلاح السياسة النقدية:** قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات لإصلاح سياستها النقدية كتحرير معدلات الفائدة، وتقديم الإئتمان للأنشطة الإنتاجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في ترقية النشاط المصرفي، وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف لتطوير الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى هذا قامت الجزائر بإنشاء سوق للأوراق المالية.

د- **تحرير التجارة الخارجية:** في إطار سعي الجزائر إلى الإنفتاح على العالم الخارجي قامت بتحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية. كما تم إلغاء العديد من القيود على عمليات الإستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الإستيراد، أو قائمة السلع الممنوعة من عمليات الإستيراد. ومن أجل تعزيز الصادرات تم إنشاء بعض الهيئات من أجل دعم وترقية الصادرات، كما تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري دعما لنشاطات التصدير.

هـ- **إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة:** في إطار التطهير المالي للمؤسسات، قامت الدولة بإعادة تأهيل المؤسسات العامة من الناحية التشريعية والإدارية إستعدادا لخصخصتها. وقد إنطلقت عملية الخصخصة في الجزائر فعليا في 1998، وقد مست هذه العملية العديد من المؤسسات العمومية من بينها 3 فنادق

حضرية من الطراز العالي، 18 فندق من الطراز المتوسط، 18 فندق صحراوي بالإضافة إلى محطات معدنية ومركبات شاطئية.

ولقد تبعت برامج التصحيح الهيكلي، برامج إصلاح تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) والتي تهدف لتحسين مستويات المعيشة، وتقليص معدلات البطالة، معالجة أزمات السكن، وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير القطاع الزراعي، وفي نهاية 2004 قامت الجزائر بوضع برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي إمتد من 2005 إلى 2009 إستهدف إستكمال الإصلاحات السابقة، وبنهاية 2009 دخلت الجزائر في مرحلة لتأهيل الموارد البشرية بتبني برنامج إمتد من 2010 إلى 2014 إستهدف إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، بالإضافة على تحسين وتأهيل الموارد البشرية وتطوير إقتصاد المعرفة. [123]

أما فيما يخص وضعية الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخير فقد كانت كما هو مبين في الجدول رقم (4).

جدول رقم(4): بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2016

المؤشرات	الوحدة	السنوات					
		2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	198.8	207.8	208	214.1	187.2	197.5
معدل النمو للناتج الإجمالي	%	2.4	2.5	2.8	4.1	2.6	3.9
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.5	8.9	3.3	2.9	4	4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	19.8	12.3	0.8	-9.3	-29.4	-26
إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	مليار دولار	76.6	75.1	68.3	63.8	40	45.6
إجمالي الواردات من السلع والخدمات	مليار دولار	75.4	61.6	65.7	68.5	65.6	68.1
إجمالي الإحتياطات الرسمية	مليار دولار	182.2	190.7	194	187.2	156.6	136.4
الدين الخارجي % من الناتج المحلي الإجمالي	%	2.2	1.8	1.6	1.5	1	1
الناتج المحلي للفرد	دولار	5528.4	5694	5508.3	5531.8	4741.5	4910.4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	.10	9.7	9.8	10.6	11.8	11.9

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2012-2013، 2015.

[123] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013، ص47،58،79.

من خلال الجدول رقم (4)، يظهر بوضوح التحسن المتواصل لمؤشرات الاقتصاد الجزائري حيث نلاحظ التحسن المستمر في الناتج المحلي الإجمالي إذ انتقل من 198 مليار دولار 2011 إلى 214 مليار دولار في 2014 ليعرف إنخفاضا في 2016 حيث بلغ 197 مليار دولار. أما بالنسبة لميزان الحساب الجاري فقد سجل هذا الأخير فائضا في 2011 بحوالي 19.8 مليار دولار غير أنه إنخفض في 2012 إلى حوالي 12.3 مليار دولار ليسجل في 2015 عجزا قدر بحوالي 29 مليار دولار الأمر الذي إنعكس على إجمالي الإحتياطات الرسمية بالإنخفاض، حيث تآكل مخزون الصرف الأجنبي ليبلغ 136 مليار دولار مقارنة بـ 194 مليار دولار في 2013.

3.1. البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية من طرق وموانئ ووسائل نقل وإتصالات، بالإضافة إلى السكك الحديدة والمنظومة المصرفية من محددات نجاح الأنشطة الصناعية، التجارية، الزراعية والسياحية. فهي العمود الفقري للحياة اليومية وركيزة أي نشاط إقتصادي، فلا يوجد نشاط لا يعتمد عليها بشكل أو بآخر. ومن ثم فإن القصور في البنية التحتية أمر يشعر به الجميع، فهي من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي للإستثمار في بلد ما دون آخر، حيث تؤثر على تكاليف الإستثمار ومن ثم على العوائد المتوقعة منه، وسنتطرق فيما يلي للبنية التحتية في كل من مصر والجزائر

1.3.1. البنية التحتية في مصر

أ- **الاتصالات:** يعد قطاع الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات من القطاعات المهمة والرئيسية في مصر، ومن أهم مؤشرات هذا القطاع ندكر:

- **عدد مستخدمي شبكة الأنترنت:** إحتلت مصر الصدارة بين جميع الدول العربية منذ 2000 حيث بلغ عدد مستخدمي الأنترنت في هذه السنة 450 ألف ليرتفع إلى 5 مليون مستخدم للشبكة العنكبوتية، وفي 2010 فاق حدود 17 مليون مستخدم[124]، ليصل إلى حوالي 32 مليون مشترك في 2016. [125]

[124] حسين شنيني، واقع البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والإتصالات في كل من الجزائر مصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص69.

[125] وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، مصر، نقلا عن الموقع الإلكتروني المطلع عليه يوم 2017/04/15 على الساعة 14:30. http://www.mcit.gov.eg/Ar/

- **خطوط الهاتف الثابت:** بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت في مصر في 2015 حوالي 6.2 مليون خط هاتفي، بمعدل 6.9 خط هاتفي لكل 100 ساكن، في حين بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول الخلوي 94 مليون مشترك أي بمعدل 104 مشترك لكل 100 نسمة.[126]
- **البريد:** بلغ عدد مكاتب البريد في مصر في 2010 حوالي 3730 مكتب بريدي، يوفر المكتب الواحد خدمات للسكان بمتوسط 20 ألف شخص، وخلال 2016 بلغ عدد مكاتب البريد في الجمهورية المصرية حوالي 4100 مكتب بريد، كما بلغ متوسط السكان المخدومين للمكتب الواحد حوالي 22700 شخص.[127]

إضافة إلى ذلك قامت مصر بإطلاق قمريين صناعيين هما نايل سات 101 ونايل سات 102 ساهما في تحقيق التواجد الإعلامي المصري في جميع أنحاء العالم مما أدى إلى ترويج المشروعات الإستثمارية المصرية في الخارج والترويج للسياحة المصرية أيضا.

ب-شبكة النقل والمواصلات: تعتبر سهولة النقل والمواصلات من أهم العناصر الفعالة في نجاح المشروعات الإستثمارية، وعلى ضوء ذلك تمتلك مصر شبكة نقل ومواصلا داخلية وخارجية، برية، جوية وبحرية تربط بينها وبين دول العالم، ويمكن تلخيص وضعية البنى التحتية في مصر فيما يلي:

- إجمالي الطرق 23619 كلم؛
- خطوط السكة الحديدية 9570 كلم 20 كلم مسارات ذات خطوط رباعية، 1466، مسارات ذات خطوط مزدوجة و3667 ذات خطوط منفردة، تنقل حوالي 500 مليون مسافر سنويا، بمعدل 1.4 مليون راكب يوميا، وحوالي 6 مليون طن من البضائع سنويا،
- تعد مصر أول دولة إفريقية قامت بتنفيذ مترو الأنفاق على خريط الطرق المصرية، ينقل يوميا حوالي 3 ملايين راكب وتمتد خطوطه على طول 64.6 كلم.
- تمتلك مصر عدد كبير من الموانئ بشقيها، حيث بلغ عدد الموانئ التجارية 15 ميناء و26 ميناء متخصصة منها 6 موانئ تعدينية، 11 ميناء بترولي، 65 موانئ للصيد البحري،6 موانئ سياحية والتي نقلت في 2015 حوالي مليون سائح بين مغادرين وقادمين. [128]

---

[126] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إصدارات إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد السادس، جانفي 2017، ص123.

[127] وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، مصر، نقلا عن الموقع الإلكتروني المطلع عليه يوم 2017/04/15 على الساعة 14:30. http://www.mcit.gov.eg/Ar/

[128] وزارة النقل، مصر، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://mts.gov.eg/ar المطلع عليه يوم 2015/04/15 على الساعة 16:11.

- تمتلك مصر شبكة نقل نهري طولها 1850 كلم قابلة للإستخدام في الملاحة يتوزع عليها 39 ميناء خاص وخمسة موانئ عامة، ويتم عبر نهر النيل شحن ما نسبته 1% من جميع ما يتم نقله من البضائع داخل مصر وذلك ما يعادل 1.3 مليون طن. [129]
- تمتلك مصر نحو 30 مطارا وتصل خطوطها الجوية إلى 72 مدينة وعاصمة عالمية إلى جانب 12 مدينة مصرية.

2.3.1. البنية التحتية في الجزائر

أ- **الاتصالات:** بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة في الجزائر في 2000 حوالي 1.761 مليون خط هاتفي[130] ليرتفع هذا الرقم في 2015 إلى ما يقرب 3.268 مليون خط هاتفي بمعدل 8.2 خط هاتفي لكل 100 شخص، في حين وصل عدد المشتركين في الهاتف الثابت في 2016 إلى نحو 3 مليون مشترك، أما بالنسبة لعدد مكاتب البريد فقد بلغ عددها 3633 مكتب بريدي خلال في 2014، [131] كما بلغ عدد مشتركي الأنترنت في 2015 ما يقارب 19 مليون مشترك.[132]

ب-**شبكة النقل والمواصلات:** عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا، حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز نلخصها في النقاط التالية:

- تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في إفريقيا، حيث يقدر طولها بـ 112.696 كلم؛
- تقدر شبكة السكة الحديدية في الجزائر بـ 4498 كلم، مجهزة بـ أكثر من 200 محطة أغلبها في شمال البلاد منها 323 كلم سكة مكهربة، 553 سكة مزدوجة 3217 سكة أحادية؛ ومن بين مشاريع السكة الحديدة في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة 1000 كلم من السكة الحديدة وإنجاز 2380 كلم إضافية لدعم شبكة السكك الحديدية المنجزة فعليا؛

---

[129] وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.ida.gov.eg/Arabic/Pages/NewsHome.aspx المطلع عليه يوم 2017/04/15 على الساعة 21:00.

[130] حسين شنيني، مرجع سابق، ص 73

[131] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إصدارات إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية أرقام ومؤشرات، ص39، مرجع سابق.

[132] نقلا عن الموقع الإلكتروني لوزارة البريد وتكنلوجيا الإعلام والإتصال، https://www.mptic.dz/ar المطلع عليه يوم 2017/05/07، على الساعة 11:00.

- يتكون الأسطول الجوي في الجزائر من 63 طائرة، تقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر، ويوجد بالجزائر 36 مطار منها 16 مطار دولي أهما مطار هواري بومدين والذي يستقطب حوالي 6 ملايين مسافر سنويا.[133]
- تضم الجزائر 45 ميناء فقط منها 11 ميناء مخصص للعمليات التجارية، مينائين للنفط و 31 ميناء للصيد وميناء واحد لترفيه.

4.1. المقومات السياحية

إلى جانب توافر الاستقرار السياسي والإقتصادي وكذلك توافر بنية تحتية، يعتبر توفر المقومات السياحية من بين العوامل الجاذبة للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب للإستثمار في القطاع السياحي، والذي يمكن أن يكون هذا في الفنادق أو القرى والمجمعات السياحية...الخ. وسنحاول في هذا المبحث إيجاز بعض المقومات السياحية التي تحوز عليها كل من مصر والجزائر.

1.4.1. المقومات السياحية في مصر

تتمتع مصر بمقومات تاريخية كثيرة، فالآثار الفرعونية المنتشرة في أنحاء مصر شاهدة على حضارة مصر وتاريخها العميق، ومن أهم هذه المقومات نذكر:

- منطقة الإسكندرية والساحل الشمالي: تعد من أكبر موانئ مصر والعاصمة الثانية للبلاد، سميت بهذا الإسم نسبة إلى الإسكندر الذي امر بإنشائها عام 332 قبل الميلاد؛
- الجامع الأزهر؛ بناه القائد الفاطمي جوهر الصقلي عام 291م الموافق ل369 هجري، بأمر من الخليفة المعز لدين الله ليكون مسجدا ومدرسة؛
- مسجد عمرو بن العاص: يعد أو مسجد بني في مصر بعد الفتح الإسلامي في منطقة الفسفاط، ويعرف بالجامع العتيق، وتم إنشاؤه عام 21 للهجرة الموافق لعام 642م وقد أنشأه القائد عمرو بن العاص. [134]
- شرم الشيخ: ويعتبر من أشهر المقاصد السياحية الشاطئية على ساحل البحر الأحمر وتوجد بها أهم المحميات الطبيعية؛

---

[133] نقلا عن الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (Andi)، http://www.andi.dz/index.php/ar/ المطلع عليه يوم 2017/05/06، على الساعة 22:25.

[134] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012-2013، ص94.

- دهب: وتقع على خليج العقبة عند البحر الأحمر جنوب شرق شبه جزيرة سيناء على بعد حوالي 81 كيلومتر إلى شمال منتجع شرم الشيخ؛
- نويبع: وتقع على خليج العقبة شمال مدينة دهب على بعد 456 كلم من قناة السويس وتبلغ مساحتها 5097 كلم^2، وتوجد بها جزيرة فرعون، قلعة نويبع وقلعة صلاح الدين؛
- طابا: وهي مدينة حدودية تتمتع بطبيعة ساحرة وشريط ساحلي هو الأكثر جمالا على مستوى شبه الجزيرة طابا. وأجمل ما تشتهر به الجزيرة من معالم هو حصن صلاح الدين؛
- العريش: وهي أكبر مدينة صحراوية في مصر على الإطلاق؛
- محمية الزرانيق وبحيرة البردويل؛
- سانت كاترين: وتقع على هضبة ترتفع 1600م فوق سطح البحر، تحيط بها مجموعة جبال هي الأعلى في سيناء وفي مصر واعلاها جبل كاترين وجبل موسى؛
- الغردقة: تطل على البحر الأحمر وتقع على بعد 385 كلم جنوب السويس وتتميز بمناخها المعتدل طوال العام؛
- الأقصر: وهي مدينة ذات طابع فريد يميزها عن جميع بقاع العالم وذلك بتوفرها على آثار الفراعنة أهمها معبد الأقصر ومعبد الكرنك؛
- أسوان: وهي البوابة الجنوبية لمصر، وتحوي مجموعة من آثار الحضارة القديمة من أهمها معبد فيلة ومعبد النوبة القديمة.[135]

2.4.1. المقومات السياحية في الجزائر

تشكل المعطيات الطبيعية والتاريخية والثقافية والدينية مصدرا لأنماط سياحية عديدة، فتعدد المناطق السياحية وتنوع المناخ بالجزائر يساعد على تنمية وتطوير أنواع مختلفة من السياحة حيث لايتركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية معنية بل يستمر على مدار السنة ومن أهم المقومات السياحية التي تحوز عليها الجزائر نذكر منها:

- حضيرة جرجرة ومساحتها 18500 هكتار وتقع في قلب الأطلس التلي وتبعد حوالي 50 كلم عن العاصمة تستقر فيها الثلوج لمدة ثلاثة أشهر (ديسمبر، جانفي، وفيفري)؛

[135] فايزة بحشة، وافية بوالروايح، السياحة المستدامة ودورها في تحسين تنافسية الوجهات السياحية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر، المغرب ومصر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير وإقتصاد سياحي، جامعة جيجل، 2013-2014، ص75.

- تمتلك الجزائر عدة أنواع من التضاريس المتباينة، حيث نجد في الشمال سهول التل (سهل المتيجة، وهران وعنابة)، ثم نجد حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية تمتلك خاصية الجذب السياحي لروعة طبيعتها وكثافة غاباتها وسقوط الثلوج الذي يميز هذه التضاريس؛
- يحوي جنوب الأطلس الصحراوي عدة واحات تتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، كما نجد فيه منطقة الأهقار بولاية تمنراست والتي تحظى بأهمية كبيرة في التراث الطبيعي للجزائر، حيث تتميز بجبالها الشاهقة. إذ يوجد بها قمة " تاهات" بإرتفاع قدره حوالي 2918 متر؛
- الحضيرة الوطنية للقالة التي تتربع على مساحة 78 هكتار، وتقع في اقصى الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، وتضم ثلاثة محميات تحوي 50 نوعا من الطيور إضافة إلى أنواع أخرى من الحيوانات النادرة؛
- حضيرة الطاسيلي ومساحتها 100 ألف هكتار وتقع في اقصى الجنوب للوطن، تتميز بطابع أثري وتحوي الكثير من النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو؛
- هناك العديد من الحمامات والمحطات المعدنية موزعة عبر أنحاء الوطن، والتي وصل عددها إلى 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في الشمال، والتي تتميز بخاصيات علاجية مختلفة منها ألام المفاصل والروماتيزم وأمراض جلدية مختلفة، ومن بين هذه الحمامات نجد حمام قرقور بولاية سطيف والذي يصنف في المرتبة الثالثة عالميا من حيث تدفق المياه فيه والتي تقدر بـ 8 لتر في الثانية بدرجة حرارة تصل إلى 48 درجة مؤوية؛ [136]
- تضم الجزائر معالم تاريخية وحضارية متنوعة وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي هي؛ وادي ميزاب ومنطقة الطاسيلي، وحي القصبة بالجزائر، وجميلة، وتيمقاد، وقلعة بني حماد.
- تتمتع الجزائر أيضا بشريط ساحلي يقدر بـ 1600 كلم يضم العديد من الشواطئ الرملية والصخرية الخلابة مما يجعله مقصدا للسياح في فصل الصيف.

2. سياسات تحسين مناخ الإستثمار في القطاع السياحي

يعتمد المناخ الإستثماري بصورة عامة على الأوضاع المختلفة للبلد، السياسية الاقتصادية والإجتماعية والقانونية، والتي تؤثر على ثقة المستثمر الأجنبي وتعمل على تشجيعه وتحفيزه للإستمثار في حالة تحسنها. كما يمكن أن تؤدي هذه الأوضاع إلى تخوف وعدم قدوم هذا المستثمر للإستثمار في البلد المعني. وقد عملت كل من مصر والجزائر على إيجاد مناخ قانوني ملائم، فقامت بإنشاء إطار مؤسسي لتنظيم الإستثمارات وكذلك

[136] عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص145.

تشريع قوانين للإستثمارات تمنح من خلالها تسهيلات وتحفيزات وضمانات مختلفة لمختلف الأنشطة والقطاعات المهمة لإقتصادها، وذلك سعيا منها لإنجاح الإستراتيجيات الموضوعة للنهوض بالقطاع السياحي.

1.2. جهود النهوض بالقطاع السياحي

لم تعد السياحة ذلك النشاط الذي تستعين به الدول النامية لتحقيق بعض المزايا الاقتصادية، بل أصبحت صناعة رائدة تحظى بإهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وخير دليل على ذلك النتائج المحققة من طرف الدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أول دولة في العالم من حيث الإيرادات السياحية العالمية، حيث إستفادت في 2016 من 177 مليار دولار أمريكي، وقد عملت كل من مصر والجزائر على النهوض بهذه الصناعة من خلال وضع إستراتيجيات لتنمية القطاع السياحي.

1.1.2. جهود مصر للنهوض بالقطاع السياحي

لم يحظى قطاع السياحة في مصر بالأولوية في عملية التنمية إلا مؤخرا ، حيث شرعت مصر في خطة للتنمية السياحية مدتها 20 عاما، تغطي الفترة من 1997 إلى غالية 2017. وتتضمن هذه الخطة عدة أهداف:

أ- الأهداف المادية:

- تطوير البنية الأساسية والمرافق السياحية؛
- تقسيم المراكز السياحية إلى مراكز تقليدية ومراكز سياحية جديدة؛
- تطوير قطاع السياحة بعيدا عن المناطق التقليدية من أجل تنويع الأنشطة السياحية؛
- توسيع نطاق التدريب للعاملة في القطاع السياحي؛
- رفع درجة الخدمات السياحية وترقيتها من أجل رفع درجة تنافسية القطاع السياحي؛
- ترميم المواقع السياحية الهامة وتوفير المزيد من الحماية للتراث الثقافي.

ب-الأهداف الكمية: لقد تم توزيع الأهداف الكمية لخطة التنمية السياحية لمصر على مدار 20 سنة كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم(5): أهداف خطة التنمية السياحية في مصر للفترة 1997-2017

السنوات	عدد السياح (مليون سائح)	عدد الليالي السياحية	عائدات السياحة (مليار دولار)	متوسط الإقامة في الليلة	متوسط إنفاق السائح يوميا (بالدولار)
سنة الأساس 1996	3.9	23	/	/	/
2002-1997	6.3	46	6.6	7.3	143
2006-2002	10.1	81	11.6	8	143
2012-2006	16.3	140.4	20	8.6	143
2017-2012	26.3	242	34.6	9.3	143

المصدر: ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في الأقطار العربية، إصدارات المعهد العربي لتخطيط، سلسلة أوراق عمل، 2001، ص13.

من أجل إستيعاب هذا الكم من السياح والذي يتوقع وصولهم إلى 26.3 مليون سائح خلال 2017 تهدف عما كان %الحكومة إلى بناء حوالي 380 ألف غرفة بحلول 2017، أي أن عددها سيزداد بأكثر من 400 عليه في 1996، والأمر الملاحظ أن مصر لا تستهدف زيادة متوسط إنفاق السائح يوميا في حين تهدف إلى زيادة متوسط إقامتهم وعدد الليالي السياحية، مما يدل على تركيزها الرئيسي على زيادة عدد السياح.

2.2. جهود الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي

أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز قطاع السياحة وعصرنته وإعطائه المكانة الحقيقية، حيث شرعت في 2000 في إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها تحت عنوان " مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2010" وبعد مرور سنتين على تنفيذ المخطط بات من الضروري إدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا، فجاءت بمشروع جديد لأفاق 2013 تحت عنوان " تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013"، وبعد هذا المخطط تم إعداد مخطط أخر سمي بالمخطط التوجيهي لأفاق 2030 (SDAT).

1.2.2. إستراتيجية التنمية السياحية لأفاق 2013. [137]

تضمنت هذه الإستراتيجية جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف نوعية وأخرى كمية.

[137] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 115،116.

أ- **الأهداف النوعية:** تتمثل في:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والإرتقاء بها إلى مستوى المنافية العالمية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية وإحلال منتوجاتها في الدورات السياحية الدولية؛
- تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة بالتسيير؛
- إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- المساهمة في التنمية المحلية والمحافظة على البيئة لتوسيع السياحة البيئية؛
- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد بإستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج من الجزائريين؛

ب- أهداف كمية: ويمكن حصرها في:

- **رفع طاقات الإيواء:** ويتم ذلك من خلال إعادة بعث الإستثمارات السياحية على مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى:** تمتد من 2004 إلى 2007، ويتوقع أن يتم إنجاز طاقة إيوائية إضافية بـ 55000 سرير، بإجمالي إستثمارات تصل على 82.5 مليار دينار جزائري في نهاية 2007.
- **المرحلة الثانية:** تمتد من 2008 إلى 2013، ويتوقع إنجاز طاقة إيوائية تصل إلى 60000 سرير، أي بمعدل 10000 سرير كل سنة، بإجمالي إستثمارات تقدر بحوالي 232.5 مليار دولار.

إجمالا كان يتوقع إنجاز ما مجموعه 115 ألف سرير خلال الفترة 2004-2013، بقيمة تصل على 315 مليار دينار.

- **رفع التدفقات السياحية البشرية:** تهدف إستراتيجية التنمية السياحية لأفاق 2013 إلى بلوغ ما يقارب 3.1 مليون سائح منهم 1.9 مليون سائح أجنبي.

2.2.2. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 (SDAT).

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، فهو بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.

أ- **الأهداف العامة للمخطط:** تتمثل الأهداف العامة للمخطط في: [138]

- توسيع الأثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل، الفلاحة)؛
- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والإستثمار؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن إستراتيجيات السياحة المتواصلة عليها إحترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر، بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون إتجاه السوق الجزائرية.

ب-الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015.

يفترض المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة تعريف الأهداف المادية وصياغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسرة، عدد السواح، العمال الواجب تكوينهم...) بحيث حدد المخطط الفترة من 2008-2015 كفترة أولية لتحقيق الأهداف المادية والنقدية وذلك من خلال خطة أعمال كما يلي:

جدول رقم(6): الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إطار المرحلة الأولى 2008-2015.

السنة	سنة الأساس 2007	الهدف في 2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة (سرير)	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي	%1.7	%3
إيرادات (مليون دولار)	250	من 1500 إلى 2000
مناصب شغل مباشر وغير مباشرة	200.000	400.000
تكوين (مقاعد بيداغوجية)	51200	91600

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص302.

إنطلاقا من الأرقام الموجودة في الجدول نلاحظ أن المخطط يتوقع تطور عدد السياح في 2015 ليكون في حدود 2.5 مليون سائح مقارنة بـ 1.7 مليون سائح سنة 2007، ومن أجل إستيعاب هذه التدفقات يجب توفير ما يقارب 75 ألف سرير إضافي من النوعية الجيدة، كما يهدف المخطط على بلوغ سقف 2000 مليون دولار

[138] المرجع السابق، ص 128-131.

سنة 2015 كمداخيل للميزانية العمومية مما يرفع من مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي إلى 3%، ومن أجل تنفيذ هذه الخطة قدر حجم الإستثمار العمومي والخاص بين 2008-2015 بـ 2.5 مليار دولار.

ج- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة 2008-2015.

تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية، فمنها الجاري إنجازه حاليا ومنها ما هو قيد الدراسة، وتتمثل هذه المشاريع في:

- فنادق تابعة لسلاسل عالمية: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29368 سرير؛
- عشرون قرية سياحية متميزة، وأرضيات مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة للتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني؛
- خمسة حظائر بيئية وسياحية وثلاثة مراكز للعلاج والصحة والرفاهية؛
- إطلاق 80 مشروع سياحي في 06 أقطاب سياحية للإمتياز.

من خلال عرضنا لمقومات السياحة في كل من مصر والجزائر نجد أن كلاً الدولتين تتمتعان بمقومات مختلفة وعديدة، كما أن كل دولة تضع إستراتيجية للإستغلال هذه المقومات، وهذا ما يعني توفر فرص إستثمارية في قطاع كل دولة، ومن أجل توفير وإجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط عملت كل من مصر والجزائر، على توفير إطار قانوني وتشريعي محفز للمستثمرين، وهذا ما سنتناوله في الأسطر القادمة.

2.2. تطور تشريعات الإستثمار.

1.2.2. تطور تشريعات الإستثمار في مصر

إنتهجت مصر كغيرها من الدول سياسة التنافس على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحسين وتضمين قوانين عديدة تتضمن جملة من الحوافز والضمانات، ويظهر ذلك من خلال تشريعات الإستثمار التي أصدرتها الحكومة المصرية منذ إستقلالها، والتي بدأت بصدور قانون رقم (43) لسنة 1974 في شأن إستثمار المال العربي والأجنبي والذي يعتبر البداية الحقيقية للإهتمام بالإستثمارات الأجنبية، والذي عدل بقانون رقم (32) لعام 1977 الذي أتاح للإستثمار المحلي المزايا الممنوحة للإستثمار العربي الأجنبي. وفي 1989 صدر قانون رقم (230) مضيفا بعض الحوافز والأنشطة إلى القانون السابق له، وفي 1997 صدر قانون رقم (8)، ويعتبر هذا القانون خلاصة القانون المطبق حاليا في مصر، بعد ذلك تم صدور تعديلات وقرارات مكملة له.

أ- قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم 8 لسنة 1997

جاء هذا القانون محل قانون الإستثمار لسنة 1989، بهدف توفير أوضاع أفضل للأعمال التجارية في العديد من الأنشطة، وحسب المادة الأولى الباب الأول فإن أحكام هذا القانون تسري على العديد من المجالات منها الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي، التنمية العقارية، الإسكان، التصنيف الإئتماني، أنشطة النقل النهري، مشروعات جمع ومعالجة المخلفات، النقل البحري والجوي.[139]

ب-بعض التعديلات التي جاءت بعد قانون ضمانات وحوافز الإستثمار

قامت الحكومة المصرية بإدخال تعديلات على قانون ضمانات وحوافز الإستثمار الصادر في 1997 وذلك من خلال:

- **قانون رقم 83 الصادر في 2002:**

وهو قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، تدار كل المنطقة ذاتيا من خلال مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية وهي الهيئة المنوط لها بإقامة المنطقة وتمثيلها،[140] والتي تهدف إلى إقامة وتنمية المناطق المختصة بها وتعمل على جذب الإستثمارات إليها لإقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم، وزيادة حصة مصر في التجارة العالمية، وذلك من خلال تهيئة مناخ للعمل جاذب للإستثمار.[141]

- **قانون رقم 13 الصادر في 2004:**

جاء هذا القانون ليكمل القانون رقم 8 الصادر في 1997 المتعلق بضمانات وحوافز الإستثمار، وذلك من خلال إضافة باب رابع إلى القانون تحت عنوان إجراءات الإستثمار، والذي سمح بإصدار الترخيص المؤقت للمشروعات بهدف تحفيز المستثمر على التنفيذ الفوري لمشروعه فور تأسيسه إلى حين إصدار الترخيص النهائي.

---

[139] نقلا عن الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، المطلع عليه يوم 2017/04/17 على الساعة 11:58.
http://www.gafi.gov.eg/arabic/AboutUs/Pages/default.aspx

[140] قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد 22 مكرر (أ)، الصادرة يوم 5 جوان 2002،

[141] المادة 4، من نفس المرجع السابق، ص 5.

- **قانون رقم 94 الصادر في 2005:** ويتضمن تعديلات في أحكام قانون ضمانات وحوافز الإستثمار، وقد جاء هذا القانون لتوحيد قواعد تأسيس الشركات، والتمتع بالضمانات والأخذ بأبسط الإجراءات فيما يتعلق بتأسيس الشركات.
- **قانون رقم 19 الصادر 2007:** جاء هذا القانون بتعديل بعض أحكام قانون 1997، وتنص المادة الأولى منه على إضافة مادة جديدة برقم (46) مكرر لقانون ضمانات وحوافز الإستثمار، تحت عنوان الفصل الرابع –مناطق الإستثمار، والذي يسمح بإنشاء مناطق للإستثمار في مختلف المجالات.[142]
- **قانون رقم 114 الصادر في 2008:** تضمن فتح إعتمادين إضافيين بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2007–2008 بالإضافة إلى تعديل بعض الأحكام العسكرية، وإلغاء بعض القوانين، ونصت المادة رقم 10 من القانون على إضافة فقرة أخير للمادة 29 من قانون ضمانات وحوافز الإستثمار تحظر إقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتسييل نقل الغار الطبيعي، كما نصت المادة رقم 11 على إنتهاء جميع تراخيص هذه المشروعات بنظام المناطق الحرة.[143]

2.2.2. تطور تشريعات الإستثمار في الجزائر

عرف قانون الإستثمار في الجزائر عدة مراحل بحيث تم إصدار أكثر من قانون بصفة متتالية تماشيا مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، ولقد عرف تطور قانون الإستثمار في الجزائر منذ الإستقلال عبر مجموعة من القوانين. حيث صدرت عدت تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين. من هذه القوانين نجد قانون الاستثمارات رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26، قانون الإستثمار رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الإستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الإستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي، بعدها صدر القانون رقم 11/82 ثم القانون رقم 25/58 المؤرخ في 1988/07/12، ثم قانون النقد والقرض رقم 90–10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى منح التراخيص للإستثمارات الأجنبية، كما ألغى هذا القانون التمييز بين القطاعين العام والخاص. غير أن هذا القانون تم إلغاءه بصدور قانون رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع الإستثمار في الجزائر، حيث جاء هذا القانون في سياق

[142] قانون رقم 19 لسنة 2007، الجريدة الرسمية، العدد 19 مكرر، الصادرة يوم 16 ماي سنة 2007، المادة الأولى، ص1.
[143] قانون رقم 114 لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 18 مكرر، الصادرة يوم 5ماي 2008، المادة 10، 11، ص11.

التوجه نحو إقتصاد السوق والإستعداد للإندماج في الاقتصاد العالمي [144]، ونظرا للنقائض التي كانت تشوب هذا القانون بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية المحلية والدولية والتوجه نحو الإعتماد المتزايد لآليات السوق في تسيير الشؤون الاقتصادية، جاء الأمر الرئاسي رقم 01-03 الصادر في 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار لاغيا ومستخلفا قانون النقد والقرض الصادر في 1993 [145]، ومؤخرا تم إصدار قانون جديد للإستثمار في 2016 بعنوان ترقية الإستثمار.

أ- قانون تطوير الإستثمار الصادر في 2001

لقد تدعم الإطار القانوني للإستثمار بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، حيث حدد هذا القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب، وقد حدد هذا القانون مفهوم الإستثمار:

- بإقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث النشاطات الجديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، إعادة التأهيل والهيكلة،
- بالمساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- بإستعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

وبهذا قد فتح هذا القانون المجال واسعا كي يشمل معنى الإستثمار المستهدف تطويره وترقيته لكل النشاطات التي هيأتها السياسات الاقتصادية الحالية والناشئة مستقبلا، كإقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي، والمساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة، والمشاركة في المشروعات الإستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية.[146] كما أكد هذا القانون على ضمان إستمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغييرات المفاجئة أي إستقرار التشريع وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، وبناءا على هذا الأمر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، المجلس الوطني للإستثمار، وزارة المساهمة وترقية الإستثمار بالإضافة إلى

[144] منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005، ص129.

[145] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص166.

[146] كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، دورة تدريبية حول: أساليب الخوصصة وتقنياتها، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 03-07 أكتوبر 2004، ص 13.

الشبابيك الوحيدة المركزية،[147] ويتضمن إمتيازات ومزايا تمنح للمستثمرين وفق مستويين هما النظام العام والنظام الإستثنائي. وقد مر الأمر رقم 01-03 بعدة تعديلات خاصة في بعض بنوده من أجل تحفيز أكثر للإستثمار والتي نذكر منها:

- **الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006**

جاء هذا الأمر معدلا ومتمما للأمر رقم 01-03 الصادر في 2001، ومن أهم ما تضمن:[148]

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لطلبات المستثمرين من 30 يوما إلى 72 ساعة كحد أقصى لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بإنجاز المشروع الإستثماري محل الطلب،
- إعطاء حق الطعن للمستثمرين الذين يرون انهم غبنو في المزايا المقدمة لهم؛

- **المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007**

من أهم ما ورد المرسوم التنفيذي رقم 07-08 تحديده لقائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا الممنوحة للمستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب، والملاحظ أن هذه القائمة لا تتضمن أي نشاط من الأنشطة السياحية.[149] كما قامت الجزائر في 2009 التكميلي بإصدار قانون المالية والذي قدمت في الجزائر حوافز جبائية إضافية للمستثمرين الوطنيين والأجانب. كما تم إدخال تعديل مهم على قانون تطوير الإستثمار، يتعلق بشرطه ان تتم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في شكل شراكة تكون نسبة رأس المال الجزائري أو الجزائريين 51% ونسبة الأجانب 49% على الأقل. وهذا ما يعتبر قيدا على حرية إنشاء الإستثمارات الأجنبية المباشرة.[150]

---

[147] رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12 ديسمبر 2012، ص67.

[148] المواد 05، 06 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 19 جويلية 2006.

[149] انظر الجريدة الرسمية، العدد 4 الصادر في 11 يناير 2007.

[150] زايدي أمال، الأشكال القانونية المتاحة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد تطبيق قاعدة 41/51%، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، 2016، ص 2010.

3.2. حوافز وضمانات الإستثمار في القطاع السياحي

من أجل جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو الوطنية، قامت كل من مصر والجزائر بمنح حوافز وضمانات للمستثمرين لتحفيزهم على الإستثمار في القطاع السياحي، محاولة منهم للنهوض بهذا القطاع وإستغلال المقومات السياحية التي تتوفر عليها كل منهما، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف هذه الحوافز والضمانات في كلا البلدين.

1.3.2. تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي المصري

سبق وأشرنا إلى مختلف الأنشطة التي تتمتع بمزايا قانون رقم 8 لسنة 1997، هذا الأخير بالإضافة إلى التعديلات التي جاءت بعده يعتبر القانون المستخدم حاليا في الجمهورية المصرية، وحسب التعديل رقم 1820 الصادر في 2015 تتمثل الحوافز الضمانات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب المستثمرين في القطاع السياحي مند صدور قانون 1997 في:

أ- الحوافز المقدمة في إطار نظام الإستثمار الداخلي

تمنح مصر العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين في إطار النظام الداخلي تتمثل في:

- إعفاء من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي، أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال، أرباح الشركات والمنشآت وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط؛ ويمتد هذا الإعفاء إلى 10 سنوات بالنسبة للشركات التي تزاول نشاطها داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية، كما يتم تمديد المدة إلى 20 سنة بالنسبة للأنشطة التي تمارس خارج حدود الوادي القديم؛
- تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها وعقود تسجيل الأراضي وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري؛
- تعفى الأرباح الناتجة عن إندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الإندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني. [151]
- ضريبة جمركية موحدة 2% على الآلات والمعدات اللازمة للإنشاء المشروع؛
- معدل ثابت للضريبة على الدخل 22.5%؛
- إمكانية تملك ما نسبته 100% من رأس مال الشركات؛

[151] المرجع السابق، ص9.

- تطبيق رسوم إستيراد من 2-32% إعتمادا على نوعية المنتج.[152]

بالإضافة إلى هذه الحوافز تمنح مصر المستثمرين حوافز إضافية غير ضريبية وتتمثل في:[153]

- السماح بإنشاء منافد جمركية خاصة للصادرات وواردات المشروعات؛
- منح المشروعات أسعار منخفضة أو تيسيرات في سداد قيمة الطاقة؛
- تحمل الدولة لجزء من تكاليف التدريب الفني للعاملين؛
- تحمل الدولة لحصة العامل وصاحب العمل في التأمينات أو لجزء منها لمدة محددة؛
- الحصول على الأراضي والعقارات المملوكة للدولة بدون مقابل أو بنسبة تخفيض لا تجاوز نصف القيمة المقدرة لتلك الأراضي والعقارات؛

ب-الضمانات المقدمة للمستثمرين: حسب التشريع المصري فإن المستثمر يتمتع بالضمانات التالية:[154]

- لا يجوز تأميم الشركات أو مصادرتها أو فرض الحراسة أو الحجز على أموالها أو الإستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها؛
- الحق في الإستيراد والتصدير، دون الحاجة لقيدها في سجل المستوردين؛
- لا يجوز لأي جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات أو تحديد ربحها؛
- يكون للشركات والمنشآت الحق في تملك أراضي البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاط الشركات والتوسع فيها أيا كانت جنسية الشركاء أو نسبة مشاركتهم؛
- للمستثمر الحق في إختيار الطريقة التي يراها مناسبة له لتسوية المنازعات التي قد تطرأ بينه وبين الطرف المحلي.

وتأكد الجمهورية المصرية على الضمانات التي تقدمها للمستثمرين من خلال الإنضمام إلى عدة مؤسسات ومنظمات دولية وعقدها للعديد من الإتفاقيات ندكر منها:

- الإنضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الإستثمار في 12 أفريل 1988 وذلك من أجل ضمان تغطية المخاطر غير التجارية؛

---

[152] نقلا عن الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق.

[153] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1820 لسنة 2015، مرجع سابق، ص33.

[154] قانون حوافز وضمانات الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 19 مكرر، الصادرة في 11 ماي 1997، الباب الثالث، الفصل الأول، ص7.

- الإنضمام إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار من أجل إعطاء ثقة للمستثمر الأجنبي عند حدوث منازعات حول الإستثمار في مصر؛
- الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك مند عام 1970؛

في إطار تشجيع الإستثمار الأجنبي قامت مصر بعقد العديد من الإتفاقيات، حيث إحتلت في نهاية 2011 المرتبة الأولى عربيا كأثر الدول توقيعا للإتفاقيات مع 82 دولة أجنبية. أما بالنسبة للإتفاقيات المبرمة مع الدول العربية فقد بلغ عددها 81 إتفاقيات من نفس السنة، وفيما يخص الإتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية في مجال تجنب الإزدواج الضريبي فقد بلغ عددها الإتفاقيات 41 إتفاقيات، كما أبرمت مصر 8 إتفاقيات لتجنب الإزدواج الضريبي مع الدول العربية.[155]

أما بالنسبة للتحكيم الدولي فقد كانت مصر من أوائل الدول التي صدقت على إتفاقية نيويورك لعام 1958 والتي تعتبر من أهم الإتفاقيات التي تنظم المسائل المتعلقة بالتحكيم، كما إنضمت مصر إلى إتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار في 1972 وصدقت على إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول العربية في عام 1973.[156]

2.3.2. تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي الجزائري

حسب قانون تطوير الإستثمار الصادر في 2001، تتمثل مزايا وضمانات الإستثمار في القطاع السياحي فيمايلي:

أ- **الحوافز والمزايا المقدمة في إطار النظام العام:** وتتمثل في:[157]

- تطبيق نسب منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

[155] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، ص 163-167.

[156] منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، إستعراض مناخ الأعمال في مصر، سياسات الإستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، 2014، ص147.

[157] المادة 09، الباب الثاني، الفصل الأول من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية لكل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

ب- الحوافز والمزايا في إطار النظام الإستثنائي: تخص هذه المزايا الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني لا سيما الإستثمارات التي تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستديمة،[158] وتقسم هذه المزايا إلى قسمين: [159]

❖ **عند إنجاز الإستثمار:** يستفيد الإستثمار من المزايا التالية:

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية لكل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها إثنان بالألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستورة أو مقتناة من السوق المحلية؛
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار

❖ **عند إنطلاق الإستغلال:** يستفيد المستثمر من:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء من الرسم على الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الإستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الإسهلاك.

بالإضافة إلى المزايا السابق وقصد تسريع وتيرة القطاع السياحي الجزائري، ونظرا للميزات هذا القطاع وأهمية النشاطات السياحية بإعتبارها مسجلة ضمن البرامج التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية تم منحها مزايا جبائية مخففة، وفي هذا الصدد نصت مختلف **أحكام قانون المالية لسنة 2009** على إعفاءات جبائية تتمثل في:[160]

---

[158] المرجع نفسه، المادة 10.

[159] المرجع نفسه، المادة 11.

[160] وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 43، على الموقع الإلكتروني http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/

- ✓ **فيما يخص الضرائب المباشرة:**

- إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات لفائدة المؤسسات السياحية المنشأة من طرف المستثمرين الوطنيين أو الأجانب بإستثناء الوكالات السياحية وكذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها في القطاع السياحي؛
- إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات إبتداء من 2001 على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير بإستثناء النقل البري، البحري، الجوي، إعادة التأمين والبنوك؛
- تخضع النشاطات السياحية لضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19% مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25%؛

- ✓ **فيما يخص الرسم على النشاط المهني:** تخضع النشاطات السياحية للرسم على النشاط المهني بنسبة 2%.
- ✓ **فيما يخص الرسم على القيمة المضافة:** بإستثناء النشاطات السياحية المنصوص عليها في القانون الجبائي والتي تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 7% تخض النشاطات الأخرى وكذا المؤسسات الفندقية لنسبة 17%.
- ✓ **فيما يخص حقوق التسجيل:**

- **عقود تكوين الشركات السياحية:** تنص أحكام المادة 248 من قانون التسجيل، على خضوع عقود تكوين الشركات ومنها السياحية لحق قدره 0.5% يطبق المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج، غير انه في حالة شركات ذات أسهم يجب ان لا يقل هذا الحق عن 10.000 دج ولا يتعدى 300.000دج.
- **زيادة رأس المال:** تخضع العقود المتضمنة زيادة رأس المال لرسم بمعدل 0.5% عندما تكون الأرباح أو المؤونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل لضريبة على أرباح الشركات.
- **تخفيض رأس المال:** يجب ان نفرق بين:
  - التخفيض الناتج عن توزيع القيم الاجتماعية الذي يسمح بالحصول على حق القسمة المقدر ب 1.5% الذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة.
  - التخفيض الناتج عن الخسارة والذي يخضع للرسم الثابت المطبق على العقود غير الإسمية.

ج- الضمانات الممنوحة للمستثمرين

تتمثل الضمانات المقدمة للمستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب في:

- ضمان المساواة في المعاملة بين الأجانب والجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار، كما يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولتهم؛
- ضمان عدم تطبيق أي مراجعات أو الإلغاءات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار الأمر رقم 01-03 الصادر في 2001؛
- ضمان عدم المصادرة من طرف الإدارة الجزائرية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به؛
- ضمان اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، أو في حالة وجود إتفاق أو بند خاص يسمح للطرفين المتنازعين بالتوصل إلى إتفاق بناء على تحكيم خاص.

هذا وتأكد الجمهورية الجزائرية على الضمانات التي تقدمها للمستثمرين من خلال الإنضمام إلى عدة مؤسسات ومنظمات دولية وعقدها للعديد من الإتفاقيات ندكر منها:

- صادقت الجزائر على إنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995؛
- المصادقة على إتفاقية المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-247 المؤرخ في 9 و10 مارس 1991؛
- المصادقة على إتفاقية مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك وذلك بموجب المرسوم رقم 88-233 المؤرخ في 5 نوفمبر 1988؛
- المصادقة على الإتفاقية الدولية الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار بموجب المرسوم رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995، من أجل حل النزاعات المتعلقة بالإستثمار التي يمكن أن تحدث بين الطرف الجزائري والمستثمرين الأجانب.

أما بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة فقد قدمت الجزائر طلب الإنضمام إلى هذه المنظمة في عام 1987، غير انها لم تنظم بعد إليها نتيجة عدم التوصل إلى نتيجة ترضي الأطراف المتفاوضة.

وفيما يخص إتفاقيات تشجيع الإستثمار التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأجنبية، فقد بلغ عدد الإتفاقيات 33 إتفاقية دولية في نهاية 2011، و13 إتفاقية مع الدول العربية، أما بالنسبة لإتفاقيات تجنب الإزدواج

الضريبي فقد بلغ عدد الإتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر 21 إتفاقية من نفس السنة، في حين وصلت الإتفاقايات المبرمة مع الدول العربية إلى 10 إتفاقيات.[161]

من خلال عرضنا لمختلف الحوافز والضمانات يمكن إجراء مقارنة بين سياسة تشجيع الإستثمار المعتمدة في كل من مصر والجزائر، أي قانون تطوير الإستثمار الجزائري وقانون ضمانات الإستثمار المصري:

- ✓ في إطار الأنشطة التي تستفيد من الحوافز المقدمة في كلا القانونين، نلاحظ أنه في الوقت الذي تحدد مصر قائمة بالأنشطة السياحية التي تستفيد من الحوافز والمزايا نجد أن الجزائر تحدد قائمة الأنشطة التي تستفيد من مزايا قانون 2001 ضمن تعريف الإستثمار الذي تقدم به هذا القانون، وقائمة للإستثمارات التي لا تستفيد، وهذا ما يجعل قانون ضمانات وحوافز الإستثمار المصري أكثرا تحريرا للإستثمار؛
- ✓ يعطي القانون المصري الحرية للمستثمرين الأجانب في تملك رأس مال الشركات بنسبة 100%، في المقابل يقيد قانون الإستثمار الجزائري المستثمرين الأجانب بقاعدة 49/51 التي تفرض شرط مشاركة الجزائريين المقيمين في الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وهذا بداية من 2009 مما يعطينا نظرة واضحة عن تقييد قوانين الإستثمار الجزائرية للمستثمرين على عكس قانون الإستثمار المصري الذي يعد أكثر تحررا.
- ✓ تمنح مصر العديد من المزايا غير الضريبية ولعل أهمها الحصول على الأراضي والعقارات المملوكة للدولة أو الأشخاص الإعتباريين دون مقابل أو بنسبة تخفيض لا تتجاوز نصف قيم هذه العقارات، في حين لم ينص القانون الجزائري على حوافز مشابهة للحوافز لهذا الحافز؛
- ✓ من ناحية الضمانات المقدمة نجد أن كل من الجزائر ومصر تقدمان ضمانات عدم تأميم ونزع الملكية والمساواة بين المستثمرين واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وغيرها. إلا أن مصر تتفوق على الجزائر من حيث تأكيدها على هذه الضمانات من خلال إنضمامها إلى العديد من المنظمات الدولية عكس الجزائر، كما أنها عقدت إتفاقيات ثنائية أكثر من الجزائر، وهذا ما يوضح جدية مصر في سعيها لجذب الإستثمارات الأجنبية عكس الجزائر؛

4.2. الإطار التنظيمي للإستثمار

من أجل تدعيم الإطار القانوني للإستثمار تم إنشاء العديد من الهياكل الإدارية من أجل مساندة وتطوير الإستثمار في كل من مصر والجزائر.

[161] تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 163-167.

1.4.2. الإطار التنظيمي للإستثمار في مصر

في إطار سعي الجمهورية المصرية إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ المناسب له قامت بإنشاء الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وهي هيئة تابعة إلى وزارة الإستثمار، وتعتبر الهيئة سلطة حكومية رئيسية والنافذة الرئيسية المعنية بتنظيم وتسهيل وتشجيع الإستثمار في مصر، كما تلتزم الهيئة ببناء وتنفيذ نظام إدارة الجودة يفي بمتطلبات المعايير الدولية، ويستند عمل الهيئة العام للاستثمارات والمناطق الحرة على الأسس التالية: [162]

- وضع مصر في موقع إختيار لفرص العمل والإبداع (ترويج مصر كوجهة للإستثمارات)؛
- تعزيز القطاعات المصرية المحتملة في مصر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وإعادة الإستثمار والتوسعات؛
- تعزيز الاستثمار المحلي؛
- إدارة المناطق الحرة وتطوير مناطق الإستثمار لتعجيل توسع المجموعات الإستراتيجية المتنافسة؛
- تطوير خدمات الإستثمار ودعم التنمية المؤسسية لزيادة الأعمال وتشجيع تطوير الإبداعات؛

وفي 2004 تم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1590 لإعادة هيكلة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، تم العمل بنظام الشباك الواحد لأول مرة في مصر من خلال مجمع خدمات المستثمرين الذي يجمع كل القطاعات التي تتعامل مع المستثمرين في المبنى الإداري للهيئة.

2.4.2. الإطار التنظيمي للإستثمار في الجزائر

من أجل تدعيم الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر تم إنشاء العديد من الهياكل الإدارية من أجل مساندة وتطوير الإستثمار تتمثل في:

أ- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI):** وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تتولى مهمة: [163]

- تسجيل الإستثمارات؛

[162] نقلا عن الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، المطلع عليه يوم 2017/04/14 على الساعة 15:42. http://www.gafi.gov.eg/arabic/AboutUs/Pages/default.aspx

[163] نقلا عن الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (andi)، http://www.andi.dz/index.php/ar/ المطلع عليه يوم 2017/05/10، على الساعة 14:10.

- ترقية الإستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني وتقييمها، بالإضافة إلى عقد إتفاقيات الإستثمار بعد عرضها على المجلس الوطني للإستثمار للموافقة عليها.

ب- **المجلس الوطني للإستثمار:** وهو مكلف أساسا بـ: [164]

- إقتراح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياتها؛
- إقتراح تدابير تحفيزية للإستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة؛
- يحدد ويفصل في شروط منح المزايا التي تمنح في إطار الإستثمارات؛
- يفصل فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الإستثمار.

ج- **الشباك الوحيد:** هو هيكل محلي تابع للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، موجود على مستوى الولاية، يضم في داخله ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار، وهو مكلف بإستقبال المستثمرين، وإستلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، ويتمثل دور الشباك الوحيد في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الإستثمارية.[165]

3. تقييم مناخ الإستثمار في مصر والجزائر

بعد دراستنا لمؤشرات مناخ الإستثمار في الفصل الأول ودراستنا لبعض مكونات المناخ الإستثماري السياسية والإقتصادية والقانونية والمؤسسية في كل من مصر والجزائر سنحاول في هذا المبحث تحديد أي مناخ

[164] المادة 19، الباب الرابع من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22 أوت 2001.

[165] نقلا عن الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (andi)، http://www.andi.dz/index.php/ar/ المطلع عليه يوم 2017/05/09، على الساعة 22:52.

إستثماري أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال حليل موقعهما في بعض مؤشرات قياس مناخ الإستثمار ثم التطرق إلى تدفقات الإستثمار إلى كل دولة.

1.3. تقييم مناخ الإستثمار وفق مؤشرات دولية مختارة

1.1.3. التقييم وفق مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية وقدرة الدولة على السداد وغيرها من المؤشرات التي تعكس حجم المخاطر على المستثمر في البلد المعني، والجدول رقم(7) يوضح وضعية كل من مصر والجزائر في مؤشر كوفاس لتقييم المخاطر القطرية.

جدول رقم(7): وضعية مصر والجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة 2003-2012

السنوات	مصر	الجزائر
	مستوى المؤشر	مستوى المؤشر
2003	B	B
2004	B	B
2005	B	A4
2006	B	A4
2007	B	A4
2008	B	A4
2009	B	A4
2010	B	A4
2011	B	A4
2012	C	A4
2015	D	A4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية، سنوات ،2003-2011**
- http://www.coface.com/News-Publications/Publications/Country-risk-assessment-map-2nd-quarter-2015

تشير الإحصائيات في الجدول أعلاه إلى تفوق الجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية ، حيث صنفت في المستوى **B** سنة 2003 و2004، لتنتقل وتستقر في المستوى **A4** مند 2005 إلى غاية 2015، وهذا ما يعني أنها حصلت على التفسير التالي " **سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية، ورغم ذلك فإن امكانية السداد تبقى مقبولة جدا** "، في حين صنفت مصر في المستوى **B** الذي إستقرت فيه منذ 2003 إلى غاية 2011 مما يعني أنها حصلت على تفسير لمناخها الإستثماري

مفاده **" يرجح أن تكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيء أصلا"**، لتصنف بعد ذلك في المستوى **C** والذي يحمل نفس تفسير المستوى **B**. وخلال 2015 صنفت مصر في المستوى **D** وبالتالي حصلت على تفسير مفاده **"ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة الاقتصادية والسياسية في دولة ما الى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا"**. وعليه يمكن القول أن الجزائر تتمتع بإستقرار سياسي وإقتصادي يحتمل أن يتدهور، إلا أن قدرتها على السداد مقبولة جدا مما يجعلها أكثر جابية للمستثمرين وفق هذا المؤشر مقارنة مع مصر التي تمر بمرحلة سياسية جد سيئة.

2.1.3. التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية

يمكن هذا المؤشر المستثمرين من معرفة قدرة البلد المضيف على توفير مزايا تنافسية، من خلال المرحلة التنموية للإقتصاد وكذا المؤشرات الفرعية له، وقبل التطرق إلى وضعية الدول محل الدراسة نعطي لمحة مختصرة عن منهجية المؤشر، حيث يتم تصنيف الدول وفقا لكل مرحلة من التنمية على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي حالة كان متوسط الفرد مرتفع يتم الإعتماد على معيار أخر وهو نسبة صادرات البلد من المواد الأولية إلى صادرات السلع والخدمات وذلك حسب أوزان مختلفة لكل مجموعة، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (8).

جدول رقم(8): الأوزان الفرعية وعتبات الدخل لمراحل التنمية وفق مؤشر التنافسية العالمية

	مرحلة التنمية				
	المرحلة الأولى	مرحلة إنتقالية بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية	المرحلة الثانية	مرحلة إنتقالية بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	أقل من 2000	من 2000-2999	من 3000-8999	من 9000-17000	أكثر من 17000
مجموعة المتطلبات الأساسية	% 60	% 60-40	% 40	% 40-20	% 20
مجموعة معززاة الكفاءة	% 35	% 50-35	% 50	% 50	% 50
مجموعة القدرة على الإبتكار	% 5	% 10-5	% 10	% 30-10	% 30

من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

- Source : World Economic Forum, Report The Global Competitiveness, 2016/2017

يتم تصنيف الدولة في المرحلة الأولى إذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أقل من 2000 دولار. وفي حالة كون هذا المتوسط كبير يتم الإعتماد على المعيار الثاني (نسبة صادرات المواد الأولية إلى صادرات السلع والخدمات) فإذا تجاوزت هذه النسبة النسب الموضح في الجدول لكل مجموعة يتم تصنيف الدولة في مرحلة التنمية التي تحقق فيها الشرط.

وقد كانت وضعية كل من مصر والجزائر في هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم(9): مراحل التنمية في الإقتصاد المصري والجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمية خلال فترة 2006-2017

السنوات	مصر		الجزائر	
	الرتبة عالميا	مرحلة التنمية	الرتبة عالميا	مرحلة التنمية
2007/2006	63	المرحلة الأولى	76	المرحلة الثنية
2009/2008	81	المرحلة الأولى	99	المرحلة الثانية
2011/2010	81	المرحلة الإنتقالية الأولى	86	المرحلة الإنتقالية الأولى
2012/2011	94	المرحلة الإنتقالية الأولى	87	المرحلة الإنتقالية الأولى
2013/2012	107	المرحلة الإنتقالية الأولى	110	المرحلة الإنتقالية الأولى
2014/2013	118	المرحلة الثانية	100	المرحلة الإنتقالية الأولى
2015/2014	119	المرحلة الثانية	79	المرحلة الإنتقالية الأولى
2015/2016	116	المرحلة الثانية	87	المرحلة الإنتقالية الأولى
2017/2016	115	المرحلة الثانية	87	المرحلة الإنتقالية الأولى

من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

- Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness, Report : 2006/2007…2015/2016.

من خلال الجدول رقم(9) نلاحظ تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية حيث إنتقلت من المرتبة 63 في 2007/2006 إلى المرتبة 81 في 2011/2010، غير أن ترتيبها شهد تراجعا بداية من 2013 حيث إحتلت المرتبة 118 لتنتقل إلى المرتبة 119 في 2015/2014، وهذا راجع للأوضاع الأمنية التي مرة بها مصر في تلك الفترة ما صاحبها من آثار على الكثير من الأصعدة الإقتصادية. ورغم هذا التراجع إستطاعت أن تنتقل بمرحلة نمو إقتصادها من المرحلة الأولى وهي مرحلة المتطلبات الأساسية (عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة)، إلى المرحلة الإنتقالية الأولى، ممهدة بذلك الطريق للدخول المرحلة الثانية من التنمية وهي مرحلة معززاة الكفاءة (يبدأ الإقتصاد في

تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في الإرتقاء بجودة المنتوج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية)، لتستقر فيها بداية من 2013 إلى غاية 2016/20015 والتي إحتلت فيها المرتبة 116.

أما بالنسبة للجزائر فقد إحتلت المرتبة 76 في 2007/2006، لتنتقل إلى المرتبة 99 خلال 2009/2008، إلا أنها صنفت ضمن مراحل تنمية متقدمة، أي المرحلة الثانية من التنمية، والتي لم تحافظ عليها سنة 2011/2010، حيث تراجعت إلى المرحلة الإنتقالية الأولى، لتظل متمسكة بها إلى غاية 2016/2015، والملاحظ من الجدول رقم(9)، هو إحتلال مصر لمراتب أفضل من الجزائر خلال الفترة 2006-2009 إلا أن مرحلة التنمية في الجزائر أكثر تقدما من نظيرتها في مصر، وفي الفترة 2013-2016، كانت مراتب الجزائر افضل من مصر إلا أن مرحلة التنمية في مصر أكثر تقدما من الجزائر، ويعود ذلك لمنهجية المؤشر التي تعتمد كما سبق وأشرنا على معيارين، والسبب الرئيسي لذلك هو وضعية كل بلد في المؤشرات الفرعية لكل مجموعة، التي كانت وضعية البلدين خلال 2016/2015 فيها كما هو موضح في الجدول رقم(10).

جدول رقم(10): وضعية مصر والجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2017/2016.

المجموعات الرئيسية/ المؤشرات الفرعية	مرتبة مصر	مرتبة الجزائر
1/ مجموعة المتطلبات الأساسية	**117**	**88**
• مؤشر المؤسسات	87	99
• مؤشر البنية التحتية	96	100
• مؤشر الاقتصاد الكلي	134	63
• مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	89	73
2/ مجموعة معززات الكفاءة	**100**	**110**
• مؤشر التعليم العالي والتدريب	112	96
• مؤشر كفاءة سوق السلع	112	133
• مؤشر كفاءة سوق العمل	135	132
• مؤشر تطور الأسواق المالية	11	132
• مؤشر الجاهزية التكنلوجية	99	108
• مؤشر حجم السوق	25	36
3/ مجموعة القدرة على الإبتكار والتقدم العلمي والتقني	**111**	**119**
• مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	85	121
• مؤشر الإبتكار	122	112

من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

• Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness, Reports: 2013/2014…2016/2017.

وتشير معطيات الجدول رقم(10) إلى:

- **مجموعة المتطلبات الأساسية:** تفوقت الجزائر على مصر في هذه المجموعة، حيث إحتلت المرتبة 88 في 2017/2016 وهذا راجع إلى المراكز المتقدمة التي حققتها في كل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الصحة والتعليم الأساسي، إلا أنها تبقى متأخرة مقارنة مع مصر في كل من مؤشر المؤسسات ومؤشر البنية التحتية.
- **مجموعة معززاة الكفاءة:** تفوقت مصر في هذه المجموعة على الجزائر حيث إحتلت المرتبة 100 بينما إحتلت الجزائر المرتبة 110. وهذا راجع للمراتب الأخيرة التي حققتها الجزائر مقارنة مع مصر في المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة مما يدل على ضعف الجزائر في تنافسيتها على مستوى سوق العمل والجاهزية التكنلوجية والأسواق المالية وهي من العوامل الأكثر تأثير في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية نظرا لأهميتها في تخفيض التكاليف وتوفير التمويل للمشاريع الإستثمارية.
- **مجموعة القدرة على الإبتكار والتقدم العلمي:** إحتلت مصر المرتبة 111 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 119. وهذا ما يضع مصر في مركز تنافسي أفضل من الجزائر، ويرجع هذا التفوق إلى المرتبة المتقدمة التي حققتها مصر في مؤشر تطور بيئة أداء الأعمال والذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

مما سبق نجد أن الجزائر تتفوق على مصر في مؤشر التنافسية العالمية إلا أنه وبالرجوع إلى المجموعات الرئيسية للمؤشر نلاحظ تفوق مصر في مجموعتين رئيسيتين من أصل ثلاثة، بالإضافة إلى تفوقها في الكثر من المؤشرات الفرعية لكل مجموعة.

3.1.3. التقييم وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال من أهم مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار، لإحتوائه على مؤشرات فرعية جد مهمة للمستثمرين. وقد سبق وأشرنا إلى أن هذا المؤشر يتكون من 10 مؤشرات فرعية، وحسب بيانات هذا المؤشر في2017 كانت وضعية مصر والجزائر في بعض المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول رقم(11).

جدول رقم(11): وضعية مصر والجزائر في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2017.

البلد	المؤشر	مرتبة المؤشر الفرعي 2017	عدد الإجراءات	الوقت المستغرق (بالأيام)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
مصر	بدء النشاط التجاري	39	4.5	6.5	7.4
	إستخراج تراخيص البناء	64	17	145	1.6
	توصيل الكهرباء	88	6	60	244.9
	تسجيل الملكية (التكلفة % من قيمة العقار)	109	8	63	0.5
	إنفاد العقود (التكلفة من قيمة المطالبة)	162	/	1010	26.2
الجزائر	بدء النشاط التجاري	142	12	20	11.1
	إستخراج تراخيص البناء	77	17	130	0.9
	توصيل الكهرباء	118	5	180	1330.4
	تسجيل الملكية (التكلفة % من قيمة العقار)	162	10	55	7.1
	إنفاد العقود (التكلفة من قيمة المطالبة)	102		630	19.9

من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

- Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness, Report 2017.

من خلال الجدول رقم (11) يمكننا إستخلاص ما يلي:

- **بدأ النشاط التجاري:** إحتلت مصر المرتبة 39 عالميا خلال سنة 2017 بينما جاءت الجزائر في المرتبة 142 وهذا راجع إلى كثرة التكاليف والوقت والإجراءات المطلوبة في عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة حيث يتطلب هذا الأمر 20 يوم و12 إجراء في الجزائر، بينما لا يتطلب في مصر إلا 4.5 إجراء و6.5 يوم كما ترتفع تكلفة بدأ النشاط في الجزائر حيث بلغت ما نسبته 11.1% من متوسط الدخل القومي للفرد، بينما وصلت في مصر إلى 7.4%.
- **إستخراج تراخيص البناء:** تمركزت الجزائر في المرتبة 77 بينما إحتلت مصر المرتبة 64، ويعود الترتيب الجيد لمصر مقارنة بالجزائر إلى عدد النقاط التي حصلت عليها في هذا المؤشر والتي وصلت إلى 72.64

نقطة بينما حصلت الجزائر على 71.02 نقطة، فرغم توفق هذه الأخير في الوقت المستغرق لإستخراج التراخيص وكذلك التكلفة إلا أن المتغير المتعلق بمراقبة الجودة منخفض حيث حصلت الجزائر على 10 نقاط على السلم (1–15) ، بينما حصلت مصر على 12 نقطة،[166] مما يعطينا نظرة عن ضعف جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين ففي هذه العملية.

- **توصيل الكهرباء:** حصلت الجزائر على المرتبة 118 عالميا، بينما إحتلت مصر المرتبة 88، فرغم قلة عدد الإجراءات لحصول المستثمرين على الكهرباء إلا أن كمية الوقت المستغرق والتكاليف التي يتحملها المستثمرين من أجل حصولهم عليها كبير، حيث بلغ الوقت المستغرق للحصول على الكهرباء في مصر 60 يوم بينما في الجزائر يصل إلى 180 يوم. في المقابل يتحمل المستثمرين تكاليف بحوالي 244.2% من متوسط الدخل القومي للفرد، في حين تصل في الجزائر إلى 1330.4% أي حوالي 5 أضعاف التكاليف في مصر، وهذا ما يعكس ضعف البنية التحتية للكهرباء في الجزائر.
- **تسجيل الملكية:** صنفت الجزائر في المرتبة 162 في حين صنفت مصر في المرتبة 109، والملاحظ هنا هو ضخامة تكاليف تسجيل الملكية في الجزائر حيث تصل على 7.1 بالمائة من التكلفة الإجمالية للعقار في حين تبلغ ما نسبته 0.5 بالمائة في مصر.
- **تنفيذ العقود:** إحتلت الجزائر المرتبة 102 عالميا في حين صنفت مصر في المرتبة 162. وهذا يعود إلى إنخفاض تكاليف تنفيذ العقود وكذلك الوقت المستغرق في هذه العملية حيث بلغ هذا الأخير 630 يوم في الجزائر بينما وصل في مصر إلى 1010 يوم، أما بالنسبة لتكاليف فقد وصلت إلى 19.9% من قيمة المطالبة، بينما في مصر وصلت إلى 26.2%.

أما بالنسبة للمؤشرات الخمسة المتبقية فيمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **مؤشر دفع الضرائب:** إحتلت مصر المرتبة 162 بينما جاءت الجزائر في المرتبة 155؛
- **مؤشر منح الإئتمان:** صنفت مصر في المرتبة 82 بينما إحتلت الجزائر المرتبة 175 وهذا ما يدل على ضعف المنظومة البنكية الجزائرية مقارنة مع مصر او مع بقيت دول العالم فالمرتبة 175 تعد من المراتب الأخير حيث بلغ عدد الدول محل الدراسة في المؤشر الرئيسي 190 دولة؛
- **مؤشر التجارة الخارجية:** صنفت مصر في المرتبة 168 بينما جاءت الجزائر في المرتبة 178؛
- **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** إحتلت مصر المرتبة 114 بينما جاءت الجزائر في المرتبة 173؛
- **مؤشر تسوية حالات الإعسار:** إحتلت مصر المرتبة 109 بينما جاءت الجزائر في المرتبة 74.

[166] World Economic Forum, The Global Competitiveness, Report 2017, p 198 and 204.

مما سبق يتضح لنا أن مصر تتفوق على الجزائر في العديد من المؤشرات وهذا راجع للجهود التي تبدلها هذه الأخير في سبيل تحسين بيئة أعمالها، حيث بلغ عدد الإصلاحات التي قامت بها منذ 2005 إلى غاية 2017 ما قدره 27 إصلاح، بينما بلغ عدد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في نفس الفترة ما قدره 15 إصلاح، وقد كان ترتيب الدولتين في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2017 كما هو موضح في الجدول رقم(12).

جدول رقم(12): وضعية مصر والجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2017.

السنوات	مرتبة مصر	مرتبة الجزائر
2010	106	136
2011	94	136
2012	110	148
2013	109	152
2014	128	153
2015	112	154
2016	131	163
2017	122	156

من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

أ- World Economic Forum, The Global Competitiveness, Reports years: 2010…2017.

يتضح لنا من الجدول رقم (12) التفوق المتواصل لمصر على الجزائر في الترتيب العالمي لمؤشر بيئة أداء الأعمال مما يضع مصر في مراتب متقدمة بالنسبة المستثمرين الأجانب.

4.1.3. التقييم وفق مؤشر التنمية البشرية

إن جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية يتطلب تطوير العنصر البشري وتوعيته والإرتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق القدرات العلمية والكفاءات والكوادر القادرة على توليد التقنية الملائمة للظروف المحلية، وتؤكد العديد من الدراسات أنه كلما توافر رأس مال بشري أفضل كلما إرتفعت جاذبية هذا البلد

للإستثمارات الأجنبية المباشرة [167]، وقد صنفت مصر في المرتبة 108 و111 خلال 2014 و2015 على التوالي في حين صنفت الجزائر المرتبة 83 في كلا السنتين، وهذا ما يجعل الجزائر أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة من مصر وفق مؤشر التنمية البشرية.

5.1.3. التقييم وفق مؤشر التنافسية السياحية والسفر

يقيس مؤشر التنافسية السياحية والسفر مدى تنافسية الدول في هذا المجال، فإضافة إلى أهمية ترتيب الدولة في المؤشرات السابقة، فإن هذا المؤشر يعطي نظرة للمستثمرين الراغبين في الإستثمار في القطاع السياحي لبلد ما، حيث يدل ترتيب الدولة فيه هذا المؤشر على قدرتها التنافسية ومدى تمتعها ببيئة مناسبة لإحتضان الإستثمار في هذا القطاع الحيوي، وعلى هذا الأساس تسعى كل من مصر والجزائر كغيرها من الدول لإحتلال المراكز الأولى في ترتيب هذا المؤشر، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إلى القطاع السياحي، مما يساعد على تنفيذ الخطط الموضوعة للنهوض بهذا القطاع في كل دولة. وسنحاول في هذا الجزء تحليل المركز التنافسي لكل من مصر والجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي إلى قطاعها السياحي. وقبل ذلك يجب أن ننوه إلى أن المنهجية المتبعة في التصنيف إختلفت في بعض التقارير سواء بزيادة معيار إضافي أو حذف معيار ضمن المؤشرات الرئيسية الثلاثة كما ذكرنا في الفصل الأول. وخلال 2015 تم إضافة مؤشر رئيسي حيث أصبح مجموع المؤشرات الرئيسية أربع مؤشرات، إلا أن تقرير سنة 2017 إختلف عن سابقيه بعدم توزيع المؤشرات الـ 14 المؤشرات رئيسية. وعليه سنتناول الترتيب في المؤشر العام لكلا الدولتين، ثم سنحاول إبراز أسباب تأخر دولة عن نظيرتها من خلال المؤشرات الفرعية الـ 14 عشر في 2017.

أ- وضعية مصر والجزائر في المؤشر العام لتنافسية السفر والسياحة

جدول رقم(13): وضعية مصر والجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة خلال الفترة 2007-2015

السنوات	2007	2008	2009	2011	2013	2015	2017
مرتبة مصر	58	66	64	75	85	83	74
مرتبة الجزائر	93	102	115	113	132	123	118

من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

ب- World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness, Reports: 2007...2017.

[167] عدنان فرحان عبد الحسين، دور القدرات العلمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر-ماليزيا نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 32، المجلد الثامن، نيسان 2013، 62.

من خلال عرض ترتيب كل من مصر والجزائر في الفترة 2007-2017، نلاحظ أن مصر أفضل من الجزائر، حيث بقيت مرتبتها في محصورة بين المرتبة 58 والمرتبة 85، في حين أن الجزائر حققت المرتبة 93 كأحسن مرتبة لها في 2007، وبعد هذه السنة بقت مرتبتها محصورة بين 102 والمرتبة 132. ويرجع تأخر الجزائر إلى ضعفها في النتائج المحققة في المجموعات الرئيسية لهذا المؤشر، ولكشف أسباب تقدم مصر وتأخر الجزائر على وضعية البلدين في المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي.

ج-وضعية مصر والجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية السفر والسياحة

يضم مؤشر التنافسية السياحية والسفر أربعة عشر مؤشر يندرج تحت كل مؤشر مؤشرات فرعية، وقد كانت وضعية كل من الجزائر ومصر من بين 136 دولة خلال سنة 2017 كما هو مبين في الجدول رقم (14).

جدول رقم(14): وضعية مصر والجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية السياحية والسفر في سنة 2017

المؤشر	رتبة مصر	رتبة الجزائر
بيئة الأعمال	78	110
السلامة والأمن	130	81
النظافة والصحة	68	89
الموارد البشرية وسوق العمل	102	112
جاهزية تكنلوجيا المعلومات والإتصالات	89	96
تحديد أولويات السفر والسياحة	37	131
الإنفتاح الدولي	102	134
تنافسية الأسعار	2	4
الإستدامة البيئية	67	106
البنية التحتية للنقل الجوي	59	100
البنية التحتية البرية والبحرية	82	105
البنية التحتية للخدمات السياحية	93	131
الموارد الطبيعية	97	124
الموارد الثقافية	22	53

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

- World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness, Report 2017, p 80, 151.

من خلال الجدول رقم (14) ومصدره يمكن إستخلاص ما يلي:

- ✓ **السلامة والأمن:** إحتلت الجزائر المرتبة 81 من بين 136 دولة في حين جاءت مصر في المرتبة 130، وهي مرتبة جد متأخر، ويرجع تفوق الجزائر على مصر إلى المراتب التي حققتها في المتغيرات الفرعية لهذا المؤشر، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 40 والمرتبة 59 من حيث معدلات القتل وموثوقية خدمات الشرطة، في حين جاءت مصر في المرتبة 69 و112 من نفس المتغيرين.
- ✓ **النظافة والصحة:** جاءت مصر في الرتبة 68 من بين 136 دولة في حين إحتلت الجزائر المرتبة 89، وبالرجوع إلى المتغيرات الداخلة في حساب هذا المؤشر نجد أن سبب تفوق مصر هو التصنيف المتقدم لها في كل من متغير إنتشار فيروس الإيدز وحالات الإصابة بالملاريا. حيث إحتلت المرتبة الأولى عالميا في كلا المؤشرين، في حين جاءت الجزائر أيضا في المرتبة الأولى عالميا في متغير فيروس الإيدز، لكنها تأخرت في متغير الإصابة بالملاريا، كما إحتلت مصر المرتبة 39 في متغير عدد الأطباء لكل 1000 ساكن في حين جاءت الجزائر في المرتبة 70، أما بالنسبة لمتغير الوصول إلى مياه الشرب فقد إحتلت مصر المرتبة 47 في حين صنفت الجزائر في المرتبة 110.
- ✓ **مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل:** تتقارب الدولتين في هذا المؤشر، إلا أن مصر تتفوق على الجزائر، حيث جاءت مصر في المرتبة 102 في حين أتت الجزائر في المرتبة 112، فكلا الدولتين تحتلان مراكز متأخرة في هذا المؤشر.
- ✓ **مؤشر جاهزية تكنلوجيا المعلومات والإتصالات:** هناك فجوة بين الدولتين في الترتيب بـ 7 مراتب، حيث جاءت مصر في المرتبة 89 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 96، مما يدل على ضعف كلا الدولتين في هذا المؤشر، إلا أن المستثمرين سيضعون مصر في مرتبة متقدمة على الجزائر في قائمتهم الإستثمارية.
- ✓ **مؤشر تحديد أولويات السياحية والسفر:** إحتلت مصر المرتبة 37 عالميا في هذا المؤشر في حين جاءت الجزائر في المراتب الأخير حيث إحتلت المرتبة 131. ويظهر سبب هذا التأخر في المتغيرات الخاصة بهذا المؤشر، حيث إحتلت الجزائر المرتبة 127 و123 في كل من متغير أولوية صناعة السياحة للدولة ومتغير الإنفاق الحكومي والإداري على قطاع السياحة، في المقابل نجد أن مصر تعطي أولوية لقطاعها السياحي إذ جاءت في المرتبة 68 في هذا المتغير، كما إحتلت المرتبة 22 في الإنفاق الحكومي والإداري على قطاعها السياحي. والجدير بالذكر أيضا هو تأخر الجزائر في التقييم لإستراتيجية العلامة التجارية، حيث إحتلت المرتبة 118، في حين جاءت مصر في المرتبة 60.
- ✓ **مؤشر الإنفتاح الدولي:** تقدمت مصر على الجزائر بفارق 32 مرتبة، حيث إحتلت المرتبة 102 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 134، ويعود هذا التفوق إلى تصنيف مصر من بين أفضل 100 بلد في متغير

شروط منح تأشيرات السفر، حيث إحتلت المرتبة 51، في حين جاءت الجزائر في المرتبة 132. كما إحتلت مصر المرتبة 71 في متغير إتفاقيات التجارة المبرمة في حين صنفت الجزائر في المرتبة 117.

- ✓ **تنافسية الأسعار**: تحتل كل من مصر والجزائر مراتب متقدمة في التصنيف العالمي من بين 136 دولة حيث جاءت مصر في المرتبة 2 عالميا والجزائر في المرتبة 4 عالميا مما يدل على قوة تنافسيتهما في أسعار ضرائب التذاكر ورسوم المطار وأسعار الفنادق والوقود.
- ✓ **الإستدامة البيئية**: إحتلت مصر المرتبة 67 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 106، مما يدل على بدل مصر جهود لتحقيق الإستدامة البيئة الأمر الذي ينعكس عليها إيجابا على جميع الأصعدة خصوصا في القطاع السياحي.
- ✓ **البنية التحتية للنقل الجوي**: جاءت مصر في المراتب أفضل من الجزائر في المتغيرات الفرعية لهذا المؤشر، ولعل من أهم هذه المتغيرات متغير جودة البنية التحتية للنقل الجوي، فقد إحتلت مصر المرتبة 52 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 115. وهذا ما وضع مصر في المرتبة 59 في المؤشر الرئيسي في حين جاءت الجزائر في المرتبة 100.
- ✓ **البنية التحتية لنقل البري والبحري**: كانت وضعية مصر والجزائر في هذا المؤشر كسابقه، تفوقت مصر بفارق 23 مرتبة، حيث إحتلت المرتبة 82 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 105. وهذا راجع إلى وضعية الدولتين في المتغيرات الفرعية لهذا المؤشر والتي من بينها جودة البنية التحتية للموانئ، حيث سجلت مصر المرتبة 58 في حين سجلت الجزائر المرتبة 103. كما ان كفاءة النقل البري في مصر أكبر من كفاءة النقل البري في الجزائر، حيث إحتلت كلا الدولتين المرتبة 46 و85 على الترتيب.
- ✓ **البنية التحتية للخدمات السياحية**: إحتلت مصر المرتبة 93 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 131 وهذا دليل على عدم إعطاء الجزائر أهمية لتنمية قطاعها السياحي، وضعف الإستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع.
- ✓ **الموارد الطبيعية**: إحتلت مصر المرتبة 97 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 124 وهذا راجع لضم مصر العديد من المواقع الطبيعية للتراث العالمي حثيث إحتلت المرتبة 46 من حيث عدد هذه المواقع في حين جاء الجزائر في المرتبة 83. كما إحتلت مصر المرتبة 74 في مجموع لمناطق المحمية بينما إحتلت الجزائر المرتبة 104. إلا أن الجزائر تتفوق في متغير جاذبية الأصول الطبيعة حيث إحتلت المرتبة 109 في حين جاءت مصر في المرتبة 131.
- ✓ **الموارد الثقافية**: كباقي المؤشرات تتفوق مصر على الجزائر إلا أن هذه الأخير تحتل مرتبة جيدة مقارنة بالدول محل الدراسة حيث جاءت في المرتبة 53 في حين إحتلت مصر المرتبة 22.

2.3. حصيلة مصر والجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر

بعد تعرفنا على موقع كل دولة ضمن المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار سنتطرق في هذا المطلب إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في كلى الدولتين.

1.2.3. تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة خلال الفترة 2003-2015

في سياق معرفة تطور نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي في كل من مصر والجزائر يمكننا الإعتماد على الجدول رقم(15).

جدول رقم(15): تدفق الإستثمارت الأجنبية المباشر في كل من مصر والجزائر خلال الفترة 2003-2015 (مليار دولار)

السنوات	مصر	الجزائر
2003	4.199	5.046
2004	1.598	0.857
2005	11.947	10.545
2006	11.012	9.686
2007	11.863	4.070
2008	10.147	16.408
2009	18.473	2.605
2010	9.499	1.367
2011	5.417	1.431
2012	9.124	2.376
2013	3.196	4.284
2014	18.174	0.535
2015	14.636	0.749
المجموع	129.291	59.964

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 34، العدد الفصلي الثالني، أفريل 2016، ص 15، 28.

الشكل رقم(4): تدفق الإستثمارت الأجنبية المباشر في كل من مصر والجزائر خلال الفترة 2003-2015

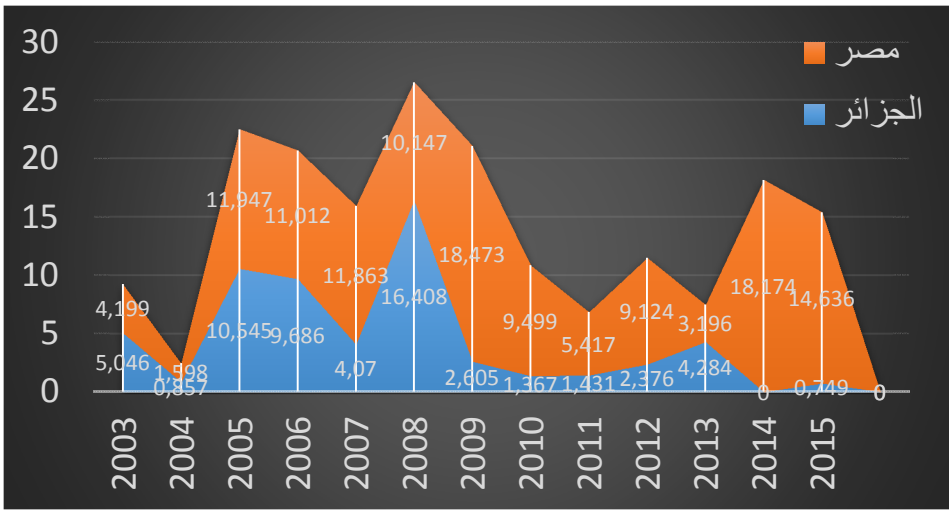

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات في الجدول رقم(15).

من خلال الجدول رقم(15) والشكل رقم(4)، نلاحظ التذبذب الواضح للإستثمارات الواردة إلى الجزائر إذ تتغير من سنة إلى أخرى، حيث إنتقلت من 5.046 مليار دولار سنة 2003 إلى 0.857 مليار دولار في 2004 لترتفع مجددا إلى 10.545 مليار دولار سنة 2005، لتبلغ دروتها في 2008 إلى حوالي 16 مليار دولار، وهذا نتيجة لتحسن الأوضاع السياسية والتشريعية في البلاد. غير أن الإستثمارات الأجنبية في الجزائر إنخفضت إنخفاضا كبيرا سنة 2009 وهي السنة التي تزامن صدور قانون المالية التكميلي والذي أصدرت فيه قاعدة 49/51 بالمائة والتي تعني شرط إشراك الجزائريين في أي إستثمار أجنبي يرد إلى الجزائر بنسبة 51 بالمائة للجزائريين المقيمين ونسبة 41% بالنسبة للأجانب. وهذا ما يدل على تأثير البيئة التشريعية على تدفقات الإستثمارات الأجنبية، حيث تواصل إنخفاضها مند سنة 2009 إلى غاية 2015 ولم تتعدى حدود 4 ملايير دولار خلال هذه الفترة.

وبالنظر إلى مكانة مصر في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر، نجد أنها تساوي ضعف الإستثمارات الوارد إلى الجزائر. كما نلاحظ في الشكل أعلاه النمو المتواصل وقلة التذبذب في الإستثمارات الواردة إلى مصر، حيث أنها إنتقلت من 1.598 مليار دولار سنة 2004 إلى حوالي 18 مليار دولار في 2009، لتشهد إنخفاضا في 2010، حيث وصلت إلى 9.499 مليار دولار، لتنخفض في 2011 إلى 5.417 مليار دولار وهي السنة التي تزامنت مع ثورة 2011 في مصر، مما يدل على تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي 2013 وصلت الإستثمارات الأجنبية المباشر في مصر إلى 3.196 مليار دولار، والملاحظ أن تدفق الإستثمارت إلى مصر رجع إلى ما كان عليه سابقا حيث إرتفع سنة 2014 إلى ما يفوق 18 مليار دولار في 2014، و14.6 مليار دولار في 2015، وهي الفترة التي بدأت تستقر فيها

الأوضاع السياسية، ليصل مجموع الإستثمارات الواردة إليها خلال الفترة 2003-2015 حوالي 129.2 مليار دولار، في حين وصل مجموع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر في نفس الفترة حوالي 60 مليار دولار.

2.2.3. التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين جانفي 2003 وماي 2015

من أجل معرفة إتجاه الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى كل من مصر والجزائر نعرض في الجدول رقم(16).

جدول رقم(16): توزيع الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى مصر والجزائر حسب القطاعات ما بين جانفي 2003 وماي 2015 (مليار دولار).

مصر			الجزائر		
ترتيب القطاع	نوع القطاع	تكلفة الإستثمار	ترتيب القطاع	نوع القطاع	تكلفة الإستثمار
1	العقارات	39.240	1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	19.130
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	36.563	2	المعادن	14.371
3	المواد الكيماوية	11.687	3	العقارات	13.343
4	الفنادق والسياحة	4.851	4	المواد الكيماوية	7.294
5	الطاقة المتجددة	4.393	5	الفنادق والسياحة	2.678
6	الغذاء والتبغ	2.533	6	البناء ومواد البناء	2.238
7	الاتصالات	2.480	7	خدمات الأعمال	1.599
8	البلاستيك	1.895	8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	1.252
9	الخدمات المالية	1.845	9	المنسوجات	0.977
10	التخزين	1.792	10	التخزين	0.858
إستثمارات أخرى		14	إستثمارات أخرى		4.282
المجموع		121.278	المجموع		68.040

المصدر: المؤسسة العربية ضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2015، ص 119، 171.

من خلال المعطيات المتوفرة في الجدول رقم (16). نجد أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تركزت في قطاع المحروقات، حيث إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 28% من إجمالي الإستثمارت أي 19.1

مليار دولار، إلا أنها لا تقارن بنصيب قطاع المحروقات في مصر والذي يحتل المرتبة الثانية بنسبة 36% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية أي ما يعادل 36.5 مليار دولار. بالمقارنة، تركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر في قطاع العقارات، حيث إحتلت هذا القطاع المرتبة الأولى بنسبة 32% من إجمالي الإستثمارات، في حين جاء هذا القطاع في الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة 20% أي ما يعادل 14.3 مليار دولار. وقد جاء القطاع السياحي في مصر في المركز الرابع حيث إستقطب إستثمارات بقيمة 4.8 مليار دولار متفوقا على نظيره الجزائري الذي إستقطب 2.6 مليار. وهذا ما يعكس تصنيف مصر في مؤشر التنافسية السياحية والتي تتفوق فيه على الجزائر في 13 مؤشر فرعي للتنافسية السياحية.

الشكل رقم(5): توزيع الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى مصر والجزائر حسب القطاعات ما بين جانفي 2003 وماي 2015

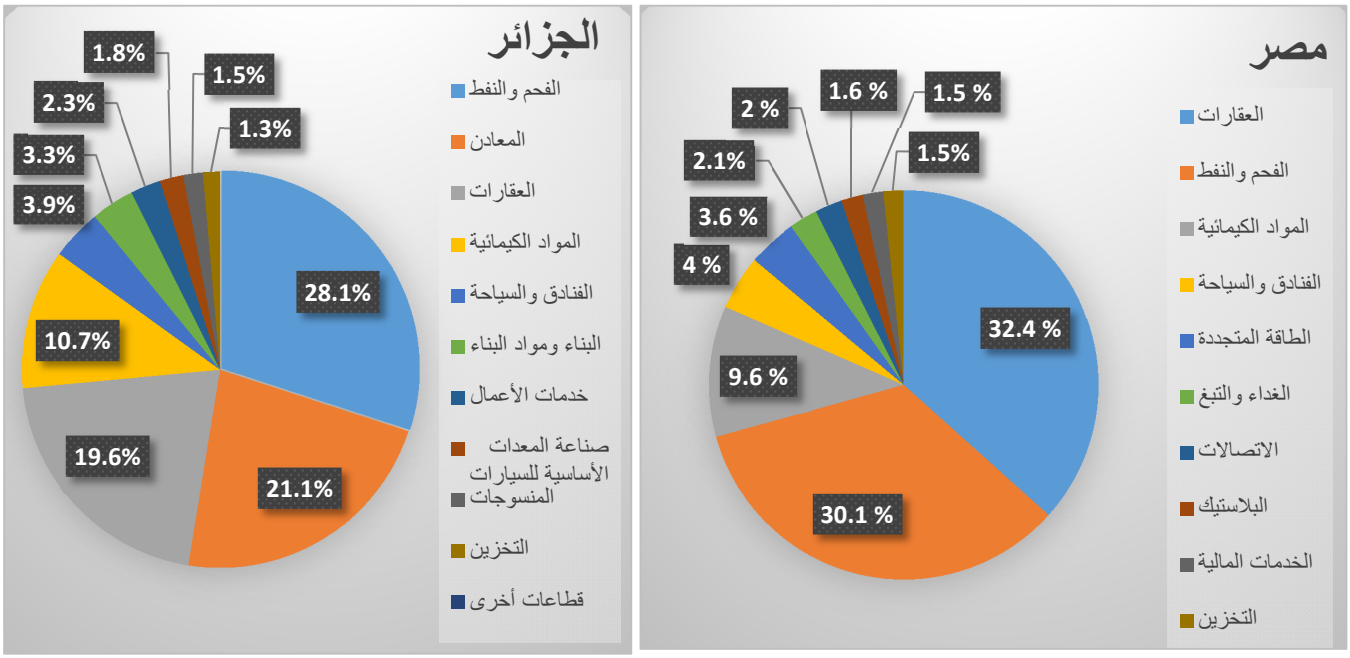

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (16).

إن حجم الإستثمارات الواردة إلى مصر لم تتفوق على الإستثمارات الواردة إلى الجزائر من حيث القيمة فقط بل أيضا من حيث الكم والمتمثل في القيمة المضافة للإقتصاد المصري، فحسب الجدول رقم(17) بلغ عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة 2003-2015 حوالي 795 مشروع ساهمت في إنجازها 579 شركة أجنبية منها. مما أدى إلى خلق مناصب شغل قدرت بحوالي 205 ألاف منصب عمل. وقد كان نصيب القطاع السياحي من إجمالي المشاريع المنجزة في هذه الفترة 43 مشروع ساهمة في إنجازه 36 شركة، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل فاقت حدود 9 ألاف منصب عمل، أما بنسبة للجزائر فقد بلغ عدد المشروعات فيها 381 مشروع ساهمت في إنجازه 315 شركة، مما ساهم في خلق مناصب شغل وصلت إلى سقف 93 ألف منصب عمل، وقد كان نصيب القطاع السياحي من إجمالي المشاريع المنجزة في الجزائر 12 مشروع

ساهمة في إنجازه 8 شركة، مما ساهم في خلق مناصب عمل بلغت حوالي 5800، وهو رقم لا بأس به بالنظر إلى عدد المشاريع المنجزة، إلا أن هذه الأرقام توضح لنا ضعف الإستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة الجزائري رغم ما تزخر به من مقومات سياحية هامة.

الجدول رقم(17): توزيع الشركات والمشاريع والوظائف للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر والجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015

مصر				الجزائر			
نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف
العقارات	28	34	51199	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6489
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	45	70	13854	المعادن	17	21	16486
المواد الكيماوية	26	31	7912	العقارات	14	19	14199
الفنادق والسياحة	36	43	9084	المواد الكيماوية	12	14	3863
الطاقة المتجددة	5	5	982	الفنادق والسياحة	8	12	5826
الغداء والتبغ	39	53	16802	البناء ومواد البناء	9	14	3726
الاتصالات	27	30	3769	خدمات الأعمال	39	39	1814
البلاستيك	17	17	8758	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14728
الخدمات المالية	54	121	4211	المنسوجات	9	9	3678
التخزين	5	7	2840	التخزين	7	3	1786
إستثمارات أخرى	268	329	86346	إستثمارات أخرى	159	188	20558
المجموع	550	740	205757	المجموع	306	375	93153

المصدر: المؤسسة العربية ضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2015، ص 119، 171.

3.3. تحديد فعالية مناخ الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

من خلال دراستنا لبعض مكونات مناخ الإستثمار التي رأينا أنها ذات صلة بموضوع دراستنا ألا وهو الإستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي في كل من مصر والجزائر، بالإضافة إلى ذلك سنحاول التعرف على جاذبية مناخ الإستثمار في كلا الدولتين من خلال دراستنا لبعض المؤشرات الدولية. سنقوم بتحديد فعالية سياسات الإستثمار المطبقة من أجل رفع جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بإعتماد أسلوب المقارنة من خلال نتائج تقييم مناخ الإستثمار في المؤشرات الدولية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

1.3.3. المقارنة من خلال نتائج مؤشرات قياس مناخ الإستثمار الدولية وتدفقات الإستثمار الأجنبي

من أجل تحديد فعالية سياسات الإستثمار المطبقة في كل من مصر والجزائر، ومعرفة أي السياسات أنجح لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، سنعتمد أولا على نتائج تقييمات مؤشرات قياس مناخ الإستثمار الدولية للسنة 2015 من كل مؤشر.

جدول رقم(18): ترتيب مصر والجزائر وفق مؤشرات قياس مناخ الإستثمار محل الدراسة

المؤشرات	ترتيب الدول	
	مصر	الجزائر
الإستثمارت الأجنبية خلال 2003-2015 (مليار دولار)	121.278	68.040
مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية	2	1
مؤشر التنافسية العالمية	2	1
مؤشر سهولة أداء الأعمال	1	2
مؤشر التنمية البشرية	2	1
مؤشر التنافسية السياحية	1	2

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا إستخلاص ما يلي:

- ✓ **الإستثمارات الأجنبية:** إستقطبت مصر إستثمارات أجنبية أكبر من الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015. حيث بلغ إجمالي الإستثمارات الواردة إلى مصر حوالي 121 مليار دولار في حين كان نصيب الجزائر 68 مليار دولار.

- ✓ **المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الإستثمار:** تفوقت الجزائر على مصر في ترتيبها ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار، حيث تفوقت في كل من مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية، مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر التنمية البشرية، مما يعني أن الجزائر تتمتع بمناخ إستثماري أفضل من مصر.

من خلال النقطتين السابقتين ينتج لدينا تناقض، حيث أن الجزائر تستقطب إستثمارات أجنبية أقل من مصر، ومن جهة أخرى تبين لنا تفوق الجزائر على مصر في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار، فمنطقيا الدولة الأكثر إستقطابا للإستثمارات الأجنبية تكون هي الأحسن والأفضل في ترتيبها ضمن هذه المؤشرات.

لقد عرفنا فيما سبق أن الإطار التشريعي للإستثمارات في مصر أكثر تحفيزا للإستثمار الأجنبي من الإطار التشريعي للإستثمار في الجزائر، وهذا ما ينعكس على حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ورغم تدهور الأوضاع السياسية في مصر إلا أنها إستقطبت 9 مليار دولار سنة 2012 في حين أن الجزائر ورغم إستقرار الأوضاع السياسية فيها إستقطبت في 2012 حوالي 2.4 مليار دولار (أنظر الجدول رقم15) رغم تفوقها في كل من مؤشر التنمية البشرية والتنافسية العالمية ومؤشر كوفاس للمخاطر القطرية.

لذلك فإن الحكم على جاذبية الدولة للإستثمارات بإستخدام هذه المؤشرات سيؤدي إلى الوقوع في مغالطات إذا لم يتم تحليلها بشكل جيد. فمن خلال دراستنا لهذه المؤشرات لم تتعرض لقوانين الإستثمار المتبعة في الدول. فهي تلمس الجوانب العامة فقط وتدرس مدى إستقرارها دون العمق فيما تقدمه من حوافز وضمانات ملائمة للمستثمرين والعملية الإستثمارية بصفة عامة. فمثلا يعتمد في مؤشر التنافسية العالمية على معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لكن لا يتم التعرض إلى مكوناته أي القطاعات المساهمة في رفعه فالصادرات الجزائرية تقتصر بالدرجة الأولى على النفط مما جعلها تحقق إستقرار إقتصادي نتيجة للإيرادات الضخمة الناتجة عن قطاع المحروقات.

وعليه، من أجل تحديد فعالية مناخ الإستثمار في كل من مصر والجزائر سنقوم بالمقارنة من خلال المؤشرات الفرعية لكل من مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر سهولة أداء الأعمال، ومؤشر التنافسية السياحية، كون هذه المؤشرات من المؤشرات التي تضم العديد من المؤشرات الفرعية التي نرى أنها أكثر أهمية لدراستنا لجاذبية مناخ الإستثمار للإستثمارات في القطاع السياحي كما يلي:

أ- المقارنة من خلال المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية.

من خلال ما تم عرضه في الجدول رقم (10) الذي يوضح وضعية كل من مصر والجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية، نجد أن مصر تتفوق على الجزائر في 7 مؤشرات فرعية من بين 12 مؤشر

فرعي، في حين رأينا فيما سبق أن الجزائر تحتل ترتيب أفضل متقدم على مصر في ترتيب المؤشر العام للتنافسية العالمية.

ب-المقارنة من خلال المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال

من خلال البيانات الموجود في الجدول رقم (11)، نجد أن مصر تحتل مراتب متقدمة على الجزائر في 8 مؤشرات فرعية من أصل 10 مؤشرات لمؤشر سهولة أداء الأعمال مما يعزز تنافسية مصر أكثر فأكثر من تنافسية الجزائر في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

ج-المقارنة من خلال المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية السياحية والسفر

من خلال دراستنا لمؤشر التنافسية السياحية والسفر، نضع الجدول رقم(21) من أجل التأكيد على صحة جاذبية مناخ الإستثمار في مصر للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم(19): ترتيب الجزائر ومصر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية السياحية والسفر في 2015.

المؤشرات الفرعية	رتبة مصر	رتبة الجزائر
بيئة الأعمال	1	2
السلامة والأمن	2	1
النظافة والصحة	1	2
الموارد البشرية وسوق العمل	1	2
جاهزية تكنلوجيا المعلومات والإتصالات	1	2
تحديد أولويات السفر والسياحة	1	2
الإنفتاح الدولي	1	2
تنافسية الأسعار	1	2
الإستدامة البيئية	1	2
البنية التحتية للنقل الجوي	1	2
البنية التحتية البرية والبحرية	1	2
البنية التحتية للخدمات السياحية	1	2
الموارد الطبيعية	1	2
الموارد الثقافية	1	2
مجموع أفضل مرتبة	13	1

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم(19).

من خلال الجدول رقم(19) والجدول رقم(20)، يتبن لنا تفوق مصر في أغلبية المؤشرات الفرعية لكل من مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سهولة أداء الأعمال، والأمر اللافت للإنتباه هو تفوق مصر في 13 مؤشر فرعي من أصل 14 مؤشر ضمن مؤشر التنافسية السياحية والسفر، وهذا ما يعطي مصر أفضلية في جذب الإستثمارات الأجنبية إليها، وقد إتضح ذلك من خلال إجتذابها لإستثمارات أجنبية في قطاعها السياحي أكبر مما حصلت عليه الجزائر ما بين 2003 و2015، إلا أن الأرقام التي سجلتها مصر في هذا القطاع تبقى ضعيفة رغم تقديمها للعديد من الحوافز والضمانات، وكذا إحتلالها لمراتب متقدمة في التصنيف العالمي لمؤشر التنافسية السياحية (الجدول رقم 13)، وهذا راجع إلى تأخر ترتيبها العالمي في العديد من المؤشرات العامة والفرعية في كثير من مؤشرات قياس مناخ الإستثمار كمؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر بيئة أداء الأعمال، مما يعطينا نظرة على أن توفير قوانين وإتفاقيات وضمات لتحفيز الإستثمار غير كافية لوحدها من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية، وإنما يجب ان تتوفر جميع مكونات المناخ الإستثماري من بنى تحتية وموارد بشرية ومنظومة مصرفية والإستقرار الاقتصادي والسياسي وبيئة أعمال مناسبة.

في إطار سعينا لتحديد فعالية مناخ الإستثمار سنتعرف أولا على نقاط قوة وضعف كل من مصر والجزائر من خلال الجدول رقم (22).

جدول رقم(20) نقاط القوة والضعف في كل من مصر والجزائر

البلد	الجزائر	مصر
نقاط القوة	• مخزون هام من البترول والغاز • إمكانيات في الطاقات المتجددة • إمكانيات سياحية • الوضعية المالية الخارجية جيدة (مديونية خارجية ضعيفة، إحتياطات كبيرة من النقد الأجنبي)	• إمكانيات سياحية • التحكم في الديون الخارجية • دعم سياسي ومالي من دول الخليج والدول الغربية
نقاط الضعف	• إعتماد كبير على المحروقات وسوء إستغلال هذا المورد • ضعف التواصل بين السلطة والشعب • نسبة البطالة في الشباب مرتفعة • الوزن الزائد للقطاع العام في السوق • ضعف القطاع المالي • ثقل البيروقراطية • بيئة أداء أعمال جد صعبة	• 40% من السكان يعيشون في الفقر • معدل البطالة مرتفع • إحتياطات صرف ضعيفة • النظام المصري معرض للمخاطر السيادية (قرارات الحكومة)

Source : http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays , Reviewed at 08/06/2017

يوفر الجدول رقم(22) أعلاه، معطيات حول نقاط القوة والضعف لكل من مصر والجزائر، ونرى من خلاله أن الجزائر تواجهها العديد من الصعوبات والعراقيل أكثر مما تمتلكه لمواجهتها، كما أن أهم مشاكلها تكمن في نقاط قوتها إذ أن مخزونها الكبير من البترول يضمن لن يضمن لها على المدى الطويل سلامة وضعيتها المالية الخارجية وإحتياطات صرفها الكبيرة. كما نلاحظ أن مصر تواجه هي الأخرى العديد من الصعوبات والعراقيل أكثر مما تمتلكه لمواجهتها.

والأن بعد تعرفنا على نقاط القوة والضعف في كل من مصر ولجزائر حسب الـ COFACE، إضافة إلى ما تم عرضه من مكونات لمناخ الإستثمار لكل من مصر والجزائر وما تم من تحليل لموقع كل منهما في مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار، يمكننا الإستعانة بالجدول رقم (22) الذي يعطينا نظرة أشمل لمكونات المناخ الإستثماري المدروسة، وذلك من أجل إستخلاص نتيجة حول مناخ الإستثمار في كل دولة.

الجدول رقم(21): مقارنة بين إمكانات مصر والجزائر

العنصر / الدولة	الجزائر	مصر
الاستقرار السياسي	جيد	ضعيف
الاستقرار الإقتصادي	جيد ضمن ضعف المديونية وإرتفاع إحتياطات الصرف	ضعيف ضمن وجود المديونية
البنية التحتية	متوسطة	متوسطة
بيئة أداء الأعمال	ضعيفة (مراتب متدنية في مؤشر بيئة أداء الأعمال)	متوسطة (مراتب متوسطة في مؤشر بيئة أداء الأعمال)
قانون الإستثمار	شبه محفز	محفز ويمنح مزايا عديدة

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة بالمعطيات الواردة في الجدول رقم(22) ونتائج الدراسة.

من خلال الجدول رقم(23) يمكننا الوصول إلى نتيجة حول فعالية مناخ الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي إلى جميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي:

- هناك ضعف في الاستقرار السياسي والإقتصادي في مصر، كما انها تمتلك بنية تحتية وبيئة أداء أعمال متوسطتين، إلا أن قانون الإستثمار يحفز المستثمرين من خلال حرية التملك للمشاريع ومنح مزايا عديدة من شأنها جذب المستثمرين الأجانب.
- هناك إستقرار إقتصادي وسياسي جيد في الجزائر، كما أن بنيتها التحتية متوسطة، إلا أن بيئة أداء الأعمال فيها ضعيفة (المركز 156 عالميا سنة 2017)، كما أن قانون الإستثمار شبه محفز وذلك راجع لعدم إعطاء حرية تملك المشاريع الإستثمارية المنجزة من طرف الأجانب (قاعدة 49/51)، مما أدى إلى جذب عدد قليل جدا من المستثمرين الأجانب.

وعليه تتأكد لنا النظرة السابقة التي مفادها أن توفير بعض مكونات مناخ الإستثمار لا يكفي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وإنما يجب توفير جميع مقومات مناخ الإستثمار، فرغم الاستقرار السياسي والإقتصادي في الجزائر إلا أن حصتها من الإستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا، وهذا راجع لضعف بيئة أداء أعمالها وقلة تحفيز قوانين الإستثمار فيها.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل بالتفصيل تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في كل من مصر والجزائر، وأثره على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مع التركيز على تحليل الأداء في القطاع السياحي، كما حاولنا تحديد فعالية مناخ

الإستثمار في كلاً الدولتين، وقد تبين لنا أن الجزائر تعاني من العديد من التعقيدات، تتمثل أساسا في ضعف بيئة أداء الأعمال وفي بعض قوانين الإستثمار، كما تبين جليا أن توفير بعض مكونات مناخ الإستثمار غير كافي لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإنما يجب العمل على توفير جميع مكونات مناخ الإستثمار.

الخاتمة العامة

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان المناخ الإستثماري في الجزائر جاذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع نظيره المصري، ذلك ببحثنا في إشكالية الدراسة من خلال جزء نظري يدرس مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومختلف الآثار المترتبة عنه، وعلاقته بمختلف مكونات مناخ الإستثمار، إضافة إلى تطرقنا لأهم المؤشرات المستخدمة لقياس المناخ الإستثماري والتي يعتمد عليها المستثمرين في إختيار موقع توطين إستثماراتهم. أما الجزء التطبيقي فقمنا بدراسة وتقييم مناخ الإستثمار في كل من مصر والجزائر، حيث تطرقنا بداية إلى المناخ الإستثماري، من خلال عرضنا للبيئة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسسية، والتشريعية، مع تركيزنا في البيئة التشريعية على مختلف الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب من أجل جذبهم للإستثمار في القطاع السياحي في كل من مصر والجزائر، من ثم قمنا بتقييم فعالية مناخ الإستثماري في الدولتين من خلال بعض المؤشرات الدولية التي تختص في ذلك، وفي الأخير حاولنا تحديد فالية مناخ الإستثمار في الجزائر.

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج هامة مكنتنا من إثبات صحة وعدم صحة الفرضيات المطروحة والإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها. وتتمثل هذه النتائج على وجه الخصوص فيما يلي:

1. بالنسبة للفرضية الأولى التي ترى ان للإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية، توصلنا إلى عدم صحتها من خلال ثنايا الجزء الثاني من الفصل الأول، اذ أن للإستثمار الأجنبي المباشر العديد من الآثار الإيجابية على إقتصاديات الدول، كما أنه لا يخلو من الآثار السلبية التي تصاحبه كالسيطرة على الاقتصاد الوطني، وإستنزاف العملة الصعبة، مما جعل الدول المضيفة تعتمد سياسات إستثمارية معينة من أجل الإستفادة قدر الإمكان من إيجابيات هذا النوع من الإستثمارات، وتجنب أكبر قدر ممكن من آثاره السلبية.
2. من خلال بحثنا في الفرضية الثانية في مضمون الجزء الثالث من الفصل الأول سجلنا مجموعة من النتائج التي تثبت صحة هذه الفرضية:

- مناخ الإستثمار هو مختلف الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والتنظيمية، تشكل في مجموعها البيئة التي يتم فيها الإستثمار.
- هناك العديد من المقاييس والمؤشرات التي تعنى بتقييم مناخ الإستثمار للعديد من دول العالم، مثل مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر التنافسية السياحية، تصدر عن منظمات وهيئات دولية موثوقة، مما جعل هذه

المؤشرات مرجع العديد من المستثمرين لأخذ معلومات على الدول التي تستضيف إستثماراتهم، وتحديد قراراتهم الإستثمارية.

3. إتضح من خلال دراسة مناخ الإستثمار في كل من مصر والجزائر أن كلى البلدين يتمتعان بمجموعة من خصائص الجذب المشتركة، وهي ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المستثمر، ويأتي في مقدمتها المقومات السياحية وموارد بشرية ضخمة، إضافة إلى القرب من العديد من الأسواق العالمية كأوروبا، زد على ذلك الاستقرار النسبي للاقتصاد الكلي، إلا أن توفر جميع هذه الخصائص غير كافي لجذب المستثمرين الأجانب، فيجب أن ترافقها عوامل أخرى مثل قوانين الإستثمار من أجل تحسين مناخ الإستثماري لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، وقد ظهرت أهمية هذه القوانين في ثنايا الجزء الثالث من الفصل الثاني من خلال:

- تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من 16.408 مليار دولار خلال 2008 إلى 2.6 مليار دولار خلال 2009 وهي السنة التي تم فيها إصدار قانون المالية التكميلي 2009، والذي تم من خلاله إستحداث قاعدة 51%و49% مما يدل على أهمية قوانين الإستثمار في جذب الإستثمارات الأجنبية.

من خلال هذه النتيجة نجد أن قوانين الإستثمار مهمة جدا في جذب المستثمرين الأجانب، فهي من أهم مكونات مناخ الإستثمار وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4. رغم وجود حوافز وضمانات مقدمة للمستثمرين وكذا تمتع الجزائر بالعديد من المقومات السياحية، إضافة إلى توفر الاستقرار السياسي والأمني وتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن مناخ الإستثماري في الجزائر يعاني من العديد من المعوقات، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف البيئة التنظيمية للإستثمارات وقلة الجهود المبذولة لإصلاحها، وهذا ما أدى إلى ثقل إرهاق كاهل المستثمرين بالإجراءات المتخذة للقيام بالعملية الإستثمارية، ويظهر ذلك من خلال الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال؛
- إنعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للإستثمارات مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة والإطمئنان على إستثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية وعدم ثباتها، الأمر الذي ساهم في نفور المستثمرين الأجانب؛
- ضعف النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية،
- سوء التنظيم والتداخل في صلاحيات الهيئات المكلفة بتنظيم الإستثمارات؛
- التصنيف المتأخر للجزائر في أغلب المؤشرات الفرعية لمؤشرات قياس مناخ الإستثمار وتفوقها في قلة قليلة منها؛

- ضعف البنى التحتية من مطارات، وموانئ، وطرق، والإتصالات، إضافة إلى البنية التحتية للخدمات السياحية، وهذا ما يظهر بوضوح في الترتيب المتأخر للجزائر في أجزاء مؤشر التنافسية السياحية.

وقد أدت هذه الجملة من المعوقات إلى ضعف مناخ الإستثمار في الجزائر وإلى عجزها عن جذب إستثمارات أجنبية إلى قطاعها السياحي، حيث لم يتعدى عدد المشاريع المنجزة من طرف المستثمرين الأجانب في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2003 إلى 2015 الـ 12 مشروع، بتكلفة قدرها 2.6 مليار دولار.

التوصيات المقترحة:

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا، يمكننا إقتراح جملة من التوصيات نوردها فيما يلي:

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من التغيير المتواصل للتشريعات المنظمة للإستثمارات،
- تنمية البنية التحتية الأساسية اللازمة لقيام الإستثمارات خصوصا منها الإستثمارات السياحية، من أنظمة نقل جوية برية وبحرية، كونها من أهم عوامل جذب المستثمرين.
- تقديم تحفيزات إضافية غير مالية للإستثمارات الأجنبية لتشجيع جلب رؤوس الأموال للإستثمار في القطاع السياحي
- الترويج لمختلف الفرص الإستثمارية المتاحة في القطاع السياحي وتعريف المستثمرين على نقاط القوة للسياحة في الجزائر ومحاولة إقناعهم بالأفاق الواعدة لهذا القطاع، من خلال إعداد إستراتيجية شاملة يكون الهدف منها تحسين صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب.
- تطوير النظام المالي لتسهيل التعاملات المالية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي من تحويلات داخلة وخارجة للدول المضيفة لإستثماراته.
- توفير قاعدة بيانات شاملة متاحة بعدة لغات في الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، تشمل دليل إستثماري مفصل ودقيق يوضح من خلاله جل الخصائص التي تزخر بها الجزائر، وتقديم خريطة تبين فيها بالتفصيل المواقع الجغرافية للفرص الإستثمارية المتاحة وما تضمه من مزايا كالقرب من المقومات السياحية المعينة، وكذا قربها من مصادر الطاقة والمياه وغيرها، مع ضرورة تحديث قاعدة البيانات بشكل دوري.
- تحديد سقف معين لقيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في القطاع السياحي، يسمح لها بتملك المشروع بنسبة 100% في حالة بلوغ هذه القيمة.

ما يمكن قوله في الأخير، أنه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد صغير يبقى دائما قابلا للإنتقاد والتحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، والتي نقترح منها:

- دراسة أثر البنى التحتية على حركة الإستثمار السياحي في الجزائر.
- متطلبات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر.
- أثر إصلاح بيئة أداء الأعمال على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر ودوره في تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد عبد الموجود، محمد عبد اللطيف، محددات الإستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.
2. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1990.
3. أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2004-2005.
4. زايدي أمال، الأشكال القانونية المتاحة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد تطبيق قاعدة 41/51%، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 13، العدد 01، 2016.
5. صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005.
6. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2003.
7. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
8. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000-2001.

9. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمار الأجنبي في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
10. فريد أحمد قبلان، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
11. فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
12. كمال علاوي، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2009.
13. كمال عليواش قربوع، قانون الإستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 1999.

14. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

15. محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري ولتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 94.

16. النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.

17. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

II. رسائل جامعية:

18. باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013.

19. بن صغير عبد المومن، المقاربة الثنائية لحماية وتشجيع الإستثمار الأجنبي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2010

20. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

21. بوقروة إيمان، كيفية تفادي الإزدواج الضريبي الدولي في إطار الإتفاقيات الجبائية الدولية، دراسة حالة الإتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية، مدكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2010/2009.

22. جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

23. حسن نوارة، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانونية، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013.

24. رزيق سورية، دور الإستثمار المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، مدكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007-2008.

25. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010.

26. عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الإستثمار، مدكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، لشلف، الجزائر، 2011-2012.

27. عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007-2008

28. عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012-2013.

29. فايزة بحشة، وافية بوالروايح، السياحة المستدامة ودورها في تحسين تنافسية الوجهات السياحية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر، المغرب ومصر، مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير وإقتصاد سياحي، جامعة جيجل، 2013-2014.

30. معطى الله سهام، النوعية المؤسساتية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التنمية والتحليل المؤسساتي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2012-2013.

31. الملتقيات والمؤتمرات

32. صلاح الدين سوالم، مقترحات لتطوير مناخ الإستثمار الأجنبي في الدول العربية، المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، 24-25 نيسان 2013.

33. عبد المجيد تماوي،مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الإستثماري، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أفريل 2006

34. كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، دورة تدريبية حول: أساليب الخوصصة وتقنياتها، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 03-07 أكتوبر 2004.

35. مجدي الشوربجي، أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر 14-15 نوفمبر 2005.

36. معاوية أحمد حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان التكامل الاقتصادي الخليجي، الواقع والمأمول، 2009.

III. المجلات والدوريات

37. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005

38. بابا عبد القادر، أجري خيرة، الإمتيازات الجبائية ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014.

39. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها-دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، الجزائر، 2012.

40. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إصدارات إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد السادس، جانفي 2017.

41. الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور إسترتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في إتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السادس، 2015.

42. حسين شنيني، واقع البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والإتصالا في كل من الجزائر مصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2001.

43. رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12 ديسمبر 2012.

44. رايس حدة، تنظيم سياسات الإستثمار على المستوى الدولي والمحلي-دراسة حالة الجزائر، أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014.

45. زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول، 2004.

46. شريط عابد، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 39، صيف 2007.

47. شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الأول، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014.

48. صائب حسن مهدي، الإستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 11، العدد الثالث، 2009.

49. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبة وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، السداسي الأول، العدد السادس، 2009.

50. عبد اللطيف عبد اللطيف، إدارة خطر البلد ومضمونه في الإدارة الدولية – مثال دول الخليج، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، 2006.

51. عدنان فرحان عبد الحسين، دور القدرات العلمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر-ماليزيا نمودجا، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 32، المجلد الثامن، نيسان 2013.

52. علي عبد القادر علي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 34، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

53. غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدري مرباح، ورقلة، العدد العاشر، 2012.

54. قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الإئتمان وتنمية الصادرات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، 2002.

55. محمد داوي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13–العدد الثاني، 2011.

56. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.

57. محمد محجوب الحدد، شوقي جباري، مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا، دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، الإصدار 31، 2013.

58. مفتي محمد البشير، واقع وإستراتيجيات جلب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة لتجارب بعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد العاشر، المجلد الأول، 2014.

59. منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005.

60. ناجي التوني، دور وآفاق القطاع السياحي في الأقطار العربية، إصدارات المعهد العربي لتخطيط، سلسلة أوراق عمل، 2001.

61. هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014.

62. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثالث، جوان 2008.

63.

IV. النصوص التشريعية

❖ القوانين

64. قانون حوافز وضمانات الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 19 مكرر، الصادرة يوم 11 ماي 1997.

65. قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد 22 مكرر(أ)، الصادرة يوم 5 جوان 2002.

66. قانون رقم 19 لسنة 2007، الجريدة الرسمية، العدد 19 مكرر، الصادرة يوم 16 ماي سنة 2007.

67. قانون رقم 114 لسنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 18 مكرر، الصادرة يوم 5ماي 2008.

❖ الأوامر

68. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47.

69. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 19 جويلية 2006.

V. التقارير والمنشورات

70. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنوات 2004، 2005، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012-2013، 2014، 2015.

71. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 25، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2007

72. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 29، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011.

73. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 29، العدد الفصلي الثاني، أبريل 2011.

74. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية، السنة 29، العدد 4 أكتوبر- ديسمبر، 2011.

75. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 30، العدد الفصلي الثالث، سبتمبر 2012.

76. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي 4، السنة 32، ديسمبر 2014.

77. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، السنة 34، العدد الفصلي الثالني، أفريل 2016.

78. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة دراسات أونكتاد بشأن مسائل إتفاقيات الإستثمار الدولية، نيويورك وجينيف، 2004.

79. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الإستثمار في إتفاقيات الإستثمار الدولية، سلسلة بشأن سياسات الإستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008.

80. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2014.

81. اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، دليل الإتفاقيات الثنائية للإستثمار، الأمم المتحدة 2011/07/06.

VI. المواقع الإلكترونية

82. وزارة البترول والثروة المعدنية، على الموقع الإلكتروني
http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/pages/locationandClimate.aspx

83. دستور مصر، على الموقع الإلكتروني /http://dostour.eg/2013/topic/country

84. وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، مصر، على الموقع الإلكتروني.
/http://www.mcit.gov.eg/Ar

85. وزارة النقل، مصر، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://mts.gov.eg/ar

86. وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.ida.gov.eg/Arabic/Pages/NewsHome.aspx

87. وزارة البريد وتكنلوجيا الإعلام والإتصال، الجزائر، على الموقع الإلكتروني https://www.mptic.dz/ar

88. وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، على الموقع الإلكتروني http://www.ida.gov.eg/Arabic/Pages/NewsHome.aspx

89. منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، إستعراض مناخ الأعمال في مصر، سياسات الإستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، 2014، على الموقع الإلكتروني https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/aintroduction_final_draft_manual_bit_22_aug_2011.docx

90. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على الموقع الإلكتروني /http://www.andi.dz/index.php/ar

91. وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 43، على الموقع الإلكتروني /http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar

92. للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة http://www.gafi.gov.eg/arabic/AboutUs/Pages/default.aspx

المراجع باللغة الأجنبية

VII. Reports

93. World Economic Forum, The Global Competitiveness, Reports : 2007/2006, 2008/2009, 2010/2011, 2012/2013, 2013/2014, 2014/2015, 2015/2016, 2016/2017.

94. World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness, Reports: 2007, 2008, 2009, 2011, 2013, 2015, 2017.

95. world tourism organization, Tourism Highlights, Edition 2016.

VIII. Website

96. http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays

ملخص

تهدف هذه الدراسة إبراز مزايا وأهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من مصر والجزائر، بالنظر للدور الذي تلعبه في دفع التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع السياحي. وقد بينت الدراسة سعي كل من مصر والجزائر لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات من خلال تحسين مناخ الاستثمار. إلا أن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لم يكن كافيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالرغم من تحسن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن التغيير المستمر في البيئة القانونية، وضعف البيئة التنظيمية والبنية التحتية أنعكس سلبا على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مختلف قطاعاتها الاقتصادية خصوصا في القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر– مناخ الإستثمار– مؤشرات مناخ الإستثمار، مصر، الجزائر

Abstract

This study aims to highlight the advantages and importance of the investment climate in attracting foreign direct investments to Egypt and Algeria, considering the role it plays in boosting development in various economic sectors, including the tourism sector. The study showed that Egypt and Algeria are seeking to attract this type of investment by improving the investment climate. However, improving the investment climate in Algeria was not enough to attract foreign direct investment. Despite the improvement of the political, economic and social environment, the continuous change in the legal environment, the weak regulatory environment and infrastructure have negatively impacted the flow of foreign direct investment into various economic sectors, especially in the tourism sector.

Keywords: Foreign Direct Investment - Investment Climate - Investment Climate Indicators – Egypt - Algeria